مجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

« قدس الله روحه »

جمع وترتيب

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم « رحمه الله »

وساعده ابنه محمد « وفقه الله »

المجلد الثالث

طبع بأمر

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

أجزل الله مثوبته

طبعت هذه الفتاوى في

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

في المدينة المنورة

تحت إشراف

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

بالمملكة العربية السعودية

عام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

ⓒ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤١٥ هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم

فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية .

٤٦٤ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٦-٢٠-٧٧٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٤-٢١-٧٧٠-٩٩٦٠ (ج ١)

١ - الفتاوى الإسلامية ٢- الفقه الحنبلي أ- العنوان

ديوي ٢٥٨,٤ ١٥/٢٠٠٩

رقم الإيداع : ١٥/٢٠٠٩

ردمك : ٦-٢٠-٧٧٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٤-٢١-٧٧٠-٩٩٦٠ (ج ١)

مجموع فتاوى

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

« قدس الله روحه »

بسم الله الرّحمن الرّحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

قال الشيخ الإمام ، العالم العلامة ، شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى ، رضى الله عنه وأرضاه :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم [1] .

أما بعد : فقد سألنى من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه منى فى بعض المجالس ؛ من الكلام (فى التوحيد) (والصفات) وفى (الشرع) (والقدر) لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين ، وكثرة الاضطراب

(١) تسمي التدمرية .

فيهما. فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما، ومع أن أهل النظر، والعلم، والإرادة، والعباد: لا بد أن يخطر لهم فى ذلك من الخواطر، والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال لا سيما مع كثرة من خاض فى ذلك بالحق تارة، وبالباطل تارات، وما يعترى القلوب فى ذلك: من الشبه التى توقعها فى أنواع الضلالات.

فالكلام فى باب (التوحيد) (والصفات): هو من باب الخبر الدائر بين النفى والإثبات.

والكلام فى (الشرع والقدر): هو من باب الطلب، والإرادة: الدائر بين الإرادة والمحبة، وبين الكراهة والبغض: نفياً، وإثباتا.

والإنسان يجد فى نفسه الفرق بين النفى والإثبات؛ والتصديق والتكذيب، وبين الحب والبغض، والحض والمنع؛ حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة، ومعروف عند أصناف المتكلمين فى العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء فى كتاب الإيمان، وكما ذكره المقسمون للكلام؛ من أهل النظر، والنحو، والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر، وإنشاء، والخبر دائر بين النفى والإثبات، والإنشاء أمر، أو نهى، أو إباحة.

وإذا كان كذلك: فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفى عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال، ولا بد له فى أحكامه

من أن يثبت خلقه وأمره ، فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته ، وعموم مشيئته ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه : من القول والعمل ، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل .

وهذا يتضمن (التوحيد فى عبادته) وحده لا شريك له : وهو التوحيد فى القصد والإرادة والعمل ، والأول يتضمن (التوحيد فى العلم والقول) كما دل على ذلك سورة (قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ) ودل على الآخر سورة : (قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ) وهما سورتا الإخلاص ، وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة فى ركعتى الفجر ، وركعتى الطواف ، وغير ذلك .

فأما الأول وهو (التوحيد فى الصفات) فالأصل فى هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفته به رسله : نفياً وإثباتاً ; فيثبت لله ما أثبته لنفسه ، وينفى عنه ما نفاه عن نفسه .

وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات ،من غير تكييف ولا تمثيل ، ومن غير تحريف ولا تعطيل .

وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه ، مع إثبات ما أثبته من الصفات ، من غير إلحاد : لا فى أسمائه ولا فى آياته ، فإن الله تعالى ذم الذين يلحدون فى أسمائه و آياته ، كما قال تعالى : (وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ) وقال تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ

فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ) الآية .

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات ، مع نفي مماثلة المخلوقات : إثباتاً بلا تشبيه ، وتنزيهاً بلا تعطيل ، كما قال تعالى : (لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ) .

ففي قوله (لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ) : رد للتشبيه والتمثيل ، وقوله : (وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ) : رد للإلحاد والتعطيل .

والله سبحانه : بعث رسله (بإثبات مفصل ، ونفي مجمل) فأثبتوا لله الصفات على وجه التفصيل ، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل ، كما قال تعالى (فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا) . قال أهل اللغة : هل تعلم له سمياً أي نظيراً يستحق مثل اسمه . ويقال : مسامياً يساميه ، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس (هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا) مثيلا أو شبيها .

وقال تعالى (لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ * وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ) وقال تعالى : (فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ) وقال تعالى : (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ) وقال تعالى : (وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ وَخَلَقَهُمۡۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتِۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا

يَصِفُونَ * بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) .

وقال تعالى : (تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا * ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ)

وقال تعالى: (فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ * أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ * أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ * سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ) إلى قوله :

(سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ) .

فسبح نفسه عما يصفه المفترون المشركون ، وسلم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك ، وحمد نفسه ، إذ هو سبحانه المستحق للحمد بما له من الأسماء والصفات ، وبديع المخلوقات .

وأما (الإثبات المفصل) : فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ، ما أنزله فى محكم آياته كقوله : (ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ) الآية بكمالها . وقوله : (قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ) السورة ، وقوله : (وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ) (وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ) (وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ) (وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ) (وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ)

(وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) (هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ).

وقوله : (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ) وقوله : (فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ) الآية ، وقوله : (رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ) وقوله : (وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ) وقوله : (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ) وقوله : (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ) وقوله : (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ)

وقوله : (وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا) وقوله : (وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا) وقوله : (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) وقوله (إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ) وقوله : (هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ

سُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ * هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ).

إلى أمثال هذه الآيات ، والأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى أسماء الرب تعالى وصفاته ، فإن فى ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل ، وإثبات وحدانيته بنفى التمثيل ، ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل فهذه طريقة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم ، من الكفار والمشركين ، والذين أوتوا الكتاب ، ومن دخل فى هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة ، والجهمية والقرامطة والباطنية ونحوهم : فإنهم على ضد ذلك ، يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل ، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل ، وإنما يرجع إلى وجود فى الأذهان ، يمتنع تحققه فى الأعيان .

فقولهم يستلزم غاية التعطيل وغاية التمثيل ؛ فإنهم يمثلونه بالممتنعات ، والمعدومات ، والجمادات ؛ ويعطلون الأسماء والصفات ، تعطيلا يستلزم نفى الذات .

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين ، فيقولون : لا موجود ولا معدوم ، ولا حى ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، لأنهم يزعمون أنهم إذا وصفوه بالإثبات شبهوه بالموجودات ، وإذا وصفوه بالنفى شبهوه بالمعدومات ،

فسلبوا النقيضين ، وهذا ممتنع فى بداهة العقول ؛ وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب ، وما جاء به الرسول ، فوقعوا فى شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالممتنعات ، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين ، كلاهما من الممتنعات .

وقد علم بالاضطرار : أن الوجود لا بد له من موجد ، واجب بذاته ؛ غنى عما سواه ؛ قديم أزلى ؛ لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم ، فوصفوه بما يمتنع وجوده ، فضلا عن الوجوب أو الوجود أو القدم .

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم فوصفوه بالسلوب والإضافات ، دون صفات الإثبات ، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق ، وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا فى الذهن ، لا فيما خرج عنه من الموجودات وجعلوا الصفة هى الموصوف . فجعلوا العلم عين العالم ، مكابرة للقضايا البديهات وجعلوا هذه الصفة هى الأخرى ، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة ، جحداً للعلوم الضروريات .

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام ، من المعتزلة ومن اتبعهم ؛ فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات — فمنهم من جعل العليم ، والقدير ؛ والسميع ؛ والبصير ؛ كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات .

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول : مذكور فى غير هذه الكلمات .

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون فى نظيره ، وفى شر منه ، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل ، ولو أمعنوا النظر لسووا بين المتماثلات ، وفرقوا بين المختلفات ، كما تقتضيه المعقولات ؛ ولكانوا من الذين أوتوا العلم ، الذين يرون أنما أنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ، ويهدى إلى صراط العزيز الحميد .

ولكنهم من أهل المجهولات ، المشبهة بالمعقولات ، يسفسطون فى العقليات ، ويقرمطون فى السمعيات .

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم ، غنى عما سواه ، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات : كالحيوان والمعدن والنبات ، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع ، وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد ، كما قال تعالى : (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ) فإذا لم يكونوا خلقوا من غير خالق ولا هم الخالقون لأنفسهم تعين أن لهم خالقاً خلقهم .

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن فى الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ، وما هو محدث ممكن ، يقبل الوجود والعدم : فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا

موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما فى مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما فى اسم عام : لا يقتضى تماثلهما فى مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ولا فى غيره .

فلا يقول عاقل إذا قيل إن العرش شىء موجود ، وإن البعوض شىء موجود : إن هذا مثل هذا ، لاتفاقهما فى مسمى الشىء والوجود ، لأنه ليس فى الخارج شىء موجود غيرهما يشتركان فيه ، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كلياً ، هو مسمى الاسم المطلق ، وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود : فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره ؛ مع أن الاسم حقيقة فى كل منهما .

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء ، وسمى صفاته بأسماء ؛ وكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره ، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم ، مضافة إليهم ، توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص ؛ ولم يلزم من اتفاق الاسمين ، وتماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص : اتفاقهما ، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص ، فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص .

فقد سمى الله نفسه حياً ، فقال : (ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ) وسمى بعض عباده حياً ، فقال : (يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ) وليس هذا الحى مثل هذا الحى ، لأن قوله الحى اسم لله مختص به ، وقوله :

(يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ) اسم للحي المخلوق مختص به ، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص ؛ ولكن ليس للمطلق مسمى موجود فى الخارج ، ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركا بين المسميين ، وعند الاختصاص يقيد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق ، والمخلوق عن الخالق .

ولا بد من هذا فى جميع أسماء الله وصفاته ، يفهم منها ما دل عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق ، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص : المانعة من مشاركة المخلوق للخالق فى شىء من خصائصه ـ سبحانه وتعالى .

وكذلك سمى الله نفسه عليما حليما ، وسمى بعض عباده عليما فقال : (وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ) يعنى إسحق ، وسمى آخر حليما فقال : (فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ) يعنى إسماعيل ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم كالحليم .

وسمى نفسه سميعاً بصيراً ، فقال : (إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا) .
وسمى بعض عباده سميعاً بصيراً فقال : (إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا) وليس السميع كالسميع ولا البصير كالبصير .

وسمى نفسه بالرؤوف الرحيم . فقال : (إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ) وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم فقال : (لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ

أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ) وليس الرءوف كالرءوف ولا الرحيم كالرحيم.

وسمى نفسه بالملك . فقال : (ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ) ، وسمى بعض عباده بالملك فقال (وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) (وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦ) . وليس الملك كالملك .

وسمى نفسه بالمؤمن المهيمن ، وسمى بعض عباده بالمؤمن فقال : (أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ) وليس المؤمن كالمؤمن .

وسمى نفسه بالعزيز فقال : (ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ) وسمى بعض عباده بالعزيز ، فقال : (قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ) وليس العزيز كالعزيز .

وسمى نفسه الجبار المتكبر ، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر فقال : (كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) وليس الجبار كالجبار ، ولا المتكبر كالمتكبر ، ونظائر هذا متعددة .

وكذلك سمى صفاته بأسماء ، وسمى صفات عباده بنظير ذلك ، فقال : (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ) (أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ) وقال : (إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ) وقال : (أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) .

وسمى صفة المخلوق علماً وقوة ، فقال : (وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) وقال : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ) وقال: (فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ) وقال : (ٱللَّهُ ٱلَّذِى

خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً)

وقال : (وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ **) وقال : (** وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ **) أى بقوة ، وقال : (** وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ **) أى ذا القوة وليس العلم كالعلم ، ولا القوة كالقوة .**

ووصف نفسه بالمشيئة ووصف عبده بالمشيئة ، فقال : (لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ **) وقال : (** إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا **) .**

وكذلك وصف نفسه بالإرادة وعبده بالإرادة ، فقال : (تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ **) .**

ووصف نفسه بالمحبة ووصف عبده بالمحبة فقال : (فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ **) وقال : (** قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ **) .**

ووصف نفسه بالرضا ووصف عبده بالرضا ، فقال : (رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ **) ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته ، ولا محبته مثل محبته ، ولا رضاه مثل رضاه .**

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار ، ووصفهم بالمقت ، فقال : (إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ **) وليس المقت مثل المقت .**

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد ، كما وصف عبده بذلك ، فقال : (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ) وقال : (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا) وليس المكر كالمكر ، ولا الكيد كالكيد .

ووصف نفسه بالعمل ، فقال : (أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ) ووصف عبده بالعمل فقال (جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ) وليس العمل كالعمل .

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة ، فقال : (وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا) وقال : (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ) وقال : (وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ) ووصف عباده بالمناداة والمناجاة ، فقال : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ) وقال : (إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ) وقال : (إِذَا تَنَـٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَـٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ) . وليس المناداة ولا المناجاة كالمناجاة والمناداة .

ووصف نفسه بالتكليم فى قوله : (وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا) وقوله : (وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ) وقوله : (تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ) ووصف عبده بالتكليم فى قوله: (وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ) وليس التكليم كالتكليم . ووصف نفسه بالتنبئة ، ووصف بعض الخلق بالتنبئة فقال : (وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَـٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ) وليس الإنباء كالإنباء .

ووصف نفسه بالتعليم ، ووصف عبده بالتعليم ، فقال : (ٱلرَّحۡمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ * خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ * عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ) وقال : (تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ) وقال : (لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ) وليس التعليم كالتعليم .

وهكذا وصف نفسه بالغضب فقال: (وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَلَعَنَهُمۡ) ووصف عبده بالغضب فى قوله : (وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا) وليس الغضب كالغضب .

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه ، فذكر ذلك فى سبعة مواضع من كتابه ، أنه استوى على العرش ، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره فى مثل قوله : (لِتَسۡتَوُۥاْ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ) وقوله : (فَإِذَا ٱسۡتَوَيۡتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلۡفُلۡكِ) وقوله : (وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّ) وليس الاستواء كالاستواء .

ووصف نفسه ببسط اليدين فقال : (وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ) .

ووصف بعض خلقه ببسط اليد فى قوله : (وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ) وليس اليد كاليد ، ولا البسط كالبسط ،وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود : فليس اعطاء الله كإعطاء خلقه ، ولاجوده كجودهم ، ونظائر هذا كثيرة .

فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه ، ونفي مماثلته بخلقه .

فمن قال : ليس لله علم ، ولا قوة ولا رحمة ولا كلام ، ولا يحب ولا يرضى ولا نادى ، ولا ناجى ، ولا استوى : كان معطلا جاحداً ، ممثلا لله بالمعدومات والجمادات .

ومن قال له علم كعلمى ، أو قوة كقوتى ، أو حب كحبي ، أو رضا كرضاى أو يدان كيداى أو استواء كاستوائى كان مشبهاً ممثلا لله بالحيوانات ؛ بل لا بد من إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل .

ويتبين هذا (بأصلين) شريفين .

(ومثلين) مضروبين ـ ولله المثل الأعلى ـ .

و (بخاتمة جامعة)

فصــــــل

فأما الأصلان : فأحدهما أن يقال : (القول فى بعض الصفات كالقول فى فى بعض) فإن كان المخاطب ممن يقول : بأن الله حى بحياة ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، سميع بسمع ، بصير ببصر متكلم بكلام ، مريد بإرادة ، ويجعل ذلك كله حقيقة ، وينازع فى محبته ورضاه ، وغضبه وكراهته ، فيجعل ذلك مجازاً ، ويفسره إما بالإرادة ، وإما ببعض المخلوقات ، من النعم والعقوبات .

فيقال له : لا فرق بين ما نفيته ، وبين ما أثبته ، بل القول فى أحدهما كالقول فى الآخر ، فإن قلت : إن إرادته مثل إرادة المخلوقين فكذلك محبته ورضاه وغضبه وهذا هو التمثيل .

وإن قلت : إن له إرادة تليق به ، كما أن للمخلوق إرادة تليق به . قيل لك : وكذلك له محبة تليق به ، وللمخلوق محبة تليق به ، وله رضا وغضب يليق به ، وللمخلوق رضا وغضب يليق به .

وإن قلت : الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام ، فيقال له : والإرادة

ميل النفس إلى جلب منفعة ، أو دفع مضرة ، فإن قلت : هذه إرادة المخلوق قيل لك : وهذا غضب المخلوق .

وكذلك يلزم القول فى كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته ؛ إن نفى عنه الغضب ، والمحبة ، والرضا ، ونحو ذلك مما هو من خصائص المخلوقين ؛ فهذا منتف عن السمع والبصر ، والكلام وجميع الصفات .

وإن قال : إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين ؛ فيجب نفيه عنه . قيل له : وهكذا السمع ، والبصر ، والكلام ، والعلم ، والقدرة .

فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض يقال له : فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته .

فإذا قال المعتزلى : ليس له إرادة ، ولا كلام قائم به ؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات ، فإنه يبين للمعتزلى أن هذه الصفات يتصف بها القديم ، ولا تكون كصفات المحدثات ، فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك .

فإن قال : تلك الصفات أثبتها بالعقل ، لأن الفعل الحادث دل على القدرة ، والتخصيص دل على الإرادة ، والإحكام دل على العلم ، وهذه الصفات مستلزمة للحياة ، والحى لا يخلو عن السمع ، والبصر ، والكلام ، أو ضد ذلك .

قال له سائر أهل الإثبات : لك جوابان :ـ

أحدهما أن يقال : عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين ، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلى لا يثبت ذلك ، فإنه لا ينفيه .

وليس لك أن تنفيه بغير دليل ، لأن النافى عليه الدليل كما على المثبت ، والسمع قد دل عليه ، ولم يعارض ذلك معارض عقلى ولا سمعى ، فيجب إثبات ما أثبته الدليل ، السالم عن المعارض المقاوم .

الثانى أن يقال : يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات .

فيقال نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة ، كدلالة التخصيص على المشيئة ، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم ، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم ، كما قد ثبت بالشهادة والخبر : من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه ، والغايات المحمودة فى مفعولاته ومأموراته ـ وهى ما تنتهى إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة ـ تدل على حكمته البالغة ، كما يدل التخصيص على المشيئة ، وأولى : لقوة العلة الغائية ، ولهذا كان ما فى القرآن من بيان ما فى مخلوقاته من النعم والحكم : أعظم مما فى القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة .

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويقر بالأسماء ، كالمعتزلى الذى يقول : إنه حى عليم قدير ، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة .

قيل له : لا فرق بين إثبات الأسماء ، وإثبات الصفات ، فإنك إن قلت : إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضى تشبيهاً أو تجسيماً ، لأنا لا نجد فى الشاهد متصفا بالصفات إلا ما هو جسم ، قيل لك : ولا نجد فى الشاهد ما هو مسمى حى عليم قدير إلا ما هو جسم ، فإن نفيت ما نفيت لكونك لم تجده فى الشاهد إلا للجسم فانف الأسماء ، بل وكل شىء لأنك لا تجده فى الشاهد إلا للجسم .

فكل ما يحتج به من نفى الصفات يحتج به نافى الأسماء الحسنى ، فما كان جواباً لذلك كان جوابا لمثبتى الصفات .

وإن كان المخاطب من الغلاة نفاة الأسماء والصفات ، وقال لا أقول : هو موجود ، ولا حى ، ولا عليم ، ولا قدير ، بل هذه الأسماء لمخلوقاته ، إذ هى مجاز ، لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحى العليم .

قيل له : وكذلك إذا قلت : ليس بموجود ، ولا حى ، ولا عليم ، ولا قدير : كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات ، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات .

فإن قال : أنا أنفى النفى والإثبات . قيل له : فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات ، فإنه يمتنع أن يكون الشىء موجوداً معدوماً ،

أو لا موجوداً ولا معدوماً ، ويمتنع أن يكون يوصف ذلك باجتماع الوجود والعدم ، أو الحياة والموت ، أو العلم والجهل ، أو يوصف بنفى الوجود والعدم ، ونفى الحياة والموت ، ونفى العلم والجهل .

فإن قلت إنما يمتنع نفى النقيضين عما يكون قابلا لهما ، وهذان يتقابلان تقابل العدم والملكة ؛ لا تقابل السلب والإيجاب ، فإن الجدار لا يقال له أعمى ولا بصير ، ولا حى ولا ميت ، إذ ليس بقابل لهما .

قيل لك : أولاً هذا لا يصح فى الوجود والعدم ، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء ؛ فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر .

وأما ما ذكرته من الحياة والموت ، والعلم والجهل : فهذا اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاءون والاصطلاحات اللفظية ليست دليلا على نفى الحقائق العقلية ، وقد قال الله تعالى : (وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) فسمى الجماد ميتاً ، وهذا مشهور فى لغة العرب وغيرهم .

وقيل لك ثانياً : فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر ونحو ذلك من المتقابلات أنقص مما يقبل ذلك - فالأعمى الذى يقبل الاتصاف بالبصر أكمل من الجماد الذى لا يقبل واحداً منهما ، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال ، ووصفته بصفات الجامدات التى لا تقبل ذلك .

وأيضاً فما لا يقبل الوجود والعدم : أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم ؛ بل ومن اجتماع الوجود والعدم ، ونفيهما جميعاً فما نفيت عنه قبول الوجود والعدم : كان أعظم امتناعاً مما نفيت عنه الوجود والعدم ، وإذا كان هذا ممتنعاً فى صرائح العقول فذاك أعظم امتناعاً ؛ فجعلت الوجود الواجب الذى لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات . وهذا غاية التناقض والفساد .

وهؤلاء الباطنية منهم من يصرح برفع النقيضين : الوجود والعدم ؛ ورفعهما كجمعهما . ومن يقول لا أثبت واحداً منهما فامتناعه عن إثبات أحدهما فى نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما فى نفس الأمر، وانما هو كجهل الجاهل وسكوت الساكت الذى لا يعبر عن الحقائق. وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعاً مما يقدر قبوله لهما ـ مع نفيهما عنه ـ فما يقدر لا يقبل الحياة ولا الموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام ولا الخرس ، ولا العمى ولا البصر ، ولا السمع ولا الصمم : أقرب إلى المعدوم الممتنع مما يقدر قابلا لهما ـ مع نفيهما عنه ـ وحينئذ فنفيهما مع كونه قابلا لهما أقرب إلى الوجود والممكن ، وماجاز لواجب الوجود ـ قابلا ـ وجب له؛ لعدم توقف صفاته على غيره ؛ فإذا جاز القبول وجب ؛ وإذا جاز وجود القبول وجب ؛ وقد بسط هذا فى موضع آخر . وبين وجوب اتصافه بصفات الكمال التى لا نقص فيها بوجه من الوجوه .

وقيل له أيضاً : اتفاق المسميين فى بعض الأسماء والصفات : ليس هو

التشبيه والتمثيل ، الذى نفته الأدلة السمعيات والعقليات ، وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه ؛ فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق ، ولا يشركه مخلوق فى شىء من خصائصه — سبحانه وتعالى .

وأما ما نفيته فهو ثابت بالشرع والعقل ، وتسميتك ذلك تشبيهاً وتجسيما تمويه على الجهال ، الذين يظنون أن كل معنى سماه مسم بهذا الاسم يجب نفيه ؛ ولو ساغ هذا : لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس ليكذب الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل ، وبهذه الطريقة : أفسدت الملاحدة على طوائف الناس عقلهم ، ودينهم ، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة ، وأبلغ الغى والضلالة .

وإن قال نفاة الصفات : إثبات العلم والقدرة والإرادة مستلزم تعدد الصفات ، وهذا تركيب ممتنع . قيل : وإذا قلتم : هو موجود واجب ، وعقل وعاقل ومعقول وعاشق ومعشوق ولذيذ وملتذ ولذة . أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا ؟ فهذه معان متعددة متغايرة فى العقل ، وهذا تركيب عندكم ، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً .

فإن قالوا : هذا توحيد فى الحقيقة وليس هذا تركيباً ممتنعا . قيل لهم : واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد فى الحقيقة ، وليس هو تركيباً ممتنعاً .

وذلك أنه من المعلوم فى صريح العقول أنه ليس معنى كون الشىء عالما هو معنى كونه قادراً ، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالماً قادراً ؛ فمن جوز أن تكون هذه الصفة هى الموصوف فهو من أعظم الناس سفسطة ، ثم إنه متناقض ، فإنه إن جوز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجود هذا ، فيكون الوجود واحدا بالعين لا بالنوع ، وحينئذ فإذا كان وجود الممكن هو وجود الواجب كان وجود كل مخلوق يعدم بعدم وجوده ، ويوجد بعد عدمه : هو نفس وجود الحق القديم الدائم الباقى ، الذى لا يقبل العدم ، وإذا قدر هذا كان الوجود الواجب موصوفاً بكل تشبيه وتجسيم ،وكل نقص وكل عيب ؛كما يصرح بذلك (أهل وحدة الوجود) الذين طردوا هذا الأصل الفاسد ، وحينئذ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير .

وهذا باب مطـــرد ، فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول من الصفات : لا ينفى شيئاً فراراً مما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه ، فلا بد فى آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً ، متصفاً بصفات تميزه عن غيره ، ولا يكون فيها مماثلا لخلقه .

فيقال له : هكذا القول فى جميع الصفات ، وكل ما تثبتـــه من الأسماء والصفات : فلا بد أن يدل على قدر تتواطأ فيه المسميات ، ولولا ذلك لما فهم الخطاب ؛ ولكن نعلم أن ما اختص الله به ، وامتاز عن خلقه : أعظم مما يخطر بالبال ، أو يدور فى الخيال .

وهذا يتبين (بالأصل الثاني).

وهو أن يقال : (القول فى الصفات كالقول فى الذات) ، فإن الله ليس كمثله شيء لا فى ذاته ، ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله . فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات . فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات .

فإذا قال السائل : كيف استوى على العرش ؟ قيل له كما قال ربيعة ومالك وغيرهما رضى الله عنهما : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عن الكيفية بدعة ، لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر ، ولا يمكنهم الإجابة عنه .

وكذلك إذا قال : كيف ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو ؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته ، قيل له : ونحن لا نعلم كيفية نزوله ، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، وهو فرع له وتابع له ؛ فكيف تطالبنى بالعلم بكيفية سمعه وبصره ، وتكليمه ، واستوائه ونزوله ، وأنت لا تعلم كيفية ذاته .

وإذا كنت تقر بأن له حقيقة ثابتة فى نفس الأمر مستوجبة لصفات الكمال

لا يماثلها شيء ، فسمعه وبصره وكلامه ، ونزوله واستواؤه : ثابت فى نفس الأمر ، وهو متصف بصفات الكمال التى لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ، ونزولهم واستواؤهم.

وهذا الكلام لازم لهم فى العقليات ، وفى تأويل السمعيات : فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل -إذاً- ألزم فيما نفاه من الصفات التى جاء بها الكتاب والسنة نظير ما يلزمه فيما أثبته ، ولو طولب بالفرق بين المحذور فى هذا وهذا : لم يجد بينهما فرقاً.

ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات دون بعض- الذين يوجبون فيما نفوه : إما التفويض ، وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ - قانون مستقيم. فإذا قيل لهم : لم تأولتم هذا وأقررتم هذا والسؤال فيهما واحد ؟ لم يكن لهم جواب صحيح ، فهذا تناقضهم فى النفى.

وكذا تناقضهم فى الإثبات ، فإن من تأول النصوص على معنى من المعانى التى يثبتها ، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذى هو مقتضاه إلى معنى آخر : لزمهم فى المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم فى المعنى المصروف عنه.

فإذا قال قائل : تأويل محبته ورضاه ، وغضبه وسخطه : هو إرادته للثواب والعقاب ، كان ما يلزمه فى الإرادة نظير ما يلزمه فى الحب والمقت ، والرضا والسخط.

ولو فسر ذلك بمفعولاته ، وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب ، فإنه يلزمه فى ذلك نظير ما فر منه ، فإن الفعل لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل ، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه ، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب ، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول فى الشاهد للعبد مثلوا ، وإن أثبتوه على خلاف ذلك فكذلك الصفات .

فصل

وأما (المثلان المضروبان) : فإن الله — سبحانه وتعالى — أخبرنا عما فى الجنة من المخلوقات : من أصناف المطاعم والملابس ، والمناكح والمساكن ؛ فأخبرنا أن فيها لبناً وعسلا ، وخمراً وماء ، ولحماً وحريراً وذهباً وفضة ، وفاكهة وحوراً وقصوراً .

وقد قال ابن عباس رضى الله عنهما : ليس فى الدنيا شىء مما فى الجنة إلا الأسماء .

وإذا كانت تلك الحقائق التى أخبر الله عنها هى موافقة فى الأسماء للحقائق الموجودة فى الدنيا وليست مماثلة لها ؛ بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى : فالخالق — سبحانه وتعالى — أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق ، ومباينته لمخلوقاته : أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا ، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له فى الاسم من الخالق إلى المخلوق ، وهذا بين واضح ، ولهذا افترق الناس فى هذا المقام ثلاث فرق :

فالسلف والأئمة وأتباعهم : آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم

الآخر ، مع علمهم بالمباينة التى بين ما فى الدنيا وبين ما فى الآخرة ، وأن مباينة الله لخلقه أعظم .

والفريق الثانى : الذين أثبتوا ما أخبر الله به فى الآخرة من الثواب والعقاب ، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات ؛ مثل طوائف من أهل الكلام .

والفريق الثالث : نفوا هذا وهذا ، كالقرامطة ، والباطنية ، والفلاسفة أتباع المشائين ، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر .

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهى من هذا الباب ؛ فيجعلون الشرائع المأمور بها ، والمحظورات المنهى عنها : لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها ، كما يتأولون من الصلوات الخمس ، وصيام شهر رمضان ، وحج البيت . فيقولون : إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم ، وإن صيام رمضان كتمان أسرارهم ، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم ، ونحو ذلك من التأويلات التى يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل صلوات الله عليهم ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه ، وإلحاد فى آيات الله .

وقد يقولون الشرائع تلزم العامة دون الخاصة ، فإذا صار الرجل

من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم : رفعوا عنه الواجبات ، وأباحوا له المحظورات ، وقد يدخل فى المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل فى بعض هذه المذاهب .

وهؤلاء الباطنية : هم الملاحدة الذين أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى ، وما يحتج به على الملاحدة أهل الإيمان والإثبات : يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يشرك هؤلاء فى بعض إلحادهم ، فإذا أثبت لله تعالى الصفات ونفى عنه مماثلة المخلوقات — كما دل على ذلك الآيات البينات — كان ذلك هو الحق الذى يوافق المعقول والمنقول ، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات .

والله سبحانه لا تضرب له الأمثال التى فيها مماثلة لخلقه ، فإن الله لا مثيل له ؛ بل له « المثل الأعلى » فلا يجوز أن يشرك هو والمخلوقات فى قياس تمثيل ، ولا فى قياس شمول تستوى أفراده ، ولكن يستعمل فى حقه المثل الأعلى ، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به ، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه ، فإذا كان المخلوق منزهاً عن مماثلة المخلوق مع الموافقة فى الاسم : فالخالق أولى أن ينزه عن مماثلة المخلوق ، وإن حصلت موافقة فى الاسم .

وهكذا القول فى (المثل الثانى) .

وهو أن (الروح) التى فينا — فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية ، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء ، وأنها تقبض من البدن وتسل منه كما تسل الشعرة من العجينة .

والناس مضطربون فيها ؛ فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءاً من البدن ، أو صفة من صفاته ، كقول بعضهم : إنها النفس أو الريح التى تردد فى البدن ، وقول بعضهم : إنها الحياة أو المزاج ، أو نفس البدن .

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم ، وهى أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود ، فيقولون : لا هى داخلة فى البدن ولا خارجة ، ولا مباينة له ولا مداخلة له ، ولا متحركة ولا ساكنة ، ولا تصعد ولا تهبط ، ولا هى جسم ولا عرض .

وقد يقولون : إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة فى الخارج وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة .

وقد يقولون : إنها لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينة له ولا مداخلة ، وربما قالوا ليست داخلة فى أجسام العالم ولا خارجة عنها ، مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية ، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها ، ونحو ذلك من الصفات السلبية ، التى تلحقها بالمعدوم والممتنع .

وإذا قيل لهم : إثبات مثل هذا ممتنع فى ضرورة العقل ، قالوا : بل هذا ممكن بدليل أن الكليات ممكنة موجودة وهى غير مشار إليها ، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا فى الأذهان لا فى العيان ؛ فيعتمدون فيما يقولونه فى المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال ، الذى لا يخفى فساده على غالب الجهال .

واضطراب النفاة والمثبتة فى الروح كثير .

وسبب ذلك أن الروح ـ التى تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة ـ ليست هى من جنس هذا البدن ، ولا من جنس العناصر والمولدات منها ؛ بل هى من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس ، فصار هؤلاء لا يعرفونها إلا بالسلوب التى توجب مخالفتها للأجسام المشهودة ، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة وكلا القولين خطأ .

وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل .

فإن لفظ الجسم للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوى .

فإن أهل اللغة يقولون : الجسم هو الجسد والبدن ، وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسما ؛ ولهذا يقولون : الروح والجسم ؛ كما قال تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ وقال تعالى : ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ .

وأما أهل الكلام : فمنهم من يقول الجسم هو الموجود ؛ ومنهم من يقول : هو القائم بنفسه ، ومنهم من يقول : هو المركب من الجواهر المفردة ومنهم من يقول : هو المركب من المادة والصورة ، وكل هؤلاء يقولون : إنه مشار إليه إشارة حسية ، ومنهم من يقول : ليس مركباً من هذا ولا من هذا ، بل هو مما يشار إليه ، ويقال : إنه هنا أو هناك ؛ فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليها ويتبعها بصر الميت ـ كما قال : صلى الله عليه وسلم : « إن الروح إذا خرجت تبعها البصر » « وإنها تقبض ويعرج بها إلى السماء » ـ كانت الروح جسما بهذا الاصطلاح .

والمقصود : أن الروح إذا كانت موجودة حية ، عالمة قادرة ، سميعة بصيرة : تصعد وتنزل ، وتذهب وتجيء ، ونحو ذلك من الصفات ، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها ، لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً . والشيء إنما تدرك حقيقته بمشاهدته ، أو مشاهدة نظيره .

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات :

فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته ؛ وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها .

فإذا كان من نفى صفات الروح جاحداً معطلا لها ، ومن مثلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلا ممثلا لها بغير شكلها ، وهى مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات ، مستحقة لما لها من الصفات : فالخالق — سبحانه وتعالى — أولى أن يكون من نفى صفاته جاحداً معطلا ، ومن قاسه بخلقه جاهلا به ممثلا ، وهو — سبحانه وتعالى — ثابت بحقيقة الإثبات ، مستحق لما له من الأسماء والصفات .

فصـــــل

(وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة)

القاعدة الأولى

أن الله سبحانه موصوف بالإثبات والنفى .

فالإثبات كإخباره بأنه بكل شىء عليم ، وعلى كل شىء قدير ، وأنه سميع بصير ، ونحو ذلك .

والنفى كقوله لا تأخذه سنة ولا نوم .

وينبغى أن يعلم أن النفى ليس فيه مدح ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتاً ، وإلا فمجرد النفى ليس فيه مدح ولا كمال ؛ لأن النفى المحض عدم محض ؛ والعدم المحض ليس بشىء، وما ليس بشىء فهو كما قيل : ليس بشىء ؛فضلا عن أن يكون مدحاً أو كمالا .

ولأن النفى المحض يوصف به المعدوم والممتنع ، والمعـــدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال .

فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفى متضمناً لإثبات مدح ، كقوله : (ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ) إلى قوله : (وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا) فنفى السنة والنوم : يتضمن كمال الحياة والقيام ؛ فهو مبين لكمال أنه الحى القيوم ، وكذلك قوله : (وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا) أى لا يكرثه ولا يثقله وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها ، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة ، فإن هذا نقص فى قدرته وعيب فى قوته .

وكذلك قوله : (لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ) فإن نفى العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة فى السموات والأرض .

وكذلك قوله : (وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ) فإن نفى مس اللغوب ، الذى هو التعب والإعياء دل على كمال القدرة ونهاية القوة ، بخلاف المخلوق الذى يلحقه من التعب والكلال ما يلحقه .

وكذلك قوله : (لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ) إنما نفى الإدراك الذى هو الإحاطة ، كما قاله أكثر العلماء ، ولم ينف مجرد الرؤية ؛ لأن المعدوم لا يرى ، وليس فى كونه لا يرى مدح ؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحاً ، وإنما المدح فى كونه لا يحاط به وإن رؤى ؛ كما أنه لا يحاط به وإن علم ، فكما أنه إذا علم لا يحاط به علماً : فكذلك إذا رؤى لا يحاط به رؤية .

فكان فى نفى الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال ، وكان ذلك دليلا على إثبات الرؤية لا على نفيها ، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة ، وهذا هو الحق الذى اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

وإذا تأملت ذلك : وجدت كل نفى لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه ، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب : لم يثبتوا فى الحقيقة إلهاً محموداً ، بل ولا موجوداً وكذلك من شاركهم فى بعض ذلك ، كالذين قالوا لا يتكلم أو لا يرى أو ليس فوق العالم ، أو لم يستو على العرش .

ويقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، ولا مباين للعالم ولا محايث له ؛ إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم ؛ وليست هى صفة مستلزمة صفة ثبوت .

ولهذا «قال محمود بن سبكتكين» لمن ادعى ذلك فى الخالق : ميز لنا بين هذا الرب الذى تثبته وبين المعدوم . وكذلك كونه لا يتكلم ، أو لا ينزل ليس فى ذلك صفة مدح ولا كمال ؛ بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات .

فهذه الصفات : منها ما لا يتصف به إلا المعدوم ، ومنها ما لا يتصف به إلا الجمادات والناقص .

فمن قال : لا هو مباين للعالم ولا مداخل للعالم فهو بمنزلة من قال : لا هو قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا قديم ولا محدث ، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له .

ومن قال : إنه ليس بحى ، ولا ميت ولا سميع ولا بصير ، ولا متكلم : لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم .

فإن قال : العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر ، وما لم يقبل البصر كالحائط لا يقال له أعمى ولا بصير .

قيل له : هذا اصطلاح اصطلحتموه ، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام : يمكن وصفه بالموت والعمى ، والخرس والعجمة .

وأيضاً فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها ، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً كما جعل عصى موسى حية ابتلعت الحبال والعصى ، وأيضاً فالذى لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن لا يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها .

فالجماد الذى لا يوصف بالبصر ولا العمى ، ولا الكلام ولا الخرس : أعظم نقصاً من الحى الأعمى الأخرس .

فإذا قيل : إن البارى لا يمكن اتصافه بذلك : كان فى ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك ؛ مع أنه إذا جعل غير قابل لهـا كان تشبيهاً له بالجماد الذى لا يقبل الاتصاف بواحد منها . وهذا تشبيه بالجمادات ، لا بالحيوانات . فكيف من قال ذلك على غيره مما يزعم أنه تشبيه بالحى .

وأيضاً فنفس نفى هذه الصفات نقص ، كما أن إثباتها كمال ، فالحياة من حيث هى : هى مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بهـا صفة كمال . وكذلك العلم والقدرة ، والسمع والبصر ، والـكلام والفعل ونحو ذلك ؛ وما كان صفة كمال : فهو سبحانه أحق أن يتصف به من المخلوقات ، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به : لـكان المخلوق أكمل منه .

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم : ينفون عنه تعالى اتصافه بالنقيضين ، حتى يقولون ليس بموجود ولا ليس بموجود ، ولا حى ولا ليس بحى . ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع فى بدائه العقول كالجمع بين النقيضين .

وآخرون وصفوه بالنفى فقط ، فقالوا ليس بحى ولا سميع ولا بصير ؛ وهؤلاء أعظم كفراً من أولئك من وجه وأولئك أعظم كفراً من هؤلاء من وجه ، فإذا قيل لهؤلاء هذا مستلزم وصفه بنقيض ذلك ، كالموت والصمم والبكم ، قالوا إنما يلزم ذلك لو كان قابلا لذلك ، وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً .

وكذلك من ضاهى هؤلاء ـ وهم الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، إذا قيل هذا ممتنع فى ضرورة العقل ، كما إذا قيل : ليس بقديم ولا محدث ـ ولا واجب ولا ممكن ، ولا قائم بنفسه ، ولا قائم بغيره ، قالوا هذا إنما يكون إذا كان قابلا لذلك ، والقبول إنما يكون من المتحيز ، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين المتناقضين .

فيقال لهم علم الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين : هو علم مطلق لا يستثنى منه موجود. والتحيز المذكور : إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به فهذا هو الداخل فى العالم ؛ وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات ؛ أى مباين لها متميز عنها فهذا هو الخروج ، فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم ، وتارة ما هو خارج العالم ، فإذا قيل ليس بمتحيز كان معناه ليس بداخل العالم ولا خارجه .

فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر ، وهو المعنى الذى علم فساده بضرورة العقل ؛ كما فعل أولئك بقولهم : ليس بحى ولا ميت ، ولا موجود ولا معدوم ، ولا عالم ولا جاهل .

القاعدة الثانية

أن ما أخبر به الرسول عن ربه فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه أو لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق ؛ فما جاء فى الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه .

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصا فى الكتاب والسنة ، متفق عليه بين سلف الأمة .

وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً فليس على أحد ، بل ولا له : أن يوافق أحداً على إثبات لفظه أو نفيه حتى يعرف مراده ، فإن أراد حقاً قبل ، وإن أراد باطلا رد ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يرد جميع معناه ، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى ، كما تنازع الناس فى الجهة والتحيز وغير ذلك .

فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقاً ، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش ، أو نفس السموات ، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى ، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم .

ومعلوم أنه ليس فى النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه ، كما فيه إثبات العلو والاستواء ، والفوقية والعروج إليه ونحو ذلك ، وقد علم أن ما ثم موجود

إلا الخالق والمخلوق ، والخالق مباين للمخلوق — سبحانه وتعالى — ليس فى مخلوقاته شىء من ذاته ، ولا فى ذاته شىء من مخلوقاته .

فيقال لمن نفى الجهة : أتريد بالجهة أنها شىء موجود مخلوق؟ فالله ليس داخلا فى المخلوقات ، أم تريد بالجهة ما وراء العالم ؟ فلا ريب أن الله فوق العالم مباين للمخلوقات .

وكذلك يقال لمن قال الله فى جهة : أتريد بذلك أن الله فوق العالم ؟أو تريد به أن الله داخل فى شىء من المخلوقات ؟ فإن أردت الأول فهو حق ، وإن أردت الثانى فهو باطل .

وكذلك لفظ التحيز: إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر؛ بل قد وسع كرسيه السموات والأرض ، وقد قال الله تعالى : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ) .

وقد ثبت فى الصحاح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض ؟ » وفى حديث آخر : « وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة » وفى حديث ابن عباس : « ما السموات السبع والأرضون السبع وما فيهن فى يد الرحمن إلا كخردلة فى يد أحدكم » .

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات ، أى مباين لها منفصل عنها ليس حالا فيها : فهو سبحانه كما قال أئمة السنة : فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه .

القاعدة الثالثة

إذا قال القائل : ظاهر النصوص مراد أو ظاهرها ليس بمراد .

فإنه يقال : لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك ؛ فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين أو ما هو من خصائصهم فلا ريب أن هذا غير مراد ؛ ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهرها ، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلا ، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذى وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين :

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر ، ولا يكون كذلك .

وتارة يردون المعنى الحق الذى هو ظاهر اللفظ ، لاعتقادهم أنه باطل .

(فالأول) كما قالوا فى قوله : «عبدى جعت فلم تطعمنى» الحديث، وفى الأثر الآخر : « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض ، فمن صافحه أو قبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » وقوله : « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن » فقالوا : قد علم أن ليس فى قلوبنا أصابع الحق .

فيقال لهم : لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق . أما (الواحد) فقوله : « الحجر الأسود يمين الله فى الأرض فمن صافحه وقبله فكأنما صافح الله وقبل يمينه » صريح فى أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله ولا هو نفس يمينه ؛ لأنه قال : « يمين الله فى الأرض » وقال : « فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه » ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به .

ففى نفس الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله ؛ وأنه ليس هو نفس يمينه ، فكيف يجعل ظاهره كفراً لأنه محتاج إلى التأويل . مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس ؟

وأما الحديث الآخر : فهو فى الصحيح مفسراً : « يقول الله عبدى! جعت فلم تطعمنى ، فيقول : رب ! كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أماعلمت أن عبدى فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندى ، عبدى ! مرضت فلم تعدنى ، فيقول : رب ! كيف أعودك وأنت رب العالمين ؟ فيقول : أما علمت أن عبدى فلاناً مرض فلو عدته لوجدتنى عنده » .

وهذا صريح فى أن الله سبحانه لم يمرض ولم يجع ، ولكن مرض عبده وجاع عبده ، فجعل جوعه جوعه ، ومرضه مرضه ، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى ، ولو عدته لوجدتنى عنده ؛ فلم يبق فى الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل .

وأما قوله قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن : فإنه ليس فى ظاهره أن القلب متصل بالأصابع ، ولا مماس لها . ولا أنها فى جوفه ، ولا فى قول القائل هذا بين يدى ما يقتضى مباشرته ليديه . وإذا قيل : السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض ونظائر هذا كثيرة .

ومما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله ، كما قيل فى قوله (مَامَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ)؟ فقيل هو مثل قوله : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا)؟ فهذا ليس مثل هذا ؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدى ؛ فصار شبيها بقوله : (فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) وهنا أضاف الفعل إليه فقال : (لِمَا خَلَقْتُ) ثم قال : (بِيَدَيَّ) .

وأيضاً : فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد ، وفى اليدين ذكر لفظ التثنية ، كما فى قوله : (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) وهناك أضاف الأيدى إلى صيغة الجمع ، فصار كقوله : (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) .

وهذا فى (الجمع) نظير قوله : (بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ) ، (بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ) فى (المفرد) فالله سبحانه وتعالى يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمراً ، وتارة بصيغة الجمع ، كقوله : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا) وأمثال ذلك .

ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط ؛ لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم الذى يستحقه ، وربما تدل على معانى أسمائه .

وأما صيغة التثنية فتدل على العدد المحصور وهو مقدس عن ذلك، فلو قال: (مَامَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) لما كان كقوله: (مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ) وهو نظير قوله: (بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ) (بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ) ولو قال (خَلَقْتُ) بصيغة الإفراد لكان مفارقاً له ; فكيف إذا قال خلقت بيدى ؟ بصيغة التثنية.

هذا مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة وإجماع السلف على مثل ما دل عليه القرآن ، كما هو مبسوط فى موضعه ، مثل قوله: « المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين : الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا » وأمثال ذلك.

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع فى معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها ـ والظاهر هو المراد فى الجميع ـ فإن الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره ، وأن ظاهر ذلك مراد : كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا وقدرته كقدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حى حقيقة ، عالم حقيقة ، قادر حقيقة ; لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذى هو حى عليم قدير ; فكذلك إذا قالوا فى قوله تعالى: (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ) (رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ) ، وقوله: (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ) أنه على ظاهره لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق ، ولا حباً كحبه ، ولا رضا كرضاه.

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مرادا . وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به لم يكن له نفى هذا الظاهر ، ونفى أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفى ؛ وليس فى العقـــل ولا السمع ما ينفى هذا إلا من جنس ما ينفى به سائر الصفات ، فيكون الكلام فى الجميع واحدا .

وبيان هذا أن صفاتنا منها ما هى أعيان وأجسام ، وهى أبعاض لنـا ، كالوجه ، واليد : ومنها ما هو معان وأعراض ، وهى قائمة بنا : كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة .

ثم إن من المعلوم أن الرب لمـا وصف نفسه بأنه حى عليم قدير : لم يقـل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد ، لأن مفهوم ذلك فى حقـــه مثل مفهومه فى حقنا ؛ فكذلك لمـا وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد ، لأن مفهوم ذلك فى حقـــه كمفهومه فى حقنا . بل صفة الموصوف تناسبه .

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين ، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين ، ونسبة صفة المخلوق إليـــه كنسبة صفة الخالق إليه وليس المنسوب كالمنسوب ، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه؛ كما قال صلى الله عليه وسلم « ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر » فشبـه الرؤية بالرؤية ، ولم يشبـه المرئى بالمرئى .

وهذا يتبين

بالقاعدة الرابعة

وهو أن كثيرا من الناس يتوهم فى بعض الصفات أو كثير منها ؛ أو أكثرها أو كلها ، أنها تماثل صفات المخلوقين ، ثم يريد أن ينفى ذلك الذى فهمه ، فيقع فى (أربعة أنواع) من المحاذير : —

(أحدها) كونه مثل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين ، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل .

(الثانى) أنه إذا جعل ذلك هو مفهومها وعطله بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله . فيبقى مع جنايته على النصوص ؛ وظنه السيِّئ الذى ظنه بالله ورسوله — حيث ظن أن الذى يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل — قد عطل ما أودع الله ورسوله فى كلامهما من إثبات الصفات لله ، والمعانى الإلهية اللائقة بجلال الله تعالى .

(الثالث) أنه ينفى تلك الصفات عن الله عز وجل بغير علم ؛ فيكون معطلا لما يستحقه الرب .

(الرابع) أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات ، من صفات الأموات والجمادات ، أو صفات المعدومات ، فيكون قد عطل به صفات الكمال التى يستحقها الرب ، ومثله بالمنقوصات والمعدومات ، وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات ، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات . فيجمع فى كلام الله وفى الله بين التعطيل والتمثيل ؛ فيكون ملحداً فى أسماء الله وآياته .

(مثال) ذلك أن النصوص كلها دلت على وصف الإله ، بالعلو والفوقية على المخلوقات ، واستوائه على العرش — فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيعلم بالعقل الموافق للسمع ؛ وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع . وليس فى الكتاب والسنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا مباينه ولا مداخله .

فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش : كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام ؛ كقوله : (وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ) .

فيتخيل له أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، كحاجة المستوى على الفلك والأنعام ، فلو غرقت السفينة لسقط المستوى عليها ولو عثرت الدابة لخر المستوى عليها . فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب سبحانه وتعالى .

ثم يريد بزعمه أن ينفى هذا فيقول : ليس استواؤه بقعود ولا استقرار ،

ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار يقال فيه ما يقال فى مسمى الاستواء ؛ فإن كانت الحاجة داخلة فى ذلك : فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار ، وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً ، وإن لم يدخل فى مسمى ذلك إلا ما يدخل فى مسمى الاستواء فإثبات أحدهما ونفى الآخر تحكم .

وقد علم أن بين مسمى الاستواء والاستقرار والقعود فروقاً معروفة .

ولكن المقصود هنا أن يعلم خطأ من ينفى الشىء مع إثبات نظيره ، وكأن هذا الخطأ من خطئه فى مفهوم استوائه على العرش ، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك ، وليس فى هذا اللفظ ما يدل على ذلك ؛ لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة كما أضاف إليه سائر أفعاله وصفاته .

فذكر أنه خلق ثم استوى ، كما ذكر أنه قدر فهدى ، وأنه بنى السماء بأيد ، وكما ذكر أنه مع موسى وهرون يسمع ويرى وأمثال ذلك .

فلم يذكر استواء مطلقاً يصلح للمخلوق ، ولا عاما يتناول المخلوق كما لم يذكر مثل ذلك فى سائر صفاته ، وإنما ذكر استواءً أضافه إلى نفسه الكريمة .

فلو قدر ـ على وجه الفرض الممتنع ـ أنه هو مثل خلقه ـ تعالى عن ذلك ـ لكان استواؤه مثل استواء خلقه ، أما إذا كان هو ليس مماثلا لخلقه بل قد علم أنه الغنى عن الخلق ، وأنه الخالق للعرش ولغيره ، وأن كل ما سواه مفتقر إليه

وهو الغنى عن كل ما سواه ، وهو لم يذكر إلا استواءً يخصه ، لم يذكر استواءً يتناول غيره ولا يصلح له - كما لم يذكر فى علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به - فكيف يجوز أن يتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه ، وأنه لوسقط العرش لخر من عليه ؟ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً .

هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك وتوهمه ، أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله ، أو جوّز ذلك على رب العالمين الغنى عن الخلق ؟ .

بل لو قدر أن جاهلا فهم مثل هذا وتوهمه لبين له أن هذا لا يجوز ، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلا ، كما لم يدل على نظائره فى سائر ما وصف به الرب نفسه .

فلما قال سبحانه وتعالى : (وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ) فهل يتوهم متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمى المحتاج ، الذى يحتاج إلى زنبيل ومجارف وضرب لبن وجَبْل طين وأعوان ؟

ثم قد علم أن الله تعالى خلق العالم بعضه فوق بعض ، ولم يجعل عاليه مفتقراً إلى سافله ، فالهواء فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض ، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله ، والسموات فوق الأرض وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها ؛ فالعلى الأعلى رب كل شىء

ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه : كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه ؟ أو كيف يستلزم علوه على خلقه هذا الافتقار وهو ليس بمستلزم فى المخلوقات ؟ وقد علم أن ماثبت لمخلوق من الغنى عن غيره فالخالق سبحانه وتعالى أحق به وأولى .

وكذلك قوله : (ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ) من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله فى داخل السموات فهو جاهل ضال بالاتفاق ، وإن كنا إذا قلنا : إن الشمس والقمر فى السماء يقتضى ذلك ، فإن حرف (فى) متعلق بما قبله وبما بعده ـ فهو بحسب المضاف إليه .

ولهذا يفرق بين كون الشيء فى المكان ، وكون الجسم فى الحيز ، وكون العرض فى الجسم، وكون الوجه فى المرآة ، وكون الكلام فى الورق، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصة يتميز بها عن غيره، وإن كان حرف (فى) مستعملا فى ذلك.

فلو قال قائل : العرش فى السماء أو فى الأرض؟ لقيل فى السماء ، ولو قيل : الجنة فى السماء أم فى الأرض؟ لقيل الجنة فى السماء ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السموات ، بل ولا الجنة .

فقد ثبت فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس ، فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفها عرش الرحمن » فهذه الجنة سقفها الذى هو العرش فوق الأفلاك . مع أن الجنة فى

السماء يراد به العلو ، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها ، قال تعالى : (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ) وقال تعالى : (وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا).

ولما كان قد استقر فى نفوس المخاطبين أن الله هو العلى الأعلى ؛ وأنه فوق كل شىء كان المفهوم من قوله : إنه فى السماء أنه فى العلو ، وأنه فوق كل شىء .

وكذلك الجارية لما قال لها أين الله ؟ قالت فى السماء ؛ إنما أرادت العلو ، مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها ، وإذا قيل : العلو فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها ، فما فوقها كلها هو فى السماء ، ولا يقتضى هذا أن يكون هناك ظرف وجودى يحيط به ، إذ ليس فوق العالم شىء موجود إلا الله .

كما لو قيل : العرش فى السماء ، فإنه لا يقتضى أن يكون العرش فى شىء آخر موجود مخلوق ، وان قدر أن السماء المراد بها الأفلاك : كان المراد أنه عليها ، كما قال : (وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ) وكما قال : (فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ) وكما قال : (فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ) ويقال : فلان فى الجبل ، وفى السطح ، وإن كان على أعلى شىء فيه .

القاعدة الخامسة

أنا نعلم لمـا أخبرنا به من وجه دون وجه .

فإن الله قال : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا) وقال : (أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ) وقال : (كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ) وقال : (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ) .

فأمر بتدبر الـكتاب كله .

وقد قال تعالى : (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ) .

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ) وهذا هو المـأثور عن أبي بن كعب ، وابن مسعود ، وابن عباس وغيرهم .

وروى عن ابن عباس أنه قال : التفسير على أربعة أوجه ، تفسير تعرفه العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير تعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله ، من ادعى علمه فهو كاذب .

وقد روى عن مجاهد وطائفة : أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويله وقد قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته ، أقفه عند كل آية وأسأله عن تفسيرها . ولا منافاة بين القولين عند التحقيق .

فإن لفظ (التـــأويل) قد صار بتعـدد الاصطلاحات مستعملا فى ثلاثة معـان : —

(أحدها) — وهو اصطلاح كثير من المتـأخرين من المتكلمين فى الفقه وأصوله — أن (التأويل) هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ؛ لدليل يقترن به ، وهذا هو الذى عناه أكثر من تكلم من المتأخرين فى تأويل نصوص الصفات ، وترك تأويلها ؛ وهل ذلك محمود أو مذموم ، أو حق أو باطل ؟ . . .

(الثـانى) : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله — من المصنفين فى التفسير — واختلف علماء التأويل ، ومجاهد إمام المفسرين ؛ قال الثورى إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، وعلى تفسيره يعتمد الشافعى وأحمد والبخارى وغيرهما ، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره .

(الثالث) من معانى التأويل : هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام ، كما قال الله تعالى : (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ) .

فتأويل ما فى القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون : من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك ، كما قال الله تعالى فى قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته ، قال: (يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ) فجعل عين ما وجد فى الخارج هو تأويل الرؤيا .

الثانى : هو تفسير الكلام ، وهو الكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه ، أو تعرف علته أو دليله .

وهذا (التأويل الثالث) هو عين ما هو موجود فى الخارج ، ومنه قول عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك ، اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى » يتأول القرآن يعنى قوله : (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ) .

وقول سفيان بن عيينة : السنة هى تأويل الأمر والنهى ، فإن نفس الفعل المأمور به : هو تأويل الأمر به ، ونفس الموجود المخبر عنه ، هو تأويل الخبر . والكلام خبر وأمر .

ولهذا يقول أبو عبيد وغيره : الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة ، كما

ذكروا ذلك فى تفسير اشتمال الصماء ؛ لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمر به ونهى عنه ؛ لعلمهم بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهما ما لا يعلم بمجرد اللغة ؛ ولكن تأويل الأمر والنهى لا بد من معرفته ، بخلاف تأويل الخبر .

إذا عرف ذلك : فتأويل ما أخبر الله تعالى به عن نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الأسماء والصفات ، هو حقيقة لنفسه المقدسة ، المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به تعالى من الوعد والوعيد ، هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد .

ولهذا مايجىء فى الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه ، لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر ، فيه ألفاظ متشابهة يشبه معانيها ما نعلمه فى الدنيا ، كما أخبر أن فى الجنة لحماً ولبناً ، وعسلا وخمراً ونحو ذلك ، وهذا يشبه ما فى الدنيا لفظاً ومعنى ؛ ولكن ليس هو مثله ولا حقيقته .

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى ، وإن كان بينهما وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه أن لا يكون لأجلها الخالق مثل المخلوق ، ولا حقيقته كحقيقته .

والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها فى الشاهد ، ويعلم بها ما فى الغائب بواسطة العلم بما فى الشاهد ؛ مع العلم بالفارق المميز ، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يعلم فى الشاهد ، وفى الغائب

ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذى اختص به : من الجنة والنار علمنا معنى ذلك وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب وفسرنا ذلك .

وأما نفس الحقيقة المخبر عنها مثل التى لم تكن بعد ؛ وإنما تكون يوم القيامة فذلك من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى : (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ) قالوا : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وكذلك قال ربيعة شيخ مالك قبله : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، ومن الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان .

فبين أن الاستواء معلوم ، وأن كيفية ذلك مجهول ، ومثل هذا يوجد كثيراً فى كلام السلف والأئمة : ينفون علم العباد بكيفية صفات الله ، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله . فلا يعلم ما هو إلا هو ، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » وهذا فى صحيح مسلم وغيره . وقال فى الحديث الآخر : « اللهم إنى أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » وهذا الحديث فى المسند وصحيح أبى حاتم ، وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به فى علم الغيب عنده .

فمعانى هذه الأسماء التى استأثر بها فى علم الغيب عنده لا يعلمها غيره .

والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير ، سميع بصير ، غفور رحيم ؛ إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته . فنحن نفهم معنى ذلك ، ونميز بين العلم والقدرة ، وبين الرحمة والسمع والبصر ، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت فى دلالتها على ذات الله ، مع تنوع معانيها ، فهى متفقة متواطئة من حيث الذات ، متباينة من جهة الصفات .

وكذلك أسماء النبى صلى الله عليه وسلم ، مثل محمد وأحمد والماحى والحاشر والعاقب .

وكذلك أسماء القرآن مثل القرآن والفرقان والهدى والنور والتنزيل والشفاء وغير ذلك .

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها ، هل هى من قبيل المترادفة — لاتحاد الذات — أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات ؟ كما إذا قيل : السيف والصارم والمهند ، وقصد بالصارم معنى الصرم ، وفى المهند النسبة إلى الهند ؛ والتحقيق أنها مترادفة فى الذات متباينة فى الصفات .

ومما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه ، وفى موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه ، فينبغى أن يعرف الإحكام والتشابه الذى يعمه ؛ والإحكام والتشابه الذى يخص بعضه ، قال

الله تعالى : (الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ) فأخبر أنه أحكم آياته كلها ، وقال تعالى : (ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ) فأخبر أنه كله متشابه .

والحكم هو الفصل بين الشيئين ، فالحاكم يفصل بين الخصمين ، والحكم فصل بين المتشابهات ، علماً وعملا ، إذا ميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والنافع والضار ، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار ، فيقال : حكمت السفيه وأحكمته ، إذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها ، إذا جعلت لها حكمة ، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام ، وإحكام الشيء إتقانه .

فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب فى أخباره ، وتمييز الرشد من الغى فى أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان ، فقد سماه الله حكيما بقوله : (الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ) فالحكيم بمعنى الحاكم ؛ كما جعله يقص بقوله : (إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَكۡثَرَ ٱلَّذِي هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ) . وجعله مفتياً فى قوله : (قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ) أى ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن ، وجعله هادياً ومبشراً فى قوله : (إِنَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ يَهۡدِي لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ) .

وأما التشابه الذى يعمه فهو ضد الاختلاف المنفى عنه فى قوله : (وَلَوۡ كَانَ مِنۡ

عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا) وهو الاختلاف المذكور فى قوله :(إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ * يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ) .

فالتشابه هنا : هو تماثل الكلام وتناسبه : بحيث يصدق بعضه بعضا ؛ فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه فى موضع آخر ؛ بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته ، وإذا نهى عن شىء لم يأمر به فى موضع آخر ، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته ، إذا لم يكن هناك نسخ .

وكذلك إذا أخبر بثبوت شىء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته ، وإذا أخبر بنفى شىء لم يثبته ، بل ينفيه أو ينفى لوازمه ، بخلاف القول المختلف الذى ينقض بعضه بعضاً ، فيثبت الشىء تارة وينفيه أخرى أو يأمر به وينهى عنه فى وقت واحد ، ويفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر .

فالأقوال المختلفة هنا : هى المتضادة . والمتشابهة : هى المتوافقة .

وهذا التشابه يكون فى المعانى وإن اختلفت الألفاظ ، فإذا كانت المعانى يوافق بعضها بعضاً ، ويعضد بعضها بعضاً ، ويناسب بعضها بعضاً ، ويشهد بعضها لبعض ، ويقتضى بعضها بعضاً ، كان الكلام متشابهاً ؛ بخلاف الكلام المتناقض الذى يضاد بعضه بعضاً .

فهذا التشابه العام ، لا ينافى الإحكام العام ؛ بل هو مصدق له ، فإن الكلام

المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً لا يناقض بعضه بعضاً ، بخلاف الإحكام الخاص ؛ فإنه ضد التشابه الخاص ، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله وليس كذلك .

والإحكام هو الفصل بينهما ، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر ، وهذا التشابه إنما يكون بقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما .

ثم من الناس من لا يهتدى للفصل بينهما فيكون مشتبهاً عليه ، ومنهم من يهتدى إلى ذلك ؛ فالتشابه الذى لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به فى الآخرة بما يشهدونه فى الدنيا فظن أنه مثله ، فعلم العلماء أنه ليس مثله وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه .

ومن هذا الباب الشبه التى يضل بها بعض الناس ، وهى ما يشتبه فيها الحق والباطل ، حتى تشتبه على بعض الناس ؛ ومن أوتى العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل ، والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات ، لأنه تشبيه للشيء فى بعض الأمور بما لا يشبهه فيه .

فمن عرف الفصل بين الشيئين : اهتدى للفرق الذى يزول به الاشتباه

والقياس الفاسـد ؛ وما من شيئين إلا ويجتمعان فى شيء ويفترقان فى شيء ، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه ، فلهذا كان ضلال بنى آدم من قبل التشابه ، والقياس الفاسد لاينضبط كما قال الإمام أحمد : أكثر مايخطئ الناس من جهة التأويل والقياس ؛ فالتأويل فى الأدلة السمعية ، والقياس فى الأدلة العقلية ، وهو كما قال ، والتأويل الخطأ إنما يكون فى الألفاظ المتشابهة ، والقياس الخطأ إنما يكون فى المعانى المتشابهة .

وقد وقع بنو آدم فى عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات ، حتى آل الأمر إلى من يدعى التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشـتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود ، فظنوا أنه هو ، فجعـلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق ، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء ،أو أن يكون إياه،أو متحداً به ، أو حالا فيه ، من الخالق مع المخلوق .

فمن اشتبه عليه وجود الخالق بوجود المخلوقات كلهـا ، حتى ظنوا وجودها وجوده ؛ فهم أعظم الناس ضلالا من جهة الاشتباه .

وذلك أن الموجودات تشترك فى مسمى الوجـود ، فرأوا الوجود واحداً ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع .

وآخرون توهموا أنه إذا قيل : الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم

التشبيه والتركيب ، فقالوا : لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظى ، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم : من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث ، ونحو ذلك من أقسام الموجودات .

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك فى مسمى الوجود لزم أن يكون فى الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه ، وزعموا أن فى الخارج عن الأذهان كليات مطلقة ، مثل وجود مطلق ،وحيوان مطلق، وجسم مطلق ونحو ذلك ، فخالفوا الحس والعقل والشرع ، وجعلوا ما فى الأذهان ثابتاً فى الأعيان وهذا كله من نوع الاشتباه .

ومن هداه الله فرق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه ، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق ، والتشابه والاختلاف ؛ وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام ، لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذى يبين ما بينهما من الفصل والافتراق .

وهذا كما أن لفظ (إنا) و (نحن) وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد له شركاء فى الفعل ، ويتكلم بها الواحد العظيم الذى له صفات تقوم كل صفة مقام واحد ، وله أعوان تابعون له ؛ لا شركاء له . فإذا تمسك النصرانى بقوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) ونحوه على تعدد الآلهة ، كان المحكم كقوله تعالى : (وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ) ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنى واحداً يزيل ما هناك من

الاشتباه ، وكان ما ذكره من صيغة الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم .

وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات ، وماله من الجنود الذين يستعملهم فى أفعاله ، فلا يعلمهم إلا هو (وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ) وهذا من تأويل المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله ، بخلاف الملك من البشر إذا قال : قد أمرنا لك بعطاء ، فقد علم أنه هو وأعوانه ، مثل كاتبه وحاجبه و خادمه ونحو ذلك أمروا به ، وقد يعلم ما صدر عنه ذلك الفعل من اعتقاداته و إراداته ونحو ذلك.

والله — سبحانه وتعالى — لا يُعلم عباده الحقائق التى أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر ، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة .

وبهذا يتبين أن التشابه يكون فى الألفاظ المتواطئة ، كما يكون فى الألفاظ المشتركة التى ليست بمتواطئة ، وإن زال الاشتباه بما يميز أحد النوعين : من إضافة أو تعريف ، كما إذا قيل : فيها أنهار من ماء ، فهناك قد خص هذا الماء بالجنة ، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا .

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا ، وهو مع ما أعده الله لعباده الصالحين - مما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر - من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

وكذلك مدلول أسمائه وصفاته التى يختص بها ، والتى هى حقيقة لا يعلمها إلا هو ؛ ولهذا كان الأئمة كالإمام أحمد وغيره ينكرون على الجهمية وأمثالهم — من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه — تأويل ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله ، كما قال أحمد : فى كتابه الذى صنفه فى الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله .

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله ، وذكر فى ذلك ما يشتبه عليهم معناه ، وإن كان لا يشتبه على غيرهم وذمهم على أنهم تأولوه على غير تأويله ، ولم ينف مطلق لفظ التأويل كما تقدم : من أن لفظ التأويل يراد به التفسير المبين لمراد الله به فذلك لا يعاب بل يحمد ، ويراد بالتأويل الحقيقة التى استأثر الله بعلمها ، فذاك لا يعلمه إلا هو ، وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع .

ومن لم يعرف هذا : اضطربت أقواله ، مثل طائفة يقولون إن التأويل باطل ، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره ، ويحتجون بقوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ) ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل ، وهذا تناقض منهم ؛ لأن هذه الآية تقتضى أن هناك تأويلا لا يعلمه إلا الله ، وهم ينفون التأويل مطلقاً .

وجهة الغلط أن التأويل الذى استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التى لا يعلمها إلا هو .

وأما التأويل المذموم والباطل : فهو تأويل أهل التحريف والبدع ؛ الذين يتأولونه على غير تأويله ، ويدعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك ، ويدعون أن فى ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل ، ويصرفونه إلى معان هى نظير المعانى التى نفوها عنه ، فيكون مانفوه من جنس ما أثبتوه ، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفى مثله ، وإن كان المنفى باطلا ممتنعاً كان الثابت مثله.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً ، ويحتجون بقوله تعالى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ) قد يظنون أنا خوطبنا فى القرآن بما لا يفهمه أحد ؛ أو بما لا معنى له ، أو بما لا يفهم منه شىء .

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض ، لأنا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز لنا أن نقول له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه ؛ لإمكان أن يكون له معنى صحيح ، وذلك المعنى الصحيح : لا يخالف الظاهر المعلوم لنا ، فإنه لا ظاهر له على قولهم فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر ، فلا يكون تأويلا .

ولا يجوز نفى دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير .

فإن تلك المعانى التى دل عليها قد لا نكون عارفين بها ، ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله فلأن لا نعرف المعانى التى لم يدل عليها اللفظ أولى ؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بمالا يراد به ؛ فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنى

من المعانى ولا يفهم منه معنى أصلا لم يكن مشعراً بما أريد به ، فلأن لا يكون مشعراً بما لم يرد به أولى .

فلا يجوز أن يقال : إن هذا اللفظ متأول ، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح ، فضلا عن أن يقال : إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله .

اللهم إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف ظاهره المختص بالخلق .

فلا ريب أن من أراد بالظاهر هذا لابد وأن يكون له تأويل يخالف ظاهره . لكن إذا قال هؤلاء : إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر ، أو أنها تجرى على المعانى الظاهرة منها كانوا متناقضين .

وإن أرادوا بالظاهر هنا معنى ، وهناك معنى : فى سياق واحد من غير بيان كان تلبيساً .

وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ أى تجرى على مجرد اللفظ الذى يظهر من غير فهم لمعناه كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضاً ؛ لأن من أثبت تأويلا أو نفاه فقد فهم معنى من المعانى .

وبهذا التقسيم : يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها فى هذا الباب .

القاعدة السادسة

أنه لقائل أن يقول : لابد فى هذا الباب من ضابط ، يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز فى النفى والإثبات ، إذ الاعتماد فى هذا الباب على مجرد نفى التشبيه ، أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد ، وذلك أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميز .

فالنافى إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه قيل له : إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل ؛ وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه أو مشارك له فى الاسم لزمك هذا فى سائر ما تثبته . وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذى فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر ، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه ، ويجب له ما يجب له .

ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول ؛ فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه ، ولا يلزم من نفى هذا نفى التشابه من بعض الوجوه ، كما فى الأسماء والصفات المتواطئة . ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنى من المعانى ، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا : إنه مشبه ، ومنازعهم يقول : ذلك المعنى ليس من التشبيه .

وقد يفرق بين لفظ التشبيه والتمثيل .

وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون : كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبه ممثل ، فمن قال إن لله علما قديماً أو قدرة قديمة كان عندهم مشبهاً ممثلا ، لأن القديم عند جمهورهم هو أخص وصف الإله ، فمن أثبت له صفة قديمة فقد أثبت لله مثلا قديماً ، ويسمونه ممثلا بهذا الاعتبار ، ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا بل يقولون : أخص وصفه ما لا يتصف به غيره مثل كونه رب العالمين ، وأنه بكل شيء عليم ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه إله واحد ونحو ذلك ، والصفة لا توصف بشيء من ذلك .

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول فى الصفات إنها قديمة بل يقول : الرب بصفاته قديم .

ومنهم من يقول : هو قديم وصفته قديمة ، ولا يقول : هو وصفاته قديمـــان .

ومنهم من يقول : هو وصفاته قديمان ، ولكن يقول : ذلك لا يقتضى مشاركة الصفة له فى شيء من خصائصه ، فإن القدم ليس من خصائص الذات المجردة ، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات ، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم ، فضلا عن أن تختص بالقدم .

وقد يقولون : الذات متصفة بالقدم ، والصفات متصفة بالقدم ، وليست الصفات إلهاً ولا رباً ، كما أن النبي محدث وصفاته محدثة ، وليست صفاته نبياً .

فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم التشبيه والتمثيل : كان هذا بحسب اعتقادهم الذى ينازعهم فيه أولئك ، ثم تقول لهم أولئك : هب أن هذا المعنى قد يسمى فى اصطلاح بعض الناس تشبيها ، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع ، وإنما الواجب نفى ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية .

والقرآن قد نفى مسمى المثل والكفء والند ونحو ذلك.

ولكن يقولون الصفة فى لغة العرب ليست مثل الموصوف ، ولا كفؤه ولا نده ، فلا يدخل فى النص .

وأما العقل : فلم ينف مسمى التشبيه فى اصطلاح المعتزلة .

وكذلك أيضاً يقولون : إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، والأجسام متماثلة ، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلا لسائر الأجسام ، وهذا هو التشبيه .

وكذلك يقول : هذا كثير من الصفاتية ، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش ، وقيام الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك ، ويقولون : الصفات قد تقوم بما ليس بجسم ، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا إذا كان جسما فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسما وحينئذ فالأجسام متماثلة فيلزم التشبيه .

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبها ، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر ، والكلام ونحوه مشبهاً ، كما يقول صاحب الإرشاد وأمثاله

وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضى أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو ؛ لكن هؤلاء يجعلون العلو صفة خبرية ، كما هو أول قولى القاضى أبى يعلى ، فيكون الكلام فيه كالكلام فى الوجه .

وقد يقولون : إن ما يثبتونه لا ينافى الجسم ، كما يقولونه فى سائر الصفات .

والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه كالأمر فيما أثبتوه لا فرق .

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات مستلزم للتجسيم ، والأجسام متماثلة .

والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الأولى ، وتارة بمنع المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كل من المقدمتين ، وتارة بالاستفصال .

ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل ، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود ، أو بالمركب من الهيولى والصورة ونحو ذلك ، فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة ، وعلى أنها متماثلة فهذا يبنى على صحة ذلك ، وعلى إثبات الجوهر الفرد ، وعلى أنه متماثل ، وجمهور العقلاء يخالفونهم فى ذلك .

(والمقصود) هنا أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيما بناء على تماثل الأجسام ، والمثبتون ينازعونهم فى اعتقادهم ؛ كإطلاق الرافضة النصب على

من تولى أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ؛ بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً رضى الله عنه ؛ ومن أبغضه فهو ناصبي .

وأهل السنة ينازعونهم فى المقدمة الأولى ؛ ولهذا يقول هؤلاء : إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه ، وأكثر العقلاء على خلاف ذلك ، وقد بسطنا الكلام على هذا فى غير هذا الموضع ، وبينا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام ، وحجج من نفى ذلك ، وبينا فساد قول من يقول بتماثلها .

وأيضاً فالاعتماد بهـــذا الطريق على نفى التشبيه اعتماد باطل ، وذلك أنه إذا أثبت تمـاثل الأجسام ، فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التى ينفون بهـا الجسم .

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم ، وثبت امتناع الجسم : كان هذا وحـده كافياً فى نفى ذلك . لا يحتاج نفى ذلك إلى نفى مسمى التشبيه ، لـكن نفى التجسيم يكون مبنياً على نفى هذا التشبيه بأن يقال : لو ثبت له كذا وكذا لـكان جسما ؛ ثم يقـال : والأجسام متماثلة ، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع ، وهذا ممتنع عليه .

لـكن حينئذ يـكون من سلك هـذا المسلك معتمداً فى نفى التشبيـه على نفى التجسيم ؛ فيـكون أصل نفيـه نفى الجسم ، وهذا مسلك آخر سنتـكلم عليـه إن شاء الله .

وإنما المقصود هنا : أن مجرد الاعتماد فى نفى ما ينفى على مجرد نفى التشبيه لا يفيد إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفى النقص والعيب ونحو ذلك ، مما هو سبحانه مقدس عنه ، فإن هذه طريقة صحيحة .

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال ونفى مماثلة غيره له فيها ، فإن هذا نفى المماثلة فيما هو مستحق له ، وهذا حقيقة التوحيد : وهو أن لا يشركه شىء من الأشياء فيما هو من خصائصه . وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد ، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات ، ونفى مماثلته بشىء من المخلوقات .

(فإن قيل) إن الشىء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه ، ووجب له ما وجب له ، وامتنع عليه ما امتنع عليه .

(قيل) هب أن الأمر كذلك ، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب سبحانه ، ولا نفى ما يستحقه لم يكن ممتنعاً ، كما إذا قيل : إنه موجود حى عليم سميع بصير ، وقد سمى بعض المخلوقات حياً سميعاً عليما بصيراً فإذا قيل : يلزم أنه يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجوداً حياً عليما سميعاً بصيرا . قيل : لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى ، فإن ذلك لا يقتضى حدوثاً ولا إمكاناً ، ولا نقصاً ولا شيئاً مما ينافى صفات الربوبية .

وذلك أن القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود ، أو الحياة أو الحى ، أو العلم أو العليم ، أو السمع أو البصر ، أو السميع أو البصير ، أو القدرة أو القدير ، والقدر المشترك مطلق كلى لا يختص بأحدهما دون الآخر ؛ فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدث ، ولا فيما يختص بالواجب القديم ، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه .

فإذا كان القدر المشترك الذى اشتركا فيه صفة كمال ، كالوجود والحياة ، والعلم والقدرة ، ولم يكن فى ذلك شىء مما يدل على خصائص المخلوقين ، كما لا يدل على شىء من خصائص الخالق ، لم يكن فى إثبات هذا محذور أصلا ؛ بل إثبات هذا من لوازم الوجود ، فكل موجودين لا بد بينهما من مثل هذا ، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود .

ولهذا لما اطلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطلة ، وكان جهم ينكر أن يسمى الله شيئاً ، وربما قالت الجهمية هو شىء لا كالأشياء ، فإذا نفى القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام .

والمعانى التى يوصف بها الرب تعالى كالحياة ، والعلم والقدرة ، بل الوجود والثبوت ، والحقيقة ونحو ذلك : تجب لوازمها ، فإن ثبوت الملزوم يقتضى ثبوت اللازم ، وخصائص المخلوق التى يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلا ، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة ، وعلم ونحو ذلك .

والله سبحانه منزه عن خصائص المخلوقين وملزومات خصائصهم .

وهـذا الموضع من فهمه فهما جيداً وتدبره : زالت عنـه عامة الشبهات ، وانـكشف له غلط كثير من الأذكياء فى هذا المقام ، وقد بسط هذا فى مواضع كثيرة .

وبين فيها أن القدر المشترك الـكلى لا يوجد فى الخارج إلا معيناً مقيداً ، وإن معنى اشتراك الموجودات فى أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه ، وأن ذلك المعنى العـــام يطلق على هـذا وهذا ؛ لأن الموجودات فى الخارج لا يشارك أحدهما الآخر فى شىء موجود فيه ، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله .

ولمـا كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً فى هذا المقام ؛ فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه البـاطل ، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات حذراً من ملزومات التشبيه ، وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هـذا على تقدير فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة .

ولـكثرة الاشتباه فى هذا المقام : وقعت الشبهة فى أن وجود الرب هل هو عين ماهيته ، أو زائد على ماهيته ؟ وهل لفظ الوجود مقول بالاشتراك اللفظى أو التواطؤ أو التشكيك ؟ كما وقع الاشتباه فى إثبات الأحوال ونفيها ،

وفى أن المعدوم هل هو شيء أم لا ؟ وفى وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا ؟

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض فى هذه المقامات ؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين ، ويحكى عن الناس مقالاتٍ ما قالوها ؛ وتارة يبقى فى الشك والتحير .

وقد بسطنا من الكلام فى هذه المقامات ، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة .

وبينا أن الصواب هو أن وجود كل شيء فى الخارج هو ماهيته الموجودة فى الخارج ؛ بخلاف الماهية التى فى الذهن، فإنها مغايرة للوجود فى الخارج ؛ وأن لفظ الذات والشيء والماهية والحقيقة ونحو ذلك فهذه الألفاظ كلها متواطئة .

فإذا قيل : إنها مشككة لتفاضل معانيها ، فالمشكك نوع من المتواطئ العام ، الذى يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك ، سواء كان المعنى متفاضلا فى موارده أو متماثلا .

وبينا أن المعدوم شيء أيضاً فى العلم والذهن لا فى الخارج ، فلا فرق بين الثبوت والوجود ، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمى والعينى ، مع أن ما فى العلم ليس هو الحقيقة الموجودة ، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به .

وكذلك الأحوال التى تتماثل فيها الموجودات وتختلف : لها وجود فى

الأذهان ، وليس فى الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعينة ، فتتشابه بذلك وتختلف به .

وأما هذه الجملة المختصرة فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة ، من فهمها علم قدر نفعها ، وانفتح له باب الهدى ، وإمكان إغلاق باب الضلال، ثم بسطها وشرحها له مقام آخر ؛ إذ لكل مقام مقال .

«والمقصود» : هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحجة فيما ينفى عن الرب وينزه عنه — كما يفعله كثير من المصنفين — خطأ لمن تدبر ذلك ، وهذا من طرق النفى الباطلة .

فصـــل

وأفسد من ذلك : ما يسلكه نفاة الصفات ، أو بعضها إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه ، مما هو من أعظم الكفر ، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك ، ويريدون الرد على اليهود : الذين يقولون إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة ، والذين يقولون بإلهية بعض البشر وإنه الله .

فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك ، ويقولون لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسما أو متحيزاً وذلك ممتنع ، وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم هؤلاء الملاحدة ، نفاة الأسماء والصفات ، فإن هذه الطريقة لا يحصل بها المقصود لوجوه :ـ

(أحدها) أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً فى العقل والدين من نفى التحيز والتجسيم ؛ فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس فى ذلك ، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام ، والدليل معرف للمدلول ومبين له ؛ فلا يجوز أن يستدل على الأظهر الأبين بالأخفى ، كما لا يفعل مثل ذلك فى الحدود .

(الوجه الثانى) أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الصفات: يمكنهم أن يقولوا نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز ، كما يقوله من يثبت الصفات وينفى التجسيم ، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة الكلام وصفات الكمال ، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحداً ، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد ، وهذا فى غاية الفساد.

(الثالث) أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة ، واتصافه بصفات الكمال واجب ثابت بالعقل والسمع ، فيكون ذلك دليلا على فساد هذه الطريقة.

(الرابع) أن سالكى هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات ، كما أن كل من نفى شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفى.

فمثبتة الصفات ـ كالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ، والسمع والبصر ـ إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة : هذا تجسيم ؛ لأن هذه الصفات أعراض والعرض لا يقوم إلا بالجسم ، أو لأنا لا نعرف موصوفاً بالصفات إلا جسما.

قالت لهم المثبتة : وأنتم قد قلتم : إنه حى عليم قدير . وقلتم : ليس بجسم ؛ وأنتم لا تعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً إلا جسما ، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم ، فكذلك نحن ، وقالوا لهم : أنتم أثبتم حياً عالماً قادراً ، بلا حياة ولا علم ولا قدرة ، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل.

ثم هؤلاء المثبتون إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ، ويحب ويبغض ، أو من وصفه بالاستواء والنزول ، والإتيان والمجيء ، أو بالوجه واليد ونحو ذلك إذا قالوا : هذا يقتضي التجسيم ؛ لأنا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم .

قالت لهم المثبتة : فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة ، والسمع والبصر والكلام ، وهذا هكذا ؛ فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك ، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك ؛ فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين .

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً : لم يسلكه أحد من السلف والأئمة ، فلم ينطق أحد منهم فى حق الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً ، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك ، لأنها عبارات مجملة لا تحق حقاً ولا تبطل باطلا .

ولهذا لم يذكر الله فى كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار: ماهو من هذا النوع ؛ بل هذا هو من الكلام المبتدع ، الذى أنكره السلف والأئمة .

فصـــــل

وأما فى طرق الإثبات : فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفى فى إثباته مجرد نفى التشبيه ، إذ لو كفى فى إثبـاته مجرد نفى التشبيه لجـاز أن يوصف سبحانه من الأعضاء والأفعال ، بمـا لا يكاد يحصى ممـا هو ممتنع عليه — مع نفى التشبيه ، وأن يوصف بالنقائص التى لا تجوز عليه مع نفى التشبيه .

كما لو وصفه مفتر عليه بالبكاء والحزن ، والجوع والعطش ، مع نفى التشبيه . وكما لو قال المفترى : يأكل لا كأكل العباد ، ويشرب لا كشربهم ، ويبكى ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم ؛ كما يقال يضحك لا كضحكهم ، ويفرح لا كفرحهم ، ويتكلم لا ككلامهم . ولجاز أن يقال : له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم ، كما قيل : له وجه لا كوجوههم ، ويدان لا كأيديهم . حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر ، وغير ذلك ممـا يتعالى الله عز وجل عنه سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

فإنه يقال لمن نفى ذلك مع إثبـات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات : ما الفرق بين هذا وما أثبته إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفى التشبيه كافياً فى الإثبات ، فلا بد من إثبات فرق فى نفس الأمر .

فإن قال : العمدة فى الفرق هو السمع فما جاء به السمع أثبته دون ما لم يجئ به السمع .

قيل له أولا : السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه فى نفسه ، فما أخبر به الصادق فهو حق من نفى أو إثبات ، والخبر دليل على المخبر عنه ، والدليل لا ينعكس ؛ فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه ، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً فى نفس الأمر ، وإن لم يرد به السمع ؛ إذا لم يكن نفاه .

ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة ، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع ، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها كما لا يجوز إثباتها .

وأيضاً : فلا بد فى نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له وينفى ، فإن الأمور المتماثلة فى الجواز ، والوجوب ، والامتناع : يمتنع اختصاص بعضها دون بعض ، فى الجواز والوجوب والامتناع ، فلا بد من اختصاص المنفى عن المثبت بما يخصه بالنفى ، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفى بما يخصه بالثبوت .

وقد يعبر عن ذلك بأن يقال : لا بد من أمر يوجب نفى ما يجب نفيه عن الله ، كما أنه لا بد من أمر يثبت له ما هو ثابت ، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الأمر عليه فى نفسه ، فما الفرق فى نفس الأمر بين هذا وهذا ؟ .

فيقال : كلما نفى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه ، فإن ثبوت أحد

الضدين يستلزم نفى الآخر ، فإذا علم أنه موجود واجب الوجود بنفسه ، وأنه قديم واجب القدم : علم امتناع العدم والحدوث عليه ، وعلم أنه غنى عما سواه.

فالمفتقر إلى ما سواه فى بعض ما يحتاج إليه لنفسه : ليس هو موجوداً بنفسه ، بل بنفسه وبذلك الآخر الذى أعطاه ما تحتاج إليه نفسه فلا يوجد إلا به .

وهو سبحانه غنى عن كل ما سواه فكل ما نافى غناه فهو منزه عنه ؛ وهو سبحانه قدير قوى فكل ما نافى قدرته وقوته فهو منزه عنه ، وهو سبحانه حى قيوم ، فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو منزه عنه .

وبالجملة فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات الكمال ما قد ورد ، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه كما ينفى عنه المثل والكفؤ فإن إثبات الشىء نفى لضده ، ولما يستلزم ضده ، والعقل يعرف نفى ذلك كما يعرف إثبات ضده ، فإثبات أحد الضدين نفى للآخر ولما يستلزمه .

فطرق العلم بنفى ما ينزه عنه الرب متسعة ، لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفى التشبيه والتجسيم ، كما فعله أهل القصور والتقصير : الذين تناقضوا فى ذلك ، وفرقوا بين المتماثلين ، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه .

وكذلك احتج القرامطة على نفى جميع الأمور ، حتى نفوا النفى ، فقالوا :

لا يقـال لا موجود ولا ليس بموجود ، ولا حي ولا ليس بحي ؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم فلزم نفي النقيضين : وهو أظهر الأشياء امتناعاً .

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات ، والممتنعات ، والجمادات : أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحيـاء الكاملين ، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا .

وقد تقدم أن ما ينفي عنه — سبحانه — النفي المتضمن للإثبـات ؛ إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال ، فإن المعدوم يوصف بالنفي ، والمعدوم لا يشبه الموجودات ، وليس هـذا مدحاً له ، لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلقاً ، كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفـات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى .

والنقص ضد الكمال ؛ وذلك مثل أنه قد علم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزه عنه ؛ وكذلك النوم والسنة ضد كمال الحياة ، فإن النوم أخو الموت ، وكذلك اللغوب نقص في القدرة والقوة ، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره ، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك تتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه .

وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته وأفعاله فهو مفتقر إليه

ليس مستغنياً عنه بنفسه فكيف من يأكل ويشرب ، والآكل والشارب أجوف ، والمصمت الصمد أكمل من الآكل والشارب .

ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب ، وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به ، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك ، والسمع قد نفى ذلك فى غير موضع ، كقوله تعالى : (ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ) والصمد الذى لا جوف له ، ولا يأكل ولا يشرب ، وهذه السورة هى نسب الرحمن ، أو هى الأصل فى هذا الباب .

وقال فى حق المسيح وأمه : (مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ) فجعل ذلك دليلا على نفى الألوهية ، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى .

والكبد والطحال ونحو ذلك : هى أعضاء الأكل والشرب ، فالغنى المنزه عن ذلك : منزه عن آلات ذلك ، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل ، وهو سبحانه موصوف بالعمل والفعل ؛ إذ ذاك من صفات الكمال ؛ فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل .

وهو سبحانه منزه عن الصاحبة والولد ، وعن آلات ذلك وأسبابه . وكذلك البكاء والحزن : هو مستلزم الضعف والعجز ، الذى ينزه عنه سبحانه ؛ بخلاف الفرح والغضب : فإنه من صفات الكمال ، فكما يوصف بالقدرة دون

العجز ، وبالعلم دون الجهل ، وبالحياة دون الموت ، وبالسمع دون الصمم ، وبالبصر دون العمى ، وبالكلام دون البكم : فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن ، وبالضحك دون البكاء ونحو ذلك .

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع ، من أنه سبحانه لا كفؤ له ولا سمىّ له وليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات ، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات ، فيعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات ، لا الملائكة ولا السموات ، ولا الكواكب ولا الهواء ، ولا الماء ولا الأرض ، ولا الآدميين ولا أبدانهم ولا أنفسهم ، ولا غير ذلك ، بل يعلم أن حقيقته عن مماثلات شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق ، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر .

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا : جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما وجب لها . فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدث المخلوق ، من العدم والحاجة ، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والفناء ، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه ، موجوداً معدوماً ، وذلك جمع بين النقيضين .

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون : بصر كبصرى ، أو يد كيدى ونحو ذلك ، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً .

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له ولا ما ينزه عنه ، واستيفاء طرق ذلك ؛ لأن هذا مبسوط فى غير هذا الموضع .

وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه .

وما سكت عنه السمع نفياً وإثباتاً ،ولم يكن فى العقل ما يثبته ولا ما ينفيه سكتنا عنه ، فلا نثبته ولا ننفيه .

فنثبت ما علمنا ثبوته ، وننفى ما علمنا نفيه ، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته والله أعلم .

فصـــــل

وأما الأصل الثـانى (وهو التوحيد فى العبادات) المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً .

فنقول : لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره ، فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه على كل شيء قدير ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد علم ما سيكون قبـل أن يكون ، وقدر المقادير وكتبها حيث شـاء ، كما قال تعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَـٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ) .

وفى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسـلم أنه قال : « إن الله قدر مقادير الخلائق قبـل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على المـاء » .

ويجب الإيمـان بأن الله أمر بعبادته وحده لاشريك له ، كما خلق الجن والإنس لعبادته ، وبذلك أرسل رسـله ، وأنزل كتبه ، وعبادته تتضمن

كمال الذل والحب له ، وذلك يتضمن كمال طاعتـــه (مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ) .

وقد قال تعالى : (وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ) وقال تعالى: (إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) وقال تعالى : (وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ) (وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ) .

وقال تعالى : (شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ) وقال تعالى : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَـٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ)
فأمر الرسل بإقامة الدين وأن لا يتفرقوا فيه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد ، والأنبياء إخوة لعلات ، وإن أولى الناس بابن مريم لأنا ؛ إنه ليس بيني وبينه نبي » .

وهذا الدين هو دين الإسلام ، الذى لا يقبل الله ديناً غيره ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام ، قال الله تعالى عن نوح (وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى

ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ) الى قوله : (وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ) .

وقال عن ابراهيم : (وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ) إلى قوله ؛ (إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ) الى قوله : (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ) .

وقال عن موسى : (يَـٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ) وقال فى خبر المسيح : (وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ) .

وقال فيمن تقدم من الأنبياء : (يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ) وقال عن بلقيس أنها قالت : (رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَـٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ) .

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده ؛ فمن استسلم له ولغيره كان مشركا ، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته ، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر ، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده ، وطاعته وحده .

فهذا دين الإسلام الذى لا يقبل الله غيره ؛ وذلك إنما يكون بأن يطاع فى كل وقت ، بفعل ما أمر به فى ذلك الوقت ؛ فاذا أمر فى أول الأمر باستقبال

الصخرة ، ثم أمرنا ثانياً باستقبال الكعبة : كان كل من الفعلين حين أمر به داخلا فى الإسلام .

فالدين هو الطاعة والعبادة له فى الفعلين ؛ وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلى ، فكذلك الرسل دينهم واحد وإن تنوعت الشرعة والمنهاج ، والوجه والمنسك ؛ فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً ، كما لم يمنع ذلك فى شريعة الرسول الواحد .

والله تعالى جعل من دين الرسل : أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به ، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به ، قال الله تعالى ؛ (وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّـٰهِدِينَ) .

قال ابن عباس : لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق ، لئن بُعث محمد وهو حى ليؤمنن به ولينصرنه ، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته ، لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، وقال تعالى : (وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) .

وجعل الإيمان متلازما ، وكفر من قال : إنه آمن ببعض وكفر ببعض

قال الله تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا * أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا) وقال تعالى : (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ) إلى قوله : (تَعْمَلُونَ) .

وقد قال لنا : (قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ) .

فأمرنا أن نقول : آمنا بهذا كله ، ونحن له مسلمون ، فمن بلغته رسالة محمد صلى الله عليه وسلم فلم يقر بما جاء به لم يكن مسلماً ، ولا مؤمنا ؛ بل يكون كافراً وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن .

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى : (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) قالت اليهود والنصارى : فنحن مسلمون : فأنزل الله : (وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فقالوا : لا نحج فقال تعالى : (وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ) .

فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بماله على عباده من حج البيت ، كما

قال صلى الله عليه وسلم : «بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت» .

ولهذا لما وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة أنزل الله تعالى : (ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا) .

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى ، هل هم مسلمون أم لا؟ «وهو نزاع لفظي» فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم، المتضمن لشريعة القرآن : ليس عليه إلا أمة محمد صلى الله عليه وسلم، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا ، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء .

ورأس الإسلام مطلقاً شهادة أن لا إله إلا الله ، وبها بعث جميع الرسل ، كما قال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ) وقال تعالى : (وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ) وقال عن الخليل : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ * إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ * وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) وقال تعالى عنه : (أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ) وقال تعالى : (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا

حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ) وقال (وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ) ؟.

وذكر عن رسله : كنوح ، وهود ، وصالح ، وغيرهم أنهم قالوا لقومهم : (ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ) وقال عن أهل الكهف : (إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى * وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُواْ فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا ۖ لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا) إلى قوله : (فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا) .

وقد قال سبحانه : (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ) ذكر ذلك فى موضعين من كتابه .

وقد بين فى كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالأنبياء، والشرك بالكواكب، والشرك بالأصنام، ـ وأصل الشرك الشرك بالشيطان ـ فقال عن النصارى : (ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ) وقال تعالى : (وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ * مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ)

وقال تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ

ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ)

إلى قوله : (وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ) ؟ فبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر .

ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء ، والأحبار ، والرهبان ، والمسيح بن مريم ، شاركوا الله فى خلق السموات والأرض .

بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان فى الصفات والأفعال .

بل ولا أثبت أحد من بنى آدم إلهاً مساوياً لله فى جميع صفاته .

بل عامة المشركين بالله : مقرون بأنه ليس شريكه مثله ، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له ، سواء كان ملكا ، أو نبياً ، أو كوكباً ، أو صنما ؛ كما كان مشركوا العرب يقولون فى تلبيتهم : «لبيك لا شريك لك ، إلا شريكا هو لك ، تملكه وما ملك» فأهلَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد وقال : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك » .

وقد ذكر أرباب المقالات : ما جمعوا من مقالات الأولين والآخرين ، فى الملل والنحل ، والآراء والديانات ، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له فى خلق جميع المخلوقات ، ولا مماثل له فى جميع الصفات ؛ بل من أعظم

ما نقلوا فى ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين «النور» و«الظلمة» ، وإن النور خلق الخير ، والظلمة خلقت الشر .

ثم ذكروا لهم فى الظلمة قولين :

أحدهما : أنها محدثة ، فتكون من جملة المخلوقات له .

والثانى : أنها قديمة ، لكنها لم تفعل إلا الشر ، فكانت ناقصة فى ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور .

وقد أخبر سبحانه عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بينه فى كتابه فقال : (وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ)
وقال تعالى : (قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ) إلى قوله (فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ) إلى قوله (مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ) ، وقال : (وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ).

وبهذا وغيره : يعرف ما وقع من الغلط فى مسمى التوحيد ، فإن عامة

المتكلمين الذين يقررون التوحيد فى كتب الكلام والنظر : غايتهم أن يجعلوا التوحيد (ثلاثة أنواع) .

فيقولون : هو واحد فى ذاته لا قسيم له ، وواحد فى صفاته لا شبيه له ، وواحد فى أفعاله لا شريك له .

وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث ، وهو « توحيد الأفعال » وهو أن خالق العالم واحد ، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب ، وأن هذا هو معنى قولنا لا إله إلا الله ، حتى قد يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع .

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بعث إليهم محمد صلى الله عليه وسلم أولا : لم يكونوا يخالفونه فى هذا ، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شىء ، حتى إنهم كانوا يقرون بالقدر أيضاً ، وهم مع هذا مشركون .

فقد تبين أن ليس فى العالم من ينازع فى أصل هذا الشرك ؛ ولكن غاية ما يقال : إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً لغير الله ، كالقدرية وغيرهم ؛ لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم ، وإن قالوا إنهم خلقوا أفعالهم .

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم ، الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور ، هم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة

مخلوقة ، لا يقولون إنها غنية عن الخالق مشاركة له فى الخلق ، فأما من أنـكر الصانع فذاك جاحد معطل للصانع ، كالقول الذى أظهر فرعون .

والـكلام الآن مع المشركين بالله ، المقرين بوجوده ، فإن هذا التوحيد الذى قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون ، كما ثبت بالـكتاب والسنة والإجماع ، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام .

وكذلك « النوع الثانى » — وهو قولهم : لا شبيه له فى صفاته — فإنه ليس فى الأمم من أثبت قديماً مماثلا له فى ذاته سواء قال إنه يشاركه . أو قال : إنه لا فعل له ؛ بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته فإنما يشبهه به فى بعض الأمور .

وقد علم بالعقل امتناع أن يكون له مثل فى المخلوقات يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع عليه ؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم .

وعلم أيضاً بالعقل أن كل موجودين قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك كاتفاقهما فى مسمى الوجود ، والقيام بالنفس ، والذات ونحو ذلك ، فإن نفى ذلك يقتضى التعطيل المحض ، وإنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية ، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفى الصفات فى مسمى التوحيد ، فصار من قال : إن لله علماً أو قدرة ، أو إنه يرى فى الآخرة ، أو إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق يقولون : إنه مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الفلاسفة والقرامطة ، فنفوا أسماءه الحسنى ، وقالوا : من قال إن الله عليم قدير ، عزيز حكيم : فهو مشبه ليس بموحد .

وزاد عليهم غلاة الغلاة وقالوا : لا يوصف بالنفى ولا الإثبات ؛ لأن فى كل منهما تشبيهاً له ، وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه ، فإنهم شبهوه بالممتنعات ، والمعدومات ، والجمادات ، فراراً من تشبيهم — بزعمهم — له بالأحياء .

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلا ، وهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شىء لا فى ذاته ، ولا فى صفاته ، ولا فى أفعاله ، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات ؛ فإذا لم يكن فى إثبات الذات إثبات مماثلة للذوات : لم يكن فى إثبات الصفات إثبات مماثلة له فى ذلك ، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً ، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه ، ويسمون نفوسهم الموحدين .

وكذلك « النوع الثالث » وهو قولهم : هو واحد لا قسيم له فى ذاته ، أو لا جزء له ، أو لا بعض له ؛ لفظ مجمل ، فإن الله سبحانه أحد صمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ؛ فيمتنع عليه أن يتفرق ، أو يتجزأ ، أو يكون قد ركب من أجزاء ؛ لكنهم يدرجون فى هذا اللفظ نفى علوه على عرشه ، ومباينته لخلقه ، وامتيازه عنهم ، ونحو ذلك من المعانى المستلزمة لنفيه وتعطيله ، ويجعلون ذلك من التوحيد .

فقد تبين أن ما يسمونه توحيداً : فيه ماهو حق ، وفيه ما هو باطل ، ولو كان جميعه حقاً ؛ فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم يخرجوا من الشرك ، الذى وصفهم به فى القرآن ، وقاتلهم عليه الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ بل لا بد أن يعترفوا أنه لا إله إلا الله .

وليس المراد (بالإله) هو القادر على الاختراع ، كما ظنه من ظنه من أئمة المتكلمين ، حيث ظن أن الإلهية هى القدرة على الاختراع دون غيره ، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إله إلاهو .

فإن المشركين كانوا يقرون بهذا وهم مشركون كما تقدم بيانه ، بل الإله الحق هو الذى يستحق بأن يعبد ، فهو إله بمعنى مألوه ؛ لا إله بمعنى آله ؛ والتوحيد أن يعبد الله وحده لا شريك له ، والإشراك أن يجعل مع الله إلهاً آخر .

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار ؛ أهل الإثبات للقدر ، المنتسبون إلى السنة إنما هو توحيد الربوبية ، وأن الله رب كل شيء ، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون .

وكذلك طوائف من أهل التصوف ، والمنتسبين إلى المعرفة ، والتحقيق والتوحيد : غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد ، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه ، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن

وجوده ، وبشهوده عن شهوده وبمعروفه عن معرفته ، ودخل فى فناء توحيد الربوبية بحيث يفنى من لم يكن ، ويبقى من لم يزل ، فهذا عندهم هو الغاية التى لا غاية وراءها .

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد ، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً ، فضلا عن أن يكون ولياً لله ، أو من سادات الأولياء .

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة : يقررون هذا التوحيد مع إثبات الصفات ، فيفنون فى توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم ، المباين لمخلوقاته ، وآخرون يضمون هذا إلى نفى الصفات ، فيدخلون فى التعطيل مع هذا ، وهذا شر من حال كثير من المشركين .

وكان جهم ينفى الصفات ويقول بالجبر ، فهذا تحقيق قول جهم ، لكنه إذا أثبت الأمر والنهى ، والثواب والعقاب : فارق المشركين من هذا الوجه لكن جهما ومن اتبعه يقول بالإرجاء ؛ فيضعف الأمر والنهى ، والثواب والعقاب عنده .

والنجارية والضرارية وغيرهم : يقربون من جهم فى مسائل القدر والإيمان مع مقاربتهم له أيضاً فى نفى الصفات .

والكلابية والأشعرية : خير من هؤلاء فى باب الصفات ، فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية ، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية فى الجملة ، كما فصلت أقوالهم فى غير هذا الموضع .

وأما فى باب القدر ، ومسائل الأسماء والأحكام ، فأقوالهم متقاربة .

والكلابية هم أتباع أبى محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب ، الذى سلك الأشعرى خطته[1] .

وأصحاب ابن كلاب كالحارث المحاسبى ، وأبى العباس القلانسى ونحوهما . خير من الأشعرية فى هذا وهذا ، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل .

والكرامية قولهم فى الإيمان قول منكر ، لم يسبقهم إليه أحد ، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان ، وإن كان مع عدم تصديق القلب ، فيجعلون المنافق مؤمناً ، لكنه يخلد فى النار فخالفوا الجماعة فى الاسم دون الحكم ، وأما فى الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التى فى أقوالها مخالفة للسنة .

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات ، ويقاربون قول جهم ، لكنهم

---

(١) نسخة خلفه .

ينفون القدر ؛ فهم وإن عظموا الأمر والنهى ، والوعد والوعيد ؛ وغلوا فيه ؛ فهم يكذبون بالقدر ، ففيهم نوع من الشرك من هذا البـاب ، والإقرار بالأمر والنهى والوعد والوعيـد مع إنكار القدر خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهى والوعد والوعيد .

ولهذا لم يكن فى زمن الصحابة والتابعين من ينفى الأمر والنهى ، والوعد والوعيد وكان قد نبغ فيهم القــــدرية ، كما نبغ فيهم الخوارج : الحرورية، وإنمـا يظهر من البدع أولا ما كان أخفى ،وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة .

فهؤلاء المتصوفون ، الذين يشهـدون الحقيقة الكونية مع إعراضهم عن الأمر والنهى : شر من القدرية المعتزلة ونحوهم : أولئك يشبهون المجوس وهؤلاء يشبهون المشركين ، الذين قالوا : (لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ) والمشركون شر من المجوس .

فهذا أصل عظيم ، على المسلم أن يعرفه ؛ فإنه أصل الإسـلام الذى يتميز به أهل الإيمـان من أهل الكفر ، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله .

وقد وقع كثير من الناس فى الإخلال بحقيقة هذين الأصلين ، أو أحدهما مع ظنه أنه فى غاية التحقيق والتوحيد ، والعلم والمعرفة .

فإقرار المشرك بأن الله رب كل شيء ، ومليكه وخالقه: لا ينجيه من عذاب الله ، إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إله إلا الله ، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو ؛ وأن محمداً رسول الله ، فيجب تصديقه فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين :-

الأصل الأول « توحيد الإلهية » فإنه سبحانه أخبر عن المشركين كما تقدم بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله ، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء بدون إذن الله ، قال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء شفعاء مشركون .

وقال تعالى عن مؤمن يس (وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ * إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ * إِنِّىٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ) وقال تعالى :(وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) فأخبر سبحانه عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء وقال تعالى : (أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) وقال تعالى : (مَا لَكُم مِّن

دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ) وقال تعالى : (وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۙ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِىٌّ وَلَا شَفِيعٌ) وقال تعالى : (مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ) وقال تعالى : (وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ) وقال تعالى: (وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَـٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ) وقال تعالى : (قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَـٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ) وقال تعالى : (قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) .

قال طائفة من السلف : كان قوم يدعون العزير والمسيح والملائكة فأنزل الله هذه الآية يبين فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله ويرجون رحمته ويخافون عذابه .

ومن تحقيق التوحيد : أن يعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق ، كالعبادة والتوكل ، والخوف والخشية ، والتقوى ، كما قال تعالى :

(لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا) وقال تعالى : (إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ) وقال تعالى : (قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ) وقال تعالى: (قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ) إلى قوله : (ٱلشَّٰكِرِينَ) وكل من الرسل يقول لقومه : (ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ) .

وقد قال تعالى فى التوكل : (وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) (وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ) وقال : (قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ) وقال تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ) .

فقال فى الإتيان : (مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ) وقال فى التوكل: (وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ) ولم يقل : ورسوله ؛ لأن الإتيان هو الاعطاء الشرعى ، وذلك يتضمن الإباحة والإحـــلال ، الذى بلغه الرسول ، فان الحلال ما أحله ، والحرام ما حرمه والدين ما شرعه ، قال تعالى : (وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟) .

وأما الحسب فهو الكافى ، والله وحده كاف عبده ، كما قال تعالى : (ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ) فهو وحده حسبهم كلهم ، وقال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ) أى حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم .

وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك ، كما يظنه بعض الغالطين ، إذ هو وحده كاف نبيه ، وهو حسبه ، ليس معه من يكون هو وإياه حسباً للرسول ، وهذا فى اللغة كقول الشاعر :

* فحسبك والضحاك سيف مهند *

وتقول العرب : حسبك وزيداً درهم ، أى يكفيك وزيداً جميعاً درهم .

وقال فى الخوف والخشية والتقوى : (وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ) فأثبت الطاعة لله والرسول ، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده ، كما قال نوح عليه السلام : (إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ) فجعل العبادة والتقوى لله وحده ، وجعل الطاعة للرسول ، فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله .

وقد قال تعالى : (فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ) وقال تعالى : (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) وقال الخليل عليه السلام : (وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ) .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود أنه قال : لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : وأينا لم يظلم نفسه ؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك أو لم تسمعوا إلى قول العبد الصالح : « إن الشرك لظلم عظيم » . وقال تعالى : (فَإِيَّٰىَ فَٱرۡهَبُونِ) (وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ) .

ومن هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول فى خطبته : « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولن يضر الله شيئاً . »

وقال : « ولا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ، ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد » .

ففى الطاعة : قرن اسم الرسول باسمه بحرف الواو ، وفى المشيئة : أمر أن يجعل ذلك بحرف ثم ، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله ، فمن أطاع الرسول فقد أطاع الله ، وطاعة الله طاعة الرسول ، بخلاف المشيئة فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله ، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد ، بل ما شاء الله كان ، وإن لم يشأ الناس ، وما شاء الناس لم يكن إن لم يشأ الله .

الأصل الثاني :

حق الرسول صلى الله عليه وسلم .

فعلينا أن نؤمن به ونطيعه ونتبعه ، ونرضيه ونحبه ونسلم لحكمه ، وأمثال

ذلك ، قال تعالى : (مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ) وقال تعالى : (وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ) وقال تعالى : (قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ) وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا) وقال تعالى : (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ) وأمثال ذلك .

فصـــــل

وإذا ثبت هذا : فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره : بقضائه وشرعه .

وأهل الضلال الخائضون فى القدر انقسموا إلى ثلاث فرق : مجوسية ، ومشركية ، وإبليسية .

فالمجوسية : الذين كذبوا بقدر الله وإن آمنوا بأمره ونهيه ؛ فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب ، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئته وخلقه وقدرته ، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم .

والفرقة الثانية : المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر ، وأنكروا الأمر والنهى ؛ قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ﴾ فمن احتج على تعطيل الأمر والنهى بالقدر فهو من هؤلاء ، وهذا قد كثر فيمن يدعى الحقيقة من المتصوفة .

والفرقة الثالثة : وهم الإبليسية الذين أقروا بالأمرين ، لكن جعلوا هذا متناقضاً من الرب — سبحانه وتعالى — وطعنوا فى حكمته وعدله ، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدمهم ؛ كما نقله أهل المقالات ، ونقل عن أهل الكتاب .

والمقصود أن هذا مما تقوَّله أهـــل الضلال . وأما أهل الهدى والفلاح : فيؤمنون بهذا وهذا ، ويؤمنون بأن الله خالق كل شيء ، وربه ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وهو على كل شيء قدير ، وأحاط بكل شيء علماً ، وكل شيء أحصاه فى إمام مبين .

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله ، وقدرته ومشيئته ، ووحدانيته وربوبيته ، وأنه خالق كل شيء ، وربه ومليكه : ما هو من أصول الإيمان .

ومع هذا فلا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب ، التى يخلق بها المسببات؛ كما قال تعالى : (حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ) وقال تعـــالى : (يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ) وقال تعالى : (يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًا) فأخبر أنه يفعل بالأسباب .

ومن قال : إنه يفعل عندها لا بها فقد خالف ما جاء به القرآن ، وأنكر ما خلقه الله من القوى والطبائع ، وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوى التى فى الحيوان ، التى يفعل الحيوان بها ، مثل قدرة العبد ، كما أن من جعلها هى المبدعة لذلك فقد أشرك بالله وأضاف فعله إلى غيره .

وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر فى حصول مسببه ، ولا بد من مانع يمنع مقتضاه ، إذا لم يدفعه الله عنه ، فليس فى

الوجود شىء واحد يستقل بفعل شىء إذا شاء إلا الله وحده، قال تعالى: (وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) أى فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

ولهذا من قال: إن الله لا يصدر عنه إلا واحد — لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد — كان جاهلا، فإنه ليس فى الوجود واحد صدر عنه وحده شىء - لا واحد ولا اثنان - إلا الله الذى خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون.

فالنار التى خلق الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها، وبمحل يقبل الاحتراق، فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تحرقهما، وقد يطلى الجسم بما يمنع إحراقه.

والشمس التى يكون عنها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف: لم يحصل الشعاع تحته، وقد بسط هذا فى غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أنه لا بد من «الإيمان بالقدر» فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس: هو نظام التوحيد، فمن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحد الله وكذب بالقدر نقض توحيده.

ولا بد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهى والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه.

والإنسان مضطر إلى شرع فى حياته الدنيا ، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته ، وحركة يدفع بها مضرته ؛ والشرع هو الذى يميز بين الأفعال التى تنفعه ، والأفعال التى تضره ، وهو عدل الله فى خلقه ، ونوره بين عباده ؛ فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه .

وليس المراد بالشرع مجرد العدل بين النـاس فى معاملاتهم ، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك ؛ فإن الإنسان همام حارث ، كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « أصدق الأسمـاء حارث وهمام » وهو معنى قولهم متحرك بالإرادات ، فإذا كان له إرادة فهو متحرك بها ، ولا بد أن يعرف ما يريده ، هل هو نافع له أو ضار ؟ وهل يصلحه أو يفسده ؟ .

وهذا قد يعرف بعضه النـاس بفطرتهم كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب ، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية بفطرتهم ، وبعضهم يعرفونه بالإستدلال الذى يهتدون به بعقولهم ، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم وهدايتهم لهم .

وفى هذا المقام تكلم الناس فى أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل ، أم ليس لها حسن ولا قبيح يعرف بالعقل ؟ كما قد بسط فى غير هذا الموضع ، وبينا ما وقع فى هذا الموضع من الاشتباه .

فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل ، وهو

أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويلتذ به ، وسبباً لما يبغضه ويؤذيه وهذا القدر يعلم بالعقل تارة ، وبالشرع أخرى ، وبهما جميعاً أخرى ، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل ، ومعرفة الغاية التى تكون عاقبة الأفعال : من السعادة والشقاوة فى الدار الآخرة ، لا تعرف الا بالشرع .

فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم ، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم ، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك .

وهذا التفصيل الذى يحصل به الإيمان وجاء به الكتاب هو ما دل عليه قوله تعالى : (وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا) وقوله تعالى : (قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ) وقوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ) .

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنى غير هذا ، وأنه يعلم بالعقل ، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح : يخرج عن هذا ، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين ، وأخرجتاه عن هذا القسم غلطت .

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانتا تنكران أن يوصف الله بالمحبة والرضا، والسخط والفرح، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلهية ودلت عليه الشواهد العقلية : تنازعوا بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح هل ذلك ممتنع لذاته ، وأنه لا يتصور قدرته على ما هو قبيح ، وأنه سبحانه منزه عن ذلك ، لا يفعله لمجرد القبح العقلى الذى أثبتوه ؟ على قولين .

والقولان فى الانحراف من جنس القولين المتقدمين ، أولئك لم يفرقوا فى خلقه وأمره بين الهدى والضلال ، والطاعة والمعصية ، والأبرار والفجار، وأهل الجنة وأهل النار ، والرحمة والعذاب ؛ فلا جعلوه محموداً على ما فعله من العدل أو ما تركه من الظلم ، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة ، وما تركه من التعذيب والنقمة .

والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلى الذى أثبتوه ، ولا حقيقة له ، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح ، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه .

فمن نظر إلى القدر فقط ، وعظم الفناء فى توحيد الربوبية ، ووقف عند الحقيقة الكونية : لم يميز بين العلم والجهل ، والصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والطاعة والمعصية ، والهدى والضلال ، والرشاد والغى ، وأولياء الله وأعدائه ، وأهل الجنة وأهل النار .

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ، ودينه وشرائعه ، فهم

مخالفون أيضاً لضرورة الحس والذوق ، وضرورة العقل والقياس ، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء ، فيميز بين ما يأكل ويشرب ، وما لا يأكل ولا يشرب ، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد ، وما ليس كذلك ، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية .

ومن ظن أن البشر ينتهى إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً : فقد افترى وخالف ضرورة الحس ؛ ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض ، كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغل عن الإحساس ببعض الأمور ، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع ، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه ، بل يرى فى منامه ما يسوؤه تارة ، وما يسره أخرى .

فالأحوال التى يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك ، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض ، فهى مع نقص صاحبها — لضعف تمييزه — لا تنتهى إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً ، ومن نفى التمييز فى هذا المقام مطلقاً ، وعظم هذا المقام فقد غلط فى الحقيقة الكونية والدينية : قدراً وشرعاً ، وغلط فى خلق الله وفى أمره حيث ظن أن وجود هذا ؛ لا وجود له ، وحيث ظن أنه ممدوح ، ولا مدح فى عدم التمييز : العقل والمعرفة .

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول : أريد أن لا أريد ، أو أن العارف لا حظ له ، وأنه يصير كالميت بين يدى الغاسل ونحو ذلك ، فهذا إنما يمدح

منه سقوط إرادته التى يؤمر بها وعدم حظه الذى لم يؤمر بطلبه ، وأنه كالميت فى طلب ما لم يؤمر بطلبه ، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه .

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية وأنه لا يحس باللذة والألم ؛ والنافع والضار ، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل .

ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل .

والفناء يراد به ثلاثة أمور :

أحدها : هو الفناء الدينى الشرعى الذى جاءت به الرسل ، وأنزلت به الكتب ، وهو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل ما أمر الله به : فيفنى عن عبادة غيره بعبادته ، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله ، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه ، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله ؛ وعن خوف غيره بخوفه ، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله ، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، كما قال تعالى : (قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ) فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله .

وأما (الفناء الثانى) : وهو الذى يذكره بعض الصوفية ، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى ، فيفنى بمعبوده عن عبادته وبمذكوره عن ذكره

وبمعروفه عن معرفته ، بحيث قد يغيب عن شهود نفسه لما سوى الله تعالى ، فهذا حال ناقص قد يعرض لبعض السالكين ، وليس هو من لوازم طريق الله .

ولهذا لم يعرف مثل هذا للنبي صلى الله عليه وسلم وللسابقين الأولين ، ومن جعل هذا نهاية السالكين ، فهو ضال ضلالا مبيناً ، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله فهو مخطئ ، بل هو من عوارض طريق الله التى تعرض لبعض الناس دون بعض ، ليس هو من اللوازم التى تحصل لكل سالك .

وأما الثالث : فهو الفناء عن وجود السوى ، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق ، وأن الوجود واحد بالعين ، فهو قول أهل الإلحاد والاتحاد ، الذين هم من أضل العباد .

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس : فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله ، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور فعومل بموجب ذلك ، مثل أن يضرب ويجاع ، حتى يبتلى بعظيم الأوصاب والأوجاع ، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله وخرج عن أصل مذهبه ، وقيل له : هذا الذى فعله مقضى مقدور ، فخلق الله وقدره ومشيئته : متناول لك وله وهو يعمكما ، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا ، وإلا فليس بحجة لا لك ولا له .

فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر ، ويعرض

عن الأمر والنهى ، والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور ، كما قال تعالى : (وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا) .

وقال فى قصة يوسف : (إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ) فالتقوى فعل ما أمر الله به . وترك ما نهى الله عنه ، ولهذا قال الله تعالى : (فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ) .

فأمره مع الاستغفار بالصبر ؛ فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « يا أيها الناس ! توبوا إلى ربكم ، فوالذى نفسى بيده إنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم أكثر من سبعين مرة » وقال : « إنه ليغان على قلبى ، وإنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم مائة مرة » .

وكان يقول «اللهم اغفر لى خطيئتى وجهلى ، وإسرافى فى أمرى ، وما أنت أعلم به منى ؛ اللهم اغفر لى خطئى وعمدى ، وهزلى وجدى ، وكل ذلك عندى ؛ اللهم اغفرلى ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت ، وما أنت أعلم به منى أنت المقدم وأنت المؤخر» .

وقد ذكر عن آدم أبى البشر أنه استغفر ربه وتاب إليه ، فاجتباه ربه فتاب عليه وهداه ؛ وعن إبليس أبى الجن ـ لعنه الله ـ أنه أصر متعلقا بالقدر فلعنه وأقصاه ، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه ، ومن أشبه أباه فما ظلم ،

قال الله تعالى : (وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا * لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا) .

ولهذا قرن الله سبحانه بين التوحيد والاستغفار فى غير آية ، كما قال تعالى : (فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ) وقال تعالى : (فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ) وقال تعالى : (الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى) .

وفى الحديث الذى رواه ابن أبى عاصم وغيره : « يقول الشيطان أهلكت الناس بالذنوب وأهلكونى بلا إله إلا الله والاستغفار ، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون لأنهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً » .

وقد ذكر سبحانه عن ذى النون أنه نادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين ، قال تعالى : (فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ) قال النبى صلى الله عليه وسلم « دعوة أخى ذى النون ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربه » .

وجماع ذلك أنه لا بد له فى الأمر من أصلين ، ولا بد له فى القدر من أصلين .

ففى «الأمر» عليه الاجتهاد فى الامتثال علماً وعملا ، فلا تزال تجتهد فى العلم بما أمر الله به والعمل بذلك .

ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه فى المأمور وتعديه الحدود .

ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار ، فكان النبى صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً ، وقد قال الله تعالى : (وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ) فقاموا بالليل وختموه بالاستغفار ، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى: (إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا) وفى الصحيح أنه كان صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفرلى » يتأول القرآن .

وأما فى « القدر » فعليه أن يستعين بالله فى فعل ما أمر به ، ويتوكل عليه ويدعوه ؛ ويرغب إليه ، ويستعيذ به ويكون مفتقراً إليه فى طلب الخير وترك الشر .

وعليه أن يصبر على المقدور ، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ؛ وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه .

ومن هذا الباب احتجاج آدم وموسى لما قال : يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأسجد لك ملائكته ؛ لماذا أخرجتنا

ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله بكلامه فبكم وجدت مكتوباً عليّ من قبل أن أخلق : (وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ) قال : بكذا وكذا ، فحج آدم موسى .

وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب ، فإن آدم قد كان تاب منه ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ؛ ولكن لأجل المصيبة التى لحقتهم من ذلك .

وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر فى المصائب ، وأن يستغفروا من المعائب كما قال تعالى : (فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ) .

فمن راعى الأمر والقدر كما ذكر : كان عابداً لله مطيعاً له ، مستعيناً به ، متوكلا عليه ، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ؛ وحسن أولئك رفيقاً .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين فى مواضع كقوله : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وقوله : (فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ) وقوله : (عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) وقوله : (وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا) .

فالعبادة لله والاستعانة به ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول عند الأضحية

« اللهم منك ولك » فما لم يكن بالله لا يكون ؛ فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم .

ولا بد فى عبادته من أصلين .

(أحدهما) إخلاص الدين له :

(والثانى) موافقة أمره الذى بعث به رسله ؛ ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول فى دعائه : اللهم اجعل عملى كله صالحاً ، واجعله لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً ؛ وقال الفضيل بن عياض فى قوله تعالى : (لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا يا أبا على : ما أخلصه وأصوبه ؟ قال : إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل ، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل حتى يكون خالصاً صوابا ؛ والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة .

ولهذا ذم الله المشركين فى القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين ما لم يأذن به الله من عبادة غيره ، وفعل ما لم يشرعه من الدين ، كما قال تعالى : (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ) كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله .

والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله ، ولا دين إلا ما شرعه .

ثم إن الناس فى عبادته واستعانته على أربعة أقسام : —

فالمؤمنون المتقون هم له وبه ، يعبدونه ويستعينونه .

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر ، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السنة ؛ لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر ؛ بل فيهم عجز وجزع .

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر ، من غير استقامة على الأمر ، ولا متابعة للسنة ، فقد يمكن أحدهم ويكون له نوع من الحال باطناً وظاهراً ، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول ، ولكن لا عاقبة له ، فإنه ليس من المتقين ، والعاقبة للتقوى ؛ فالأولون لهم دين ضعيف ولكنه مستمر باق ؛ إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز ؛ وهؤلاء لأحدهم حال وقوة ، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السنة .

وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه ؛ فهو لا يشهد أن علمه لله ولا أنه بالله .

فالمعتزلة ونحوهم — من القدرية الذين أنكروا القدر — هم فى تعظيم الأمر والنهى والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية ، الذين يعرضون عن الشرع ، والأمر والنهى .

والصوفية هم فى القدر ومشاهدة توحيد الربوبية : خير من المعتزلة ، ولكن فيهم من فيه نوع بدع ، مع إعراض عن بعض الأمر والنهى . والوعد والوعيد ،

حتى يجعلوا الغاية هى مشاهدة توحيد الربوبية والفناء فى ذلك ، ويصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وسنتهم ، فهم معتزلة من هذا الوجه .

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة ، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة .

وإنما دين الله ما بعث به رسله ، وأنزل به كتبه ، وهو الصراط المستقيم ، وهو طريقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، خير القرون وأفضل الأمة وأكرم الخلق على الله تعالى بعد النبيين ، قال تعالى : (وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ) فرضى عن السابقين الأولين رضاً مطلقاً ، ورضى عن التابعين لهم بإحسان .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الأحاديث الصحيحة : « خير القرون القرن الذى بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » .

وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول : من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات ، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة ؛ أولئك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أبر هذه الأمة قلوباً ، وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ؛ قوم اختارهم الله لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم .

وقال حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما : يا معشر القراء ! استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم ، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً ، ولئن أخذتم يميناً وشمالا لقد ضللتم ضلالا بعيداً .

وقد قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطاً ، وخط حوله خطوطاً عن يمينه وشماله ، ثم قال : « هذا سبيل الله ، وهذه سبل ، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه ، ثم قرأ (وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ) وقد أمرنا سبحانه أن نقول فى صلاتنا (ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اليهود مغضوب عليهم ، والنصارى ضالون » ، وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ، والنصارى عبدوا الله بغير علم .

ولهذا كان يقال : تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون ، وقال تعالى : (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا) قال ابن عباس رضى الله عنهما : تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيا ولا يشقى فى الآخرة وقرأ هذه الآية .

وكذلك قوله تعالى : (الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ * وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون ، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين .

فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم ؛ صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .

سئل شيخ الإسلام رحمه الله :-

[من][1] أحد قضاة واسط[2] أن يكتب له عقيدة، تكون عمدة له وأهل بيته.

فأجابه :-

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً ؛ وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لاشريك له: إقراراً به وتوحيداً ؛ وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما مزيداً .

أما بعد : فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة - أهل السنة والجماعة - وهو: الإيمان بالله، وملائكته ، وكتبه، ورسله ، والبعث بعد الموت ، والإيمان بالقدر : خيره وشره .

ومن الإيمان بالله : الإيمان بما وصف به نفسه فى كتابه ، وبما وصفه

(١) أضيفت لضرورة السياق .

(٢) سميت الواسطية .

به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل يؤمنون بأن الله سبحانه : (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ) .

فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون فى أسماء الله وآياته ، ولا يكيفون ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، لأنه سبحانه لا سمى له ، ولا كفو له ، ولا ند له ، ولا يقاس بخلقه - سبحانه وتعالى - فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره ، وأصدق قيلا ، وأحسن حديثا من خلقه .

ثم رسله صادقون مصدوقون[(١)] ، بخلاف الذين يقولون عليه مالا يعلمون، ولهذا قال سبحانه وتعالى : (سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ * وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ) فسبح نفسه عما وصفه به المخالفون للرسل ، وسلم على المرسلين ، لسلامة ما قالوه من النقص والعيب .

وهو سبحانه قد جمع فيما وصف وسمى به نفسه بين النفى والإثبات ، فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاء به المرسلون ، فإنه الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم : من النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين .

وقد دخل فى هذه الجملة ما وصف به نفسه فى سورة الإخلاص التى تعدل

(١) نسخة : مصدقون .

ثلث القرآن ، حيث يقول : (قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ * ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ) .

وما وصف به نفسه فى أعظم آية فى كتابه حيث يقول :(ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ) ؛ ولهذا كان من قرأ هذه الآية فى ليلة لم يزل عليه من الله حافظ ، ولا يقربه شيطان حتى يصبح .وقوله سبحانه : (وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ) .

وقوله سبحانه : (هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ)وقوله : (إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[1] (يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا) (وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ) وقوله : (وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ) وقوله : (لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا) .

---

(١) نسخه : (وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ) .

وقوله : (إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ) وقوله : (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ) وقوله : (إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا) .

وقوله : (وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ) وقوله : (وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ) وقوله : (أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) وقوله : (فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ) .

وقوله : (وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ) (وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ) (فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ) (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ) وقوله : (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ) وقوله : (فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ) وقوله : (إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ) . وقوله : (وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ) .

وقوله : (بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ) (رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا) (وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا) (وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ) (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ) (إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ) .

وقوله : (رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ) وقوله : (وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ) وقوله : (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ) وقوله : (فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ) وقوله : (وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ) وقوله : (كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ) .

وقوله : (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ) وقوله (هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ) (كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) (وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا) .

وقوله: (وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ) (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ).

وقوله : (مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ) (وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ) .

وقوله : (وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا) (وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ * تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ) (وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ) .

وقوله : (قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ) (لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ

أَغْنِيَآءُ) (أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) .

وقوله : (إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ) وقوله : (أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ) (ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ * إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ) (وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ) .

وقوله : (وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ) وقوله : (وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ) وقوله (وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) وقوله : (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا * وَأَكِيدُ كَيْدًا) .

وقوله : (إِن تُبْدُوا۟ خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا۟ عَن سُوٓءٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا) (وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) .

وقوله : (وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ) وقوله عن إبليس : (فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) .

وقوله : (تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ) .

وقوله : (فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا) (وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ) (فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ) (وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ

وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا) (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ)

(تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا * ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا)

(مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) (فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) .

وقوله : (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ) فى ستة مواضع : فى سورة الأعراف قوله : (إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ) ، وقال فى سورة يونس عليه السلام : (إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ) ، وقال فى سورة الرعد : (ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ) وقال فى سورة طه : (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) وقال فى سورة الفرقان : (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ) ، وقال فى سورة آلم السجدة : (ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ)

وقال في سورة الحديد : (هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ) .

وقوله : (يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ) (بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ) (إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ) (يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ * أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا) (ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ) .

وقوله : (هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) .

وقوله : (لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا) (إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ) (إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ) (وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ) (كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ) .

وقوله : (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا) (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا) (وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ) (وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا) (وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ

تَكْلِيمًا) (مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ) (وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ) (وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا) (وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ) (وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ) (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) (وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ)

(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ) (وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ۚ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ ٱللَّهُ مِن قَبْلُ) (وَٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ ۖ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ) (إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) .

(وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ) (لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ) (وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ * وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ) .

وقوله : (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) (عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ) (لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ) (لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) .

وهذا الباب فى كتاب الله تعالى كثير ، من تدبر القرآن طالباً للهدى منه تبين له طريق الحق .

فصـــــل

فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم [1]

فالسنة تفسر القرآن وتبينه ، وتدل عليه ، وتعبر عنه ؛ وما وصف الرسول صلى الله عليه وسلم به ربه عز وجل من الأحاديث الصحاح التى تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك .

مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا إلى سماء الدنيا كل ليلة ، حين يبقى ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعونى فأستجب له ؟ من يسألنى فأعطيه ؟ من يستغفرنى فأغفر له ؟ » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لله أشد فرحا بتوبة عبده من أحدكم براحلته » الحديث متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة » متفق عليه .

---

(١) في نسخة : ثم سنة رسول الله . . إلخ بدون « فصل »

وقوله: «عجب ربنا من قنوط عباده وقرب غيره، ينظر إليكم أزلين قنطين، فيظل يضحك، يعلم أن فرجكم قريب» حديث حسن.

وقوله صلى الله عليه وسلم «لا تزال جهنم يلقى فيها وهى تقول: هل من مزيد؟ حتى يضع رب العزة فيها رجله — وفى رواية: عليها قدمه — فينزوى بعضها إلى بعض، وتقول: قط قط» متفق عليه.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «يقول الله تعالى: «يا آدم! فيقول: لبيك وسعديك. فينادى بصوت: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار» متفق عليه وقوله: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان».

وقوله صلى الله عليه وسلم فى رقية المريض: «ربنا الله الذى فى السماء، تقدس اسمك، أمرك فى السماء والأرض كما رحمتك فى السماء اجعل رحمتك فى الأرض. اغفر لنا حوبنا وخطايانا؛ أنت رب الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك وشفاء من شفائك على هذا الوجع؛ فيبرأ» حديث حسن. رواه أبو داود وغيره.

وقوله: «ألا تأمنونى وأنا أمين من فى السماء» حديث صحيح. وقوله: «والعرش فوق الماء والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه» حديث حسن رواه أبو داود وغيره. وقوله صلى الله عليه وسلم للجارية: «أين الله؟ قالت: فى السماء. قال: من أنا؟ قالت أنت رسول الله. قال: أعتقها فإنها مؤمنة» رواه مسلم.

وقوله : «أفضل الإيمان : أن تعلم أن الله معك حيثما كنت» حديث حسن

وقوله : « إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق قبل وجهه ، ولا عن يمينه ، فإن الله قبل وجهه ، ولـكن عن يساره أو تحت قدمه » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، فالق الحب والنوى ، منزل التوراة والإنجيل والقرآن ، أعوذ بك من شر نفسى ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ؛ وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عنى الدين وأغننى من الفقر » رواه مسلم .

وقوله لما رفع أصحابه أصواتهم بالذكر : « أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنما تدعون سميعاً قريباً إن الذى تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » متفق عليه .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنـكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون فى رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها : فافعلوا » متفق عليه .

إلى أمثال هذه الأحاديث التى يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه بمـا يخبر به .

فإن الفرقة الناجية — أهل السنة والجماعة — يؤمنون بذلك ، كما يؤمنون بما أخبر الله به فى كتابه العزيز ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ؛ بل هم الوسط فى فرق الأمة ، كما أن الأمة هى الوسط فى الأمم .

فهم وسط فى (باب صفات الله) سبحانه وتعالى بين أهل التعطيل الجهمية ، وأهل التمثيل المشبهة .

وهم وسط فى (باب أفعال الله تعالى) بين القدرية والجبرية .

وفى باب (وعيد الله) بين المرجئة والوعيدية : من القدرية وغيرهم .

وفى (باب أسماء الإيمان والدين) بين الحرورية والمعتزلة ، وبين المرجئة والجهمية .

(وفى أصحاب رسول الله)صلى الله عليه وسلم : بين الروافض والخوارج .

فصـــــل

وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله به فى كتابه ، وتواتر عن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأجمع عليه سلف الأمة : من أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه ، علىّ على خلقه ، وهو سبحانه معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك فى قوله: (هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

وليس معنى قوله : « وهو معكم » أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ؛ بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، هو موضوع فى السماء ؛ وهو مع المسافر وغير المسافر أينما كان ؛ وهو سبحانه فوق العرش ، رقيب على خلقه مهيمن عليهم ، مطلع إليهم ، إلى غير ذلك من معانى ربوبيته .

وكل هذا الكلام الذى ذكره الله سبحانه — من أنه فوق العرش وأنه معنا — حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يصان عن الظنون

الكاذبة ، مثل أن يظن أن ظاهر قوله : « فى السماء » أن السماء تقله أو تظله ؛ وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان ؛ فإن الله قد وسع كرسيه السموات والأرض وهو الذى يمسك السموات والأرض أن تزولا ، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه . (وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ) .

فصل

وقد دخل فى ذلك : الإيمان بأنه قريب من خلقه ، مجيب ، كما جمع بين ذلك فى قوله : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ) الآية .

وقوله صلى الله عليه وسلم للصحابة ، لما رفعوا أصواتهم بالذكر : « أيها الناس ، اربعوا على أنفسكم ؛ فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ؛ إن الذى تدعونه أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته » وما ذكر فى الكتاب والسنة ـ من قربه ومعيته ـ لا ينافى ما ذكر من علوه وفوقيته ، فإنه سبحانه ليس كمثله شىء فى جميع نعوته ، وهو علىٌّ فى دنوه قريب فى علوه .

فصل

ومن الإيمان بالله وكتبه : الإيمان بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ ، وإليه يعود ؛ وأن الله تعالى تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن الذى أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم : هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره ؛ ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة عنه ، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه بذلك فى المصاحف : لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة ، فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً ، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً .

وهو كلام الله ؛ حروفه ومعانيه ؛ ليس كلام الله الحروف دون المعانى ، ولا المعانى دون الحروف .

فصل

وقد دخل أيضاً فيما ذكرناه من الإيمان به وبكتبه وبرسله : الإيمان بأن المؤمنين يرونه يوم القيامة عياناً بأبصارهم ، كما يرون الشمس صحواً ليس دونها سحاب ، وكما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون فى رؤيته ، يرونه سبحانه وهم فى عرصات القيامة ، ثم يرونه بعد دخول الجنة ، كما يشاء الله سبحانه وتعالى .

فصـــــل

ومن الإيمان باليوم الآخر : الإيمان بكل ما أخبر به النبى صلى الله عليه وسلم مما يكون بعد الموت : فيؤمنون بفتنة القبر ، وبعذاب القبر ، وبنعيمه .

فأما الفتنة : فإن الناس يفتنون فى قبورهم . فيقال للرجل : « من ربك ، وما دينك ، ومن نبيك ؟ فيثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة ، فيقول المؤمن : الله ربى ، والإسلام دينى ، ومحمد صلى الله عليه وسلم نبيي ، وأما المرتاب فيقول: هاه ، هاه ، لا أدرى، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، فيضرب بمرزبة من حديد ، فيصيح صيحة يسمعها كل شىء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق » .

ثم بعد هذه الفتنة : إما نعيم وإما عذاب ، إلى أن تقوم القيامة الكبرى ، فتعاد الأرواح إلى الأجساد ، وتقوم القيامة التى أخبر الله بها فى كتابه ، وعلى لسان رسوله ، وأجمع عليها المسلمون ، فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عراة غرلاً ، وتدنو منهم الشمس ، ويلجمهم العرق .

وتنصب الموازين ، فتوزن فيها أعمال العباد (فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُولَٰٓئِكَ

هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ).

وتنشر الدواوين — وهى صحائف الأعمال — فآخذ كتابه بيمينه وآخذ كتابه بشماله ، أو من وراء ظهره ، كما قال سبحانه وتعالى : (وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا * ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا).

ويحاسب الله الخلائق ، ويخلو بعبده المؤمن فيقرره بذنوبه ، كما وصف ذلك فى الكتاب والسنة.

وأما الكفار : فلا يحاسبون محاسبة من توزن حسناته وسيئاته ؛ فإنه لا حسنات لهم ، ولكن تعد أعمالهم وتحصى ، فيوقفون عليها ويقررون بها ويجزون بها .

وفى عرصة القيامة : الحوض المورود لمحمد صلى الله عليه وسلم ، ماؤه أشد بياضاً من اللبن ، وأحلى من العسل ، آنيته عدد نجوم السماء ، طوله شهر وعرضه شهر ، من يشرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً .

والصراط منصوب على متن جهنم — وهو الجسر الذى بين الجنة والنار — يمر الناس عليه على قدر أعمالهم ، فمنهم من يمر كلمح البصر ، ومنهم من يمر كالبرق الخاطف ، ومنهم من يمر كالريح ، ومنهم من يمر كالفرس الجواد ،

ومنهم من يمر كركاب الإبل ، ومنهم من يعدو عدواً ، ومنهم من يمشى مشياً ، ومنهم من يزحف زحفاً ، ومنهم من يخطف فيلقى فى جهنم ؛ فإن الجسر عليه كلاليب تخطف الناس بأعمالهم ، فمن مر على الصراط دخل الجنة .

فإذا عبروا عليه وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقتص لبعضهم من بعض ، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة .

وأول من يستفتح باب الجنة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وأول من يدخل الجنة من الأمم : أمته .

وله صلى الله عليه وسلم - فى القيامة - ثلاث شفاعات : —

أما الشفاعة الأولى : فيشفع فى أهل الموقف ، حتى يقضى بينهم بعد أن تتراجع الأنبياء : آدم ، ونوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى بن مريم عن الشفاعة ، حتى تنتهى إليه .

وأما الشفاعة الثانية : فيشفع فى أهل الجنة أن يدخلوا الجنة ، وهاتان الشفاعتان خاصتان له .

وأما الشفاعة الثالثة : فيشفع فيمن استحق النار ، وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين ، والصديقين وغيرهم ، فيشفع فيمن استحق النار أن لا يدخلها ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها ، ويخرج الله تعالى من النار أقواماً بغير

شفاعة ؛ بل بفضله ورحمته ، ويبقى فى الجنة فضل عمن دخلها من أهل الدنيا ، فينشىء الله لها أقواماً فيدخلهم الجنة .

وأصناف ما تضمنته الدار الآخرة من الحساب ، والثواب والعقاب ، والجنة والنار ، وتفاصيل ذلك مذكورة فى الكتب المنزلة من السماء ، والآثار من العلم المأثور عن الأنبياء ، وفى العلم الموروث عن محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك : ما يشفى ويكفى ، فمن ابتغاه وجده .

وتؤمن الفرقة الناجية ـ أهل السنة والجماعة ـ (بالقدر) : خيره وشره ، والإيمان بالقدر على درجتين كل درجة تتضمن شيئين : ـ

فالدرجة الأولى : الإيمان بأن الله تعالى علم ما[1] الخلق عاملون بعلمه القديم ، الذى هو موصوف به أزلا ، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصى والأرزاق والآجال .

ثم كتب الله فى اللوح المحفوظ مقادير الخلق : « فأول ما خلق الله القلم قال له : اكتب . قال : ما أكتب؟ قال : اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة » فما أصاب الإنسان لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه ، جفت الأقلام وطويت الصحف كما قال سبحانه وتعالى : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ) وقال : (مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي

(١) نسخة : بما .

ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ) .

وهذا التقدير ـ التابع لعلمه سبحانه ـ يكون فى مواضع جملة وتفصيلا فقد كتب فى اللوح المحفوظ ما شاء : وإذا خلق جسد الجنين قبل نفخ الروح فيه بعث إليه ملكا ؛ فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال له : اكتب رزقه ، وأجله ، وعمله وشقى أو سعيد ؛ ونحو ذلك ، فهذا القدر قد كان ينكره غلاة القدرية قديماً ، ومنكره اليوم قليل .

وأما الدرجة الثانية : فهو مشيئة الله النافذة ، وقدرته الشاملة ، وهو الإيمان بأن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه ما فى السموات والأرض من حركة ولا سكون إلا بمشيئة الله سبحانه ، لايكون فى ملكه إلا ما يريد ، وأنه سبحانه وتعالى على كل شىء قدير من الموجودات والمعدومات .

فما من مخلوق فى الأرض ولا فى السماء إلا الله خالقه سبحانه ، لا خالق غيره ولا رب سواه .

ومع ذلك فقد أمر العباد بطاعته وطاعة رسله ، ونهاهم عن معصيته .

وهو سبحانه يحب المتقين ، والمحسنين والمقسطين ، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ولا يحب الكافرين ، ولا يرضى عن القوم الفاسقين ولا يأمر بالفحشاء ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يحب الفساد .

والعباد فاعلون حقيقة ، والله خالق أفعالهم ؛ والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر ، والمصلى والصائم ؛ وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة ؛ والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم ، كما قال تعالى : (لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ * وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ) .

وهذه الدرجة من القدر : يكذب بها عامة القدرية ، الذين سماهم النبي صلى الله عليه وسلم مجوس هذه الأمة ، ويغلو فيها قوم من أهل الإثبات ، حتى سلبوا العبد قدرته واختياره ، ويُخرِجون عن أفعال الله وأحكامه حكمَها ومصالحها .

فصـــــل

ومن أصول أهل السنة : أن الدين والإيمان قول وعمل : قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية .

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر ، كما يفعله الخوارج ؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي ، كما قال سبحانه وتعالى فى آية القصاص : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ) وقال : (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) .

ولا يسلبون الفاسق الملى اسم الإيمان بالكلية ، ولا يخلدونه فى النار ، كما تقوله المعتزلة ، بل الفاسق يدخل فى اسم الإيمـــان فى مثل قوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ) .

وقد لا يدخل فى اسم الإيمان المطلق كما فى قوله تعالى : (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا) وقوله صلى الله

عليه وسلم : « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن » .

ويقولون : هو مؤمن ناقص الإيمان ، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته ؛ فلا يعطى الاسم المطلق ، ولا يسلب مطلق الاسم .

فصل

ومن أصول أهل السنة والجماعة : سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما وصفهم الله به فى قوله تعالى : (وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِى قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ) .

وطاعة النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله : « لا تسبوا أصحابى . فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه » .

ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنة والإجماع : من فضائلهم ومراتبهم . فيفضلون من أنفق من قبل الفتح — وهو صلح الحديبية — وقاتل على من أنفق من بعده وقاتل ، ويقدمون المهاجرين على الأنصار ، ويؤمنون بأن الله قال لأهل

بدر — وكانوا ثلاثمائة وبضعة عشر — : « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة ، كما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل قد رضى الله عنهم ورضوا عنه ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة .

ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، كالعشرة ، وكثابت بن قيس بن شماس ، وغيرهم من الصحابة .

ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب - رضى الله عنه - وعن غيره ، من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ، ثم عمر ، ويثلثون بعثمان ، ويربعون بعلى رضى الله عنهم ، كما دلت عليه الآثار ، وكما أجمع الصحابة رضى الله عنهم على تقديم عثمان فى البيعة ، مع أن بعض أهل السنة كانوا قد اختلفوا فى عثمان وعلى — رضى الله عنهما بعد اتفاقهم على تقديم أبى بكر وعمر — أيهما أفضل ، فقدم قوم عثمان وسكتوا . أو ربعوا بعلى ، وقدم قوم علياً ، وقوم توقفوا ؛ لكن استقر أمر أهل السنة على تقديم عثمان ، وإن كانت هذه المسألة — مسألة عثمان وعلى — ليست من الأصول التى يضلل المخالف فيها عند جمهور أهل السنة ، لكن المسئلة التى يضلل المخالف فيها هى « مسألة الخلافة » .

وذلك أنهم يؤمنون بأن الخليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ؛ ومن طعن فى خلافة أحد من هؤلاء الأئمة فهو أضل من حمار أهله .

ويحبون أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث قال يوم غدير خم: «أذكركم الله فى أهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى» وقال أيضاً للعباس عمه — وقد اشتكى [1] إليه أن بعض قريش يجفو بنى هاشم — فقال: «والذى نفسى بيده لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتى» وقال صلى الله عليه وسلم «إن الله اصطفى بنى إسماعيل، واصطفى من بنى إسماعيل كنانة واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم».

ويتولون أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين، ويؤمنون [2] بأنهن أزواجه فى الآخرة، خصوصاً خديجة رضى الله عنها أم أكثر أولاده، وأول من آمن به وعاضده على أمره وكان لها منه المنزلة العالية.

والصديقة بنت الصديق رضى الله عنهما، التى قال فيها النبى صلى الله عليه وسلم: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام».

ويتبرءون من طريقة الروافض، الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم.

ومن طريقة النواصب، الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة.

---

(١) نسخة: شكي (٢) نسخة: ويقرون.

ويقولون : إن هذه الآثار المروية فى مساويهم منها ما هو كذب ، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير عن وجهه ، والصحيح منه : هم فيه معذورون ، إما مجتهدون مصيبون ، وإما مجتهدون مخطئون .

وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره ؛ بل تجوز عليهم الذنوب فى الجملة ، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر ، حتى إنه يغفر لهم من السيئات مالا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التى تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم ، وقد ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إنهم خير القرون» « وإن المد من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم» .

ثم إذا كان قد صدر من أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه ، أو أتى بحسنات تمحوه ، أو غفر له بفضل سابقته ، أو بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم الذى هم أحق الناس بشفاعته ، أو ابتلى ببلاء فى الدنيا كفر به عنه. فإذا كان هذا فى الذنوب المحققة ، فكيف بالأمور التى كانوا فيها مجتهدين : إن أصابوا فلهم أجران ، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد والخطأ مغفور لهم؟ .

ثم القدر الذى ينكر من فعل بعضهم قليل نزر ، مغمور فى جنب فضائل القوم ومحاسنهم ، من الإيمان بالله ورسوله ، والجهاد فى سبيله. والهجرة والنصرة، والعلم النافع والعمل الصالح .

ومن نظر فى سيرة القوم بعلم وبصيرة ، وما من الله به عليهم من الفضائل علم يقيناً أنهم خير الخلق بعد الأنبياء ، لا كان ولا يكون مثلهم ، وأنهم هم الصفوة من قرون هذه الأمة ، التى هى خير الأمم وأكرمها على الله تعالى .

ومن أصول أهل السنة والجماعة : التصديق بكرامات الأولياء ، وما يجرى الله على أيديهم من خوارق العادات ، فى أنواع العلوم والمكاشفات ، وأنواع القدرة والتأثيرات ، كالمأثور عن سالف الأمم فى سورة الكهف وغيرها ، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة ، وهى موجودة فيها إلى يوم القيامة .

فصـــــل

ثم من طريقة أهل السنة والجماعة : اتباع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم باطناً وظاهراً ، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بهـا وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » .

ويعلمون أن أصدق الـكلام كلام الله ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصنـاف الناس ، ويقدمون هدى محمد صلى الله عليه وسلم على هدى كل أحد ، وبهذا سموا أهل الـكتاب والسنة .

وسموا أهل الجماعة ؛ لأن الجماعة هى الاجتماع وضدها الفرقة ؛ وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسماً لنفس القوم المجتمعين ؛ «والإجماع» هو الأصل الثالث الذى يعتمد عليه فى العلم والدين .

وهم يزنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ماعليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين ؛ والإجماع الذى ينضبط : هو ما كان عليه السلف الصالح ؛ إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة .

فصـــــل

ثم هم مع هذه الأصول : يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، على ما توجبه الشريعة . ويرون إقامة الحج والجهاد ، والجمع والأعياد مع الأمراء ، أبراراً كانوا أو فجاراً ، ويحافظون على الجماعات .

ويدينون بالنصيحة للأمة ، ويعتقدون معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » وشبك بين أصابعه صلى الله عليه وسلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم : كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر » .

ويأمرون بالصبر عند البلاء ، والشكر عند الرخاء والرضا بمر القضاء ، ويدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال ، ويعتقدون معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » .

ويندبون إلى أن تصل من قطعك ، وتعطى من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك ؛ ويأمرون ببر الوالدين وصلة الأرحام ، وحسن الجوار ، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل ، والرفق بالمملوك ؛ وينهون عن الفخر

والخيلاء والبغى ، والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق ؛ ويأمرون بمعالى الأخلاق ، وينهون عن سفسافها .

وكل ما يقولونه ، أو يفعلونه من هذا أو غيره : فإنما هم فيه متبعون للكتاب والسنة .

«وطريقتهم» هى دين الإسلام ، الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم . لكن لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم « أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة ، كلها فى النار إلا واحدة — وهى الجماعة — » وفى حديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى » صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب : هم أهل السنة والجماعة ؛ وفيهم الصديقون والشهداء والصالحون ، ومنهم أعلام الهدى ؛ ومصابيح الدجى ؛ أولوا المناقب المأثورة ، والفضائل المذكورة ؛ وفيهم الأبدال : الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم .

وهم الطائفة ، المنصورة الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تزال طائفة من أمتى على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة » .

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا منهم ، وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا ويهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب والله أعلم .

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .

قال رحمه الله تعالى (١) :ـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ * مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا ظهير له ، ولا معين .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الذى أرسله إلى الخلق أجمعين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً ، وعلى سائر عباد الله الصالحين .

أما بعد : فقد سئلت غير مرة ، أن أكتب ما حضرنى ذكره ، مما جرى فى المجالس الثلاثة ، المعقودة للمناظرة ، فى أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان ، من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد . لما سعى إليه قوم من الجهمية ، والاتحادية ، والرافضة ، وغيرهم من ذوى الأحقاد .

فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة ، قضاة المذاهب الأربعة ، وغيرهم من نوابهم ، والمفتين والمشايخ ، ممن له حرمة وبه اعتداد . وهم لا يدرون

---

(١) هذه حكاية مناظرة الواسطية .

ما قصد بجمعهم فى هذا الميعاد ، وذلك يوم الاثنين ثامن رجب المبارك ، عام خمس وسبعمائة .

فقال لى : هذا المجلس عقد لك ، فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك ، وعما كتبت به إلى الديار المصرية ، من الكتب التى تدعو بها الناس إلى الاعتقاد . وأظنه قال : وأن أجمع القضاة ، والفقهاء ، وتتباحثون فى ذلك .

فقلت : أما الاعتقاد : فلا يؤخذ عنى ، ولا عمن هو أكبر منى ؛ بل يؤخذ عن الله ، ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وما أجمع عليه سلف الأمة ؛ فما كان فى القرآن وجب اعتقاده ، وكذلك ما ثبت فى الأحاديث الصحيحة ، مثل صحيح البخارى ، ومسلم .

وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتاباً ابتداء أدعوه به إلى شيء من ذلك ، ولكنى كتبت أجوبة أجبت بها من يسألنى : من أهل الديار المصرية وغيرهم ، وكان قد بلغنى أنه زور على كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير ، أستاذ دار السلطان ، يتضمن ذكر عقيدة محرفة ، ولم أعلم بحقيقته ؛ لكن علمت أنه مكذوب .

وكان يرد على من مصر وغيرها من يسألنى عن مسائل فى الاعتقاد وغيره فأجيبه بالكتاب والسنة ، وما كان عليه سلف الأمة .

فقال : نريد أن تكتب لنا عقيدتك . فقلت : اكتبوا . فأمر الشيخ كمال الدين : أن يكتب ؛ فكتب له جمل الاعتقاد فى أبواب الصفات والقدر ، ومسائل الإيمان والوعيد ، والامامة والتفضيل .

وهو أن اعتقاد أهل السنة والجماعة : الإيمان بما وصف الله به نفسه ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود .

والإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه أمر بالطاعة ، وأحبها ورضيها ؛ ونهى عن المعصية وكرهها . والعبد فاعل حقيقة ، والله خالق فعله ، وأن الإيمان والدين قول وعمل ، يزيد وينقص ، وأن لا نكفر أحداً من أهل القبلة بالذنوب ولا نخلد فى النار من أهل الإيمان أحداً ، وأن الخلفاء بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم على ، وأن مرتبتهم فى الفضل كترتيبهم فى الخلافة ، ومن قدم علياً على عثمان : فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار وذكرت هذا أو نحوه ؛ فإنى الآن قد بعد عهدى ، ولم أحفظ لفظ ما أمليته ؛ لكنه كتب إذ ذاك .

ثم قلت للأمير والحاضرين : أنا أعلم أن أقواماً يكذبون علىّ ؛ كما قد كذبوا علىّ غير مرة . وإن أمليت الاعتقاد من حفظى : ربما يقولون كتم بعضه ؛

أو داهن وداري ؛ فأنا أحضر عقيدة مكتوبة ؛ من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشام .

وقلت قبل حضورها كلاما قد بعد عهدي به ، وغضبت غضباً شديداً ؛ لكني أذكر أني قلت : أنا أعلم أن أقواماً كذبوا علي وقالوا للسلطان أشياء وتكلمت بكلام احتجت إليه ، مثل أن قلت : من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري ؟ ومن الذي أوضح دلائله وبينه ؟ وجاهد أعداءه وأقامه لما مال ؟ حين تخلى عنه كل أحد ، ولا أحد ينطق بحجته ولا أحد يجاهد عنه وقمت مظهراً لحجته مجاهداً عنه مرغباً فيه ؟ .

فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فيَّ فكيف يصنعون بغيري ؟! ولو أن يهودياً طلب من السلطان الإنصاف : لوجب عليه أن ينصفه ، وأنا قد أعفو عن حقي وقد لا أعفو ، بل قد أطلب الإنصاف منه ، وأن يحضر هؤلاء الذين يكذبون ، ليوافقوا[1] على افترائهم ، وقلت كلاماً أطول من هذا الجنس ؛ لكن بعد عهدي به . فأشار الأمير إلى كاتب الدرج محيي الدين : بأن يكتب ذلك .

وقلت أيضاً : كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه ، وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده ؛ لكنني قلت أيضاً بعد حضورها وقراءتها : ما ذكرت فيها فصلا : إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة ، وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف ، ثم

(١) هكذا ورد في المطبوع ولعل الصواب (ليوقفوا) .

أرسلت من أحضرها ، ومعها كراريس بخطى من المنزل ، فحضرت « العقيدة الواسطية » .

وقلت لهم : هذه كان سبب كتابتها أنه قدم على من أرض واسط بعض قضاة نواحيها — شيخ يقال له « رضى الدين الواسطى » من أصحاب الشافعى — قدم علينا حاجاً ، وكان من أهل الخير والدين ، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد ، وفى دولة التتر من غلبة الجهل ، والظلم ، ودروس الدين والعلم ، وسألنى أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته ، فاستعفيت من ذلك ، وقلت : قد كتب الناس عقائد متعددة ؛ فخذ بعض عقائد أئمة السنة . فألح فى السؤال وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت ، فكتبت له هذه العقيدة ، وأنا قاعد بعد العصر ، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة ؛ فى مصر ؛ والعراق ؛ وغيرهما .

فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا لرفع الريبة ، وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين ، فقرأها على الحاضرين حرفا حرفا ، والجماعة الحاضرون يسمعونها ، ويورد المورد منهم ما شاء ، ويعارض فيما شاء . والأمير أيضاً : يسأل عن مواضع فيها ، وقد علم الناس ما كان فى نفوس طائفة من الحاضرين ، من الخلاف والهوى ، ما قد علم الناس بعضه ، وبعضه بسبب الاعتقاد ، وبعضه بغير ذلك .

ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام ، والمناظرات : فى هذه المجالس ، فإنه

كثير لا ينضبط ؛ لكن أ كتب ملخص ما حضرنى من ذلك ، مع بعد العهد بذلك ، ومع أنه كان يجرى رفع أصوات ولغط لا ينضبط .

فكان مما اعترض علىَّ بعضهم — لما ذكر فى أولها ، ومن الإيمان بالله : الإيمان بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تكييف ولا تمثيل ، فقال : — ما المراد بالتحريف والتعطيل ؟ ومقصوده أن هذا ينفى التأويل ، الذى أثبته أهل التأويل ، الذى هو صرف اللفظ عن ظاهره ؛ إما وجوبا ، وإما جوازا .

فقلت : تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه الله تعالى فى كتابه ، وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى ، مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ أى جَرَّحه بأظافير الحكمة تجريحا ، ومثل تأويلات القرامطة ، والباطنية وغيرهم : من الجهمية ، والرافضة ، والقدرية ، وغيرهم . فسكت وفى نفسه ما فيها .

وذكرت فى غير هذا المجلس : أنى عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف ؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه ، وأنا تحريت فى هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة ، فنفيت ماذمه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفى ولا إثبات ؛ لأنه لفظ له عدة معان ، كما بينته فى موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ «التأويل» فى كتاب الله : غير معنى لفظ التأويل فى اصطلاح المتأخرين ؛ من أهل الأصول والفقه ، وغير معنى لفظ التأويل ، فى اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف ؛ لأن من المعانى التى قد تسمى تأويلا ما هو صحيح ، منقول عن بعض السلف ؛ فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته ، فإذا ما قامت الحجة على صحته وهو منقول عن السلف : فليس من التحريف .

وقلت له أيضاً : ذكرت فى النفى التمثيل ، ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقال: (هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا) . وكان أحب إلى من لفظ ليس فى كتاب الله ، ولا فى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح ، كما قد يعنى به معنى فاسد .

ولما ذكرت أنهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ، ولا يلحدون فى أسماء الله وآياته : جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك ؛ لاستشعاره ما فى ذلك من الرد الظاهر عليه ؛ ولكن لم يتوجه له ما يقوله ؛ وأراد أن يدور بالأسئلة التى أعلمها : فلم يتمكن لعلمه بالجواب .

ولما ذكرت آية الكرسى : أظنه سأل الأمير عن قولنا : لا يقربه شيطان حتى يصبح . فذكرت حديث أبى هريرة فى الذى كان يسرق صدقة الفطر ، وذكرت أن البخارى رواه فى صحيحه ، وأخذوا يذكرون نفى التشبيه والتجسيم ، ويطنبون فى هذا ، ويعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك .

فقلت : قولى من غير تكييف ولا تمثيل : ينفى كل باطل وإنما اخترت هذين الإسمين ؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ؛ ومالك ، وابن عيينة وغيرهم ـ المقالة التى تلقاها العلماء بالقبول ـ الاستواء معلوم ، والكيف مجهول والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » .

فاتفق هؤلاء السلف : على أن التكييف غير معلوم لنا ، فنفيت ذلك اتباعا لسلف الأمة .

وهو أيضاً منفى بالنص ، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف ، وحقيقة صفاته . وهذا من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، كما قد قررت ذلك فى قاعدة مفردة ، ذكرتها فى التأويل والمعنى ، والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله .

وكذلك التمثيل : منفى بالنص ، والإجماع القديم ، مع دلالة العقل على نفيه ، ونفى التكييف ، إذ كنه البارى غير معلوم للبشر ؛ وذكرت فى ضمن ذلك كلام الخطابى الذى نقل أنه مذهب السلف ، وهو إجراء آيات الصفات ، وأحاديث الصفات على ظاهرها ، مع نفى الكيفية والتشبيه عنها ؛ إذ الكلام فى الصفات فرع على الكلام فى الذات ؛ يحتذى فيه حذوه ، ويتبع فيه مثاله ، فإذا كان إثبات الذات : إثبات وجود لا إثبات تكييف ، فكذلك إثبات الصفات : إثبات وجود لا إثبات تكييف .

فقال أحد كبار المخالفين : فحينئذ يجوز أن يقال : هو جسم لا كالأجسام ، فقلت له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين : إنما قيل إنه يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وليس فى الكتاب والسنة أن الله جسم ، حتى يلزم هذا السؤال .

وأخذ بعض القضاة الحاضرين ، والمعروفين بالديانة : يريد إظهار أن ينفى عنا ما يقول وينسبه البعض إلينا ، فجعل يزيد فى المبالغة فى نفى التشبيه ، والتجسيم ، فقلت : ذكرت فيها فى غير موضع من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، وقلت فى صدرها : ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه فى كتابه ، وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ؛ ومن غير تكييف ولا تمثيل .

ثم قلت : وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح ، التى تلقاها أهل المعرفة بالقبول ، وجب الإيمان بها كذلك ، إلى أن قلت : إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح ، التى يخبر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بما يخبر به ، فإن الفرقة الناجية ، أهل السنة والجماعة : يؤمنون بذلك ، كما يؤمنون بما أخبر الله فى كتابه ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل ، بل هم وسط فى فرق الأمة ، كما أن الأمة هى الوسط فى الأمم .

فهم وسط فى باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية ، وبين أهل التمثيل المشبهة ·

ولما رأى هذا الحاكم العدل : ممالأتهم ، وتعصبهم ، ورأى قلة العارف الناصر ، وخافهم قال : أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد ، فتقول هـذا اعتقاد أحمد ، يعنى والرجل يصنف على مذهبه فلا يعترض عليه ، فإن هذا مذهب متبوع ، وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم .

فقلت : ما جمعت إلا عقيـــدة السلف الصالح جميعهم ، ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا ، والإمام أحمد إنمـا هو مبلغ العلم الذى جاء به النبى صلى الله عليه وسلم ، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجىء به الرسول لم نقبله ، وهذه عقيدة محمد صلى الله عليه وسلم ! !

وقلت مرات : قد أمهلت كل من خالفنى فى شىء منها ثلاث سنين ، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة ـ التى أثنى عليها النبى صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : « خير القرون القرن الذى بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » — يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك ، وعلىَّ أن آتى بنقول جميع الطوائف ـ عن القرون الثلاثة ، توافق ما ذكرته ـ من الحنفية ؛ والمالكية ؛ والشافعية ؛ والحنبلية ؛ والأشعرية ؛ وأهل الحديث ؛ والصوفية ؛ وغـــيرهم .

وقلت أيضا : فى غير هذا المجلس : الإمام أحمد - رحمه الله - لما انتهى إليه من السنة ، ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أكثر مما انتهى إلى غيره ، وابتلى بالمحنة ، والرد على أهل البدع ، أكثر من غيره : كان كلامه وعلمه فى هذا الباب أكثر من غيره ، فصار إماماً فى السنة أظهر من غيره ، وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة - العلماء الصلحاء - قال : المذهب لمالك والشافعى ، والظهور لأحمد بن حنبل . يعنى أن الذى كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام ، وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان ، وإظهار الحق ودفع الباطل ما ليس لبعض .

ولما جاء فيها : وما وصف به النبي صلى الله عليه وسلم ربه فى الأحاديث الصحاح : التى تلقاها أهل العلم بالقبول . ولما جاء حديث أبى سعيد - المتفق عليه فى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم ، يقول الله يوم القيامة : « يا آدم فيقول : لبيك وسعديك . فينادى بصوت : إن الله يأمرك أن تبعث بعثاً إلى النار » الحديث — سألهم الأمير هل هذا الحديث صحيح ؟ فقلت : نعم . هو فى الصحيحين ، ولم يخالف فى ذلك أحد ، واحتاج المنازع إلى الإقرار به ، ووافق الجماعة على ذلك .

وطلب الأمير الكلام فى مسألة الحرف والصوت ؛ لأن ذلك طلب منه .

فقلت : هذا الذى يحكيه كثير من الناس ، عن الإمام أحمد وأصحابه ، أن صوت القارئين ، ومداد المصاحف قديم أزلى - كما نقله مجد الدين بن الخطيب

وغيره ـ كذب مفترى ، لم يقل ذلك أحمد ، ولا أحد من علماء المسلمين ؛ لا من أصحاب أحمد ولا غيرهم .

وأخرجت كراساً قد أحضرته مع العقيدة ، فيه ألفاظ أحمد ، مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال ، فى كتاب السنة عن الإمام أحمد ، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذى من كلام الإمام أحمد ، وكلام أئمة زمانه وسائر أصحابه : أن من قال لفظى بالقرآن مخلوق : فهو جهمى . ومن قال غير مخلوق : فهو مبتدع .

قلت : وهذا هو الذى نقله الأشعرى ، فى كتاب المقالات ، عن أهل السنة ، وأصحاب الحديث . وقال : إنه يقول به . قلت : فكيف بمن يقول : لفظى قديم ؟ فكيف بمن يقول : صوتى غير مخلوق ؟ فكيف بمن يقول : صوتى قديم ؟

ونصوص الإمام أحمد فى الفرق بين تكلم الله بصوت ، وبين صوت العبد — كما نقله البخارى صاحب الصحيح فى كتاب خلق أفعال العباد وغيره من أئمة السنة .

وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديماً ؛ فيمن حلف بالطلاق ، فى مسألة « الحرف والصوت » ومسألة « الظاهر فى العرش » فذكرت من الجواب القديم فى هذه المسألة ، وتفصيل القول فيها ، وأن إطلاق القول أن

القرآن هو الحرف والصوت ، أو ليس بحرف ولا صوت : كلاهما بدعة ، حدثت بعد المـائة الثالثة . وقلت : هذا جوابى .

وكانت هذه المسألة : قد أرسـل بها طائفة من المعاندين المتجهمة ، ممن كان بعضهم حاضراً فى المجلس ، فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم ، وكانوا قد ظنوا أنى إن أجبت بمـا فى ظنهم أن أهل السنة تقوله : حصل مقصودهم من الشناعة ، وإن أجبت بما يقولونه هم : حصل مقصودهم من الموافقة ، فلما أجيبوا بالفرقان الذى عليه أهل السنة ، وليس هو ما يقولونه هم ، ولا ما ينقلونه عن أهل السنة ، إذ قد يقوله بعض الجهال بهتوا لذلك ، وفيه : أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه ، ليس القرآن اسماً لمجرد الحروف ، ولا لمجرد المعـانى .

وقلت فى ضمن الكلام لصدر الدين بن الوكيل - لبيان كثرة تناقضه ، وأنه لا يستقر على مقالة واحدة ، وإنمـا يسعى فى الفتن والتفريق بين المسلمين - عندى عقيدة للشيخ أبى البيان . فيها أن من قال : إن حرفاً من القرآن مخلوق فقد كفر .

وقد كتبت عليها بخطك ، أن هذا مذهب الشافعى ، وأئمة أصحابه ، وأنك تدين الله بها فاعترف بذلك ، فأنـكر عليه الشيخ كمال الدين بن الزملكانى ذلك .

فقال ابن الوكيل : هذا نص الشافعى . وراجعه فى ذلك مراراً ، فلما اجتمعنا فى المجلس الثـانى : ذكر لابن الوكيـــل أن ابن درباس نقل فى كتاب

الانتصار عن الشافعي مثل ما نقلت ، فلما كان فى المجلس الثالث : أعاد ابن الوكيل الكلام فى ذلك .

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين بن الوكيل : قد قلت فى ذلك المجلس للشيخ تقى الدين : أنه من قال إن حرفاً من القرآن مخلوق فهو كافر ؛ فأعاده مراراً فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضباً شديداً ، ورفع صوته . وقال : هذا يكفر أصحابنا المتكلمين الأشعرية ، الذين يقولون : إن حروف القرآن مخلوقة مثل إمام الحرمين وغيره ، وما نصبر على تكفير أصحابنا .

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك . وقال : ما قلت ذلك ؛ وإنما قلت أن من أنكر حرفاً من القرآن فقد كفر . فرد ذلك عليه الحاضرون وقالوا : ما قلت إلا كذا وكذا ، وقالوا : ما ينبغى لك أن تقول قولا وترجع عنه . وقال بعضهم : ما قال هذا . فلما حرفوا : قال ما سمعناه قال هذا ؛ حتى قال نائب السلطان : واحد يكذب ، وآخر يشهد ، والشيخ كمال الدين مغضب ! فالتفت إلى قاض القضاة ، نجم الدين الشافعي يستصرخه للإنتصار على ابن الوكيل ، حيث كفر أصحابه . فقال القاضى نجم الدين : ما سمعت هذا . فغضب الشيخ كمال الدين ، وقال كلاماً لم أضبط لفظه ، إلا أن معناه : أن هذا غضاضة على الشافعي ، وعار عليهم أن أئمتهم يكفرون ، ولا ينتصر لهم .

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال فى حق القاضى نجم الدين ، واستثبت غيرى ممن حضر هل سمع منه فى حقه شيئاً ؟ فقالوا : لا . لكن القاضى اعتقد

أن التعيير لأجله، ولكونه قاضى المذهب ، ولم ينتصر لأصحابه ، وأن الشيخ كمال الدين قصده بذلك . فغضب قاضى القضاة نجم الدين . وقال : اشهدوا على أنى عزلت نفسى، وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم، والإستحقاق، وعفته عن التكلم فى أعراض الجماعة ، ويستشهد بنائب السلطان فى ذلك . وقلت له كلاماً مضمونه تعظيمه، واستحقاقه، لدوام المباشرة فى هذه الحال .

ولما جاءت مسألة القرآن : ومن الإيمان به الإيمان بأن القرآن كلام الله . غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود : نازع بعضهم فى كونه منه بدأ وإليه يعود، وطلبوا تفسير ذلك .

فقلت : أما هذا القول : فهو المأثور، الثابت عن السلف، مثل ما نقله عمرو بن دينار، قال : أدركت الناس منذ سبعين سنة، يقولون : الله الخالق، وما سواه مخلوق، إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود .

وقد جمع غير واحد ما فى ذلك من الآثار عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة والتابعين، كالحافظ أبى الفضل بن ناصر ، والحافظ أبى عبد الله المقدسى، وأما معناه : فإن قولهم : منه بدأ . أى هو المتكلم به ، وهو الذى أنزله من لدنه ، ليس هو كما تقول الجهمية : أنه خلق فى الهوى أو غيره ، أو بدأ من عند غيره .

وأما إليه يعود : فإنه يسرى به فى آخر الزمان، من المصاحف والصدور ، فلا

يبقى فى الصدور منه كلمة ، ولا فى المصاحف منه حرف ، ووافق على ذلك غالب الحاضرين ، وسكت المنازعون .

وخاطبت بعضهم فى غير هذا المجلس ، بأن أريته العقيدة التى جمعها الإمام القادرى ، التى فيها أن القرآن كلام الله ، خرج منه ، فتوقف فى هذا اللفظ . فقلت : هكذا قال النبى صلى الله عليه وسلم : « ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه» يعنى القرآن ، وقال خباب بن الأرت : يا هنتاه ! تقرب إلى الله بما استطعت ، فلن يتقرب إليه بشىء أحب إليه مما خرج منه .

وقال أبو بكر الصديق - لما قرأ قرآن مسيلمة الكذاب - إن هذا الكلام لم يخرج من إل - يعنى رب - .

وجاء فيها : ومن الإيمان به : الإيمان بأن القرآن كلام الله ، منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، وأن الله تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن - الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم - هو كلام الله حقيقة ، لا كلام غيره ، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله ، أو عبارة ؛ بل إذا قرأه الناس ، أو كتبوه فى المصاحف : لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله ؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا ، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً ، فتمعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة ، بعد تسليمه أن الله تعالى تكلم به حقيقة .

ثم إنه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه ، وهذا لا يصح نفيه ، ولما بين له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم ، وشعر الشعراء المضاف إليهم : هو كلامهم حقيقة ، فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقل من ذلك .

فوافق الجماعة كلهم على ما ذكر فى مسألة القرآن ، وأن الله تكلم حقيقة ، وأن القرآن كلام الله حقيقة لا كلام غيره .

ولما ذكر فيها : أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً ، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً : استحسنوا هذا الكلام وعظموه ، وأخذ أكبر الخصوم يظهر تعظيم هذا الكلام ، كابن الوكيل وغيره ، وأظهر الفرح بهذا التلخيص ، وقال : إنك قد أزلت عنا هذه الشبهة ، وشفيت الصدور ، ويذكر أشياء من هذا النمط .

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر ، وتفصيله ونظمه : استحسنوا ذلك وعظموه .

وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر وأنه على درجتين ، إلى غير ذلك مما فيها من القواعد الجليلة .

وكذا لما جاء ذكر الكلام فى الفاسق الملى ، وفى الإيمان ؛ لكن اعترض على ذلك بما سأذكره .

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون ، المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها ، والبحث فيها ، أربعة أسئلة :ـ

الأول : قولنا ومن أصول الفرقة الناجية : أن الإيمان والدين قول وعمل ، يزيد وينقص ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح .

قالوا : فإذا قيل إن هذا من أصول الفرقة الناجية ، خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك : مثل أصحابنا المتكلمين ، الذين يقولون إن الإيمان هو التصديق ، ومن يقول الإيمان هو التصديق والإقرار ، وإذا لم يكونوا من الناجين : لزم أن يكونوا هالكين .

وأما الأسئلة الثلاثة : وهي التي كانت عمدتهم فأوردوها على قولنا ، وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله : الإيمان بما أخبر الله في كتابه ، وتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأجمع عليه سلف الأمة ؛ من أنه سبحانه فوق سمواته على عرشه ، عليٌّ على خلقه ، وهو معهم أينما كانوا يعلم ما هم عاملون ، كما جمع بين ذلك في قوله تعالى : (هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

وليس معنى قوله : (وَهُوَ مَعَكُمْ) : أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ،

بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ، وهو موضوع فى السماء ، وهو مع المسافر أينما كان ، وغير المسافر ؛ وهو سبحانه فوق العرش ، رقيب على خلقه ، مهيمن عليهم ، مطلع إليهم ، إلى غير ذلك من معانى ربوبيته . وكل هذا الكلام الذى ذكره الله تعالى من أنه فوق العرش ، وأنه معنا حق على حقيقته ، لا يحتاج إلى تحريف ؛ ولكن يصان على الظنون الكاذبة .

السؤال الثانى : قال بعضهم : نقر باللفظ الوارد ، مثل حديث العباس ، حديث الأوعال ، والله فوق العرش ؛ ولا نقول فوق السموات ، ولا نقول على العرش . وقالوا أيضاً : نقول : (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ) ولا نقول الله على العرش استوى ، ولا نقول مستوٍ ، وأعادوا هذا المعنى مرارا ؛ أى أن اللفظ الذى ورد ، يقال اللفظ بعينه ، ولا يبدل بلفظ يرادفه ، ولا يفهم له معنى أصلا . ولا يقال : إنه يدل على صفة لله أصلا ؛ ونبسط الكلام فى هذا فى المجلس الثانى كما سنذكره إن شاء الله تعالى .

السؤال الثالث : قالوا : التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله فى السماء ، بكون القمر فى السماء .

السؤال الرابع : قالوا : قولك حق على حقيقته ، الحقيقة هى المعنى اللغوى ، ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام وفوقيتها ؛ ولم تضع العرب ذلك إلا لها ؛ فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم ، ونفى التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة .

فأجبتهم عن الأسئلة ، بأن قولى اعتقاد الفرقة الناجية هى الفرقة التى وصفها النبى صلى الله عليه وسلم بالنجاة ، حيث قال : « تفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، اثنتان وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة ، وهى من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى » .

فهذا الاعتقاد : هو المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه رضى الله عنهم ، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية ، فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال : الإيمان يزيد وينقص ، وكل ما ذكرته فى ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه ، وإذا خالفهم من بعدهم لم يضر فى ذلك .

ثم قلت لهم : وليس كل من خالف فى شىء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكا ، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه ، وقد لا يكون بلغه فى ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته ؛ وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول ، والقانت ، وذو الحسنات الماحية ، والمغفور له وغير ذلك : فهذا أولى ؛ بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا فى هذا الاعتقاد ، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً ، وقد لا يكون ناجياً ، كما يقال من صمت نجا .

وأما السؤال الثانى : فأجبتهم أولا بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم ، مثل لفظ فوق السموات ، ولفظ على العرش وفوق

العرش ، وقلت : اكتبوا الجواب ، فأخذ الكاتب فى كتابته ؛ ثم قال بعض الجماعة : قد طال المجلس اليوم ، فيؤخر هذا إلى مجلس آخر ، وتكتبون أتم الجواب ، وتحضرونه فى ذلك المجلس .

فأشار بعض الموافقين بأن يتمم الكلام بكتابة الجواب ؛ لئلا تنتشر أسئلتهم واعتراضهم وكان الخصوم لهم غرض فى تأخير كتابة الجواب ؛ ليستعدوا لأنفسهم ، ويطالعوا ، ويحضروا من غاب من أصحابهم ، ويتأملوا العقيدة فيما بينهم ؛ ليتمكنوا من الطعن والاعتراض ؛ فحصل الاتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة ، وقمنا على ذلك .

وقد أظهر الله من قيام الحجة ، وبيان المحجة : ما أعز الله به السنة والجماعة ، وأرغم به أهل البدعة والضلالة ، وفى نفوس كثير من الناس أمور لما يحدث فى المجلس الثانى ، وأخذوا فى تلك الأيام يتأملونها ، ويتأملون ما أجبت به فى مسائل تتعلق بالاعتقاد ، مثل المسألة الحموية فى الاستواء ، والصفات الخبرية وغيرها .

فصـــــل

فلما كان المجلس الثاني يوم الجمعة فى اثنى عشر رجب ، وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممن لم يكن حاضراً ذلك المجلس ، وأحضروا معهم زيادة «صفى الدين الهندى» وقالوا : هذا أفضل الجماعة وشيخهم فى علم الـكلام ، وبحثوا فيما بينهم ، واتفقوا وتواطئوا ، وحضروا بقوة واستعداد غير ما كانوا عليه ؛ لأن المجلس الأول أتاهم بغتة ، وإن كان أيضاً بغتة للمخاطب ، الذى هو المسؤول والمجيب والمناظر .

فلما اجتمعنا : وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة ، الذى طلبوا تأخيره إلى اليوم : حمدت الله بخطبة الحاجة ؛ خطبة ابن مسعود رضى الله عنه ، ثم قلت : إن الله تعـــالى أمرنا بالجماعة والائتلاف ، ونهانا عن الفرقة والاختلاف .

وقال لنا فى القرآن : (وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ) وقال : (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ) وقال : (وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ) .

ور بنا واحـد ، وكتابنا واحـد ، ونبينا واحـد ؛ وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختـلاف ؛ وأنا أقول ما يوجب الجماعـة بين المسلمين ، وهو متفق عليه بين السلف ؛ فإن وافق الجماعة فالحمد لله ؛ وإلا فمن خالفنى بعد ذلك: كشفت له الأسرار ، وهتـكت الأستار ، وبينت المذاهب الفاسدة ، التى أفسدت الملـل والدول ؛ وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد ، وأعرفه من الأمور ما لا أقوله فى هذا المجلس ، فإن للسلم كلاماً ، وللحرب كلاما .

وقلت : لا شك أن الناس يتنازعون ؛ يقول هذا أنا حنبلى ، ويقول هـذا أنا أشعرى ، ويجرى بينهم تفـرق وفتن ، واختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها .

وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته ، وأحضرت (كتاب تبيين كذب المفـترى ، فيما ينسب إلى الشيخ أبى الحسن الأشعرى رحمـه الله) تأليف الحافظ أبى القاسم ابن عساكر رحمه الله .

وقلت : لم يصنف فى أخبـار الأشعرى المحمودة كتاب مثـل هـذا ؛ وقد ذكر فيه لفظه الذى ذكره فى كتابه « الإبانة » .

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة : سأل الأمير عن معنى المعـتزلة ، فقلت : كان الناس فى قديم الزمان قد اختلفوا فى الفاسق الملى ، وهو أول اختـلاف حدث فى الملة ، هل هو كافر أو مؤمن ؟ فقالت الخوارج : إنه كافر . وقالت الجماعة :

إنه مؤمن . وقالت طائفة : نقول هو فاسق، لا مؤمن ولا كافر ، ننزله منزلة بين المنزلتين ، وخلدوه فى النار ، واعتزلوا حلقة الحسن البصرى وأصحابه — رحمه الله تعالى — فسموا معتزلة .

وقال الشيخ الكبير بجبته وردائه : ليس كما قلت ، ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام ، وسمى المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم فى ذلك ، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد ، ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل ، هكذا قال وذكر نحواً من هذا .

فغضبت عليه وقلت : أخطأت ، وهذا كذب مخالف للإجماع . وقلت له : لا أدب ولا فضيلة ، لا تأدبت معى فى الخطاب ، ولا أصبت فى الجواب ؟!

ثم قلت : الناس اختلفوا فى مسألة الكلام فى خلافة المأمون ، وبعدها فى أواخر المائة الثانية ، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير ، فى زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصرى ، فى أوائل المائة الثانية ، ولم يكن أولئك قد تكلموا فى مسألة الكلام ، ولا تنازعوا فيها ، وإنما أول بدعتهم تكلمهم فى مسائل الأسماء والأحكام والوعيد .

فقال : هذا ذكره الشهرستانى فى كتاب الملل والنحل . فقلت : الشهرستانى ذكر ذلك فى اسم المتكلمين ، لم سموا متكلمين ؟ لم يذكره فى اسم المعتزلة ،

والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة ، وأنكر الحاضرون عليه ؛ وقالوا : غلطت. وقلت : فى ضمن كلامى أنا أعلم كل بدعة حدثت فى الإسلام ، وأول من ابتدعها ، وما كان سبب ابتداعها .

وأيضا فما ذكره الشهرستانى ليس بصحيح فى اسم المتكلمين ، فإن المتكلمين كانوا يسمون بهذا الاسم ، قبل منازعتهم فى مسألة الكلام ، وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء أنه متكلم ، ويصفونه بالكلام ، ولم يكن الناس اختلفوا فى مسألة الكلام .

وقلت أنا وغيرى : إنما هو واصل بن عطاء ؛ أى : لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض ، قلت : وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد وإنما كان قرينه .

وقد روى أن واصلا تكلم مرة بكلام ، فقال عمرو بن عبيد : لو بعث نبى ما كان يتكلم بأحسن من هذا ؛ وفصاحته مشهورة ، حتى قيل إنه كان ألثغ ، وكان يحترز عن الراء ، حتى قيل له : أمر الأمير أن يحفر بئر . فقال : أوعز القائد أن يقلب قليب فى الجادة .

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعرى : قال الشيخ المقدم فيهم لا ريب أن الإمام أحمد إمام عظيم القدر ، ومن أكبر أئمة الإسلام ، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء .

فقلت : أما هذا فحق ، وليس هذا من خصائص أحمد ، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم برىء ، قد انتسب إلى مالك أناس مالك برىء منهم ، وانتسب إلى الشافعي أناس هو برىء منهم ، وانتسب إلى أبى حنيفة أناس هو برىء منهم ، وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناس هو منهم برىء ، وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناس هو منهم برىء ، وقد انتسب إلى على بن أبى طالب أناس هو برىء منهم ، ونبينا صلى الله عليه وسلم قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملحدة والمنافقين ، من هو برىء منهم .

وذكر فى كلامه ؛ أنه انتسب إلى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة ، ونحو هذا الكلام .

فقلت : المشبهة والمجسمة فى غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم؛ هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية ، وفيهم من التشبيه والتجسيم مالا يوجد فى صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية . قلت : وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما فى غيرهم .

وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية ، وتكلمت على لفظ الحشوية — ما أدرى جواباً عن سؤال الأمير أو غيره ، أو عن غير جواب — فقلت : هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة ؛ فإنهم يسمون الجماعة

والسواد الأعظم الحشو ؛ كما تسميهم الرافضة الجمهور ، وحشو الناس هم عموم الناس وجمهورهم ، وهم غير الأعيـان المتميزين يقولون هذا من حشو الناس كما يقال هذا من جمهورهم .

وأول من تكلم بهـــذا عمرو بن عبيد ، وقال : كان عبد الله بن عمر رضى الله عنه حشوياً : فالمعتزلة سموا الجماعة حشوا ، كما تسميهم الرافضة الجمهور .

وقلت — لا أدرى فى المجلس الأول أو الثانى — أول من قال إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضى .

وقلت لهـذا الشيخ : من فى أصحاب الإمام أحمد رحمه الله حشوى بالمعنى الذى تريده ؟ الأثرم ، أبو داود ، المروذى ، الخلال ، أبو بكر عبد العزيز ، أبو الحسن التميمى ، ابن حامد ، القاضى أبو يعلى ، أبو الخطاب ، ابن عقيل ؟ ورفعت صوتى وقلت : سمهم ، قل لى منهم ؟ من هم[1] ؟ .

أبكذب ابن الخطيب وافترائه على النـاس فى مذاهبهم تبطل الشريعة ، وتندرس معالم الدين ؟ كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون : إن القرآن القديم هو أصوات القارئين ، ومداد الكاتبين ، وأن الصوت والمداد قديم أزلى من قال هذا ؟ وفى أى كتاب وجد هذا عنهم ؟ قل لى ! .

وكما نقل عنهم أن الله لا يرى فى الآخرة باللزوم الذى ادعاه ، والمقدمة التى نقلها عنهم ؛ وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ ، من أنه كبير الجماعة

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [من هم ؟ من هم ؟] .

وشيخهم ، وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه ؛ وأمرت بقراءة العقيدة جميعها عليه ؛ فإنه لم يكن حاضراً فى المجلس الأول ، وإنما أحضروه فى الثانى انتصاراً به .

وحدثنى الثقة عنه بعد خروجه من المجلس ، أنه اجتمع به وقال له : أخبرنى عن هذا المجلس ، فقال : مالفلان ذنب ولا لى ، فإن الأمير سأل عن شيء فأجابه عنه ، فظننته سأل عن شيء آخر .

وقال : قلت لهم أنتم مالكم على الرجل اعتراض ، فإنه نصر ترك التأويل ، وأنتم تنصرون قول التأويل ، وهما قولان للأشعرى .

وقال : أنا أختار قول ترك التأويل ، وأخرج وصيته التى أوصى بها ، وفيها قول ترك التأويل .

قال الحاكى لى : فقلت له : بلغنى عنك أنك قلت فى آخر المجلس - لما أشهد الجماعة على أنفسهم بالموافقة - لا تكتبوا عنى نفياً ولا إثباتاً فلم ذاك ؟ فقال : لوجهين : -

أحدهما : أنى لم أحضر قراءة جميع العقيدة فى المجلس الأول .

والثانى : لأن أصحابى طلبونى لينتصروا بى ، فما كان يليق أن أظهر مخالفتهم ، فسكت عن الطائفتين .

وأمرت غير مرة أن يعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل ، وأنه لا يقرأ عليه إلا الموضع الذى لهم عليه سؤال ، وأعظمه لفظ الحقيقة ، فقرءوه عليه ؛ فذكر هو بحثا حسنا يتعلق بدلالة اللفظ ، فحسنته ومدحته عليه ، وقلت : لا ريب أن الله حى حقيقة ، عليم حقيقة ، سميع حقيقة ، بصير حقيقة وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفاتية من جميع الطوائف ؛ ولو نازع بعض أهل البدع فى بعض ذلك : فلا ريب أن الله موجود والمخلوق موجود ، ولفظ الوجود سواء كان مقولا عليهما بطريق الاشتراك اللفظى فقط ، أو بطريق التواطؤ المتضمن للاشتراك لفظاً ومعنى ، أو بالتشكيك الذى هو نوع من التواطؤ .

فعلى كل قول : فالله موجود حقيقة ، والمخلوق موجود حقيقة ، ولا يلزم من إطلاق الاسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور ، ولم أرجح فى ذلك المقام قولا من هذه الثلاثة على الآخر ؛ لأن غرضى تحصل[1] على كل مقصودى .

وكان مقصودى تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف ، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت ، وأن أعيان المذاهب الأربعة ، والأشعرى ، وأكابر أصحابه على ما ذكرته ؛ فإنه قبل المجلس الثانى : اجتمع بى من أكابر علماء الشافعية ، والمنتسبين إلى الأشعرية والحنفية وغيرهم ممن عظم خوفهم من هذا المجلس وخافوا انتصار الخصوم فيه وخافوا على نفوسهم أيضاً

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [أن أحصل] .

من تفرق الكلمة فلو أظهرت الحجة التى ينتصر بها ما ذكرته أو لم يكن من أئمة أصحابهم من يوافقها لصارت فرقة ولصعب عليهم أن يظهروا فى المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم بما فى ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم .

فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك ، وقامت عليه الحجة ، وبان أنه مذهب السلف : أمكنهم إظهار القول به مع ما يعتقدونه فى الباطن . من أنه الحق ، حتى قال لى بعض الأكابر من الحنفية ـ وقد اجتمع بى ـ لو قلت هذا مذهب أحمد وثبت على ذلك لا نقطع النزاع .

ومقصوده أنه يحصل دفع الخصوم عنك بأنه مذهب متبوع ، ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة .

فقلت : لا والله ؛ ليس لأحمد بن حنبل فى هذا اختصاص ، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث . وقلت أيضا هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية ، أو حديثا ، أو إجماعا سلفيا، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة ، والمتكلمين ، وأهل الحديث ، والصوفية .

وقلت لمن خاطبنى من أكابر الشافعية — لأبين أن ما ذكرته هو قول السلف ، وقول أئمة أصحاب الشافعى ، وأذكر قول الأشعرى ، وأئمة أصحابه التى ترد على هؤلاء الخصوم ، ولينتصرن كل شافعى، وكل من قال بقول الأشعرى

الموافق لمذهب السلف ، وأبين أن القول المحكى عنه فى تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له فى كلامه ، وإنما هو قول طائفة من أصحابه ، فللأشعرية قولان ليس للأشعرى قولان .

فلما ذكرت فى المجلس أن جميع أسماء الله التى سمى بها المخلوق كلفظ الوجود الذى هو مقول بالحقيقة على الواجب ، والممكن ، على الأقوال الثلاثة : تنازعَ كبيران ، هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطؤ ؟

فقال أحدهما : هو متواطىء وقال الآخر هو مشترك ؛ لئلا يلزم التركيب .

وقال هذا : قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبنى على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا ؟ . فمن قال إن وجود كل شىء عين ماهيته ، قال : إنه مقول بالاشتراك ، ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته ، قال : إنه مقول بالتواطؤ .

فأخذ الأول يرجح قول من يقول : إن الوجود زائد على الماهية ؛ لينصر أنه مقول بالتواطؤ .

فقال الثانى : ليس مذهب الأشعرى وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته ، فأنكر الأول ذلك .

فقلت : أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شىء عين ماهيته ؛

وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة إن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته ، وكل منهما أصاب من وجه ، فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ ، كما قد قررته فى غير هذا الموضع ، وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه : فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب ، فإنا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته : لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظى فقط ، كما فى جميع أسماء الأجناس .

فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ ، وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد ، إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما ، وهو المطلق الكلى ؛ لكنه لا يوجد مطلقاً بشرط الإطلاق إلا فى الذهن ، ولا يلزم من ذلك نفى القدر المشترك بين الأعيان الموجودة فى الخارج ، فإنه على ذلك تنتفى الأسماء المتواطئة ، وهى جمهور الأسماء الموجودة ، فى الغالب (وهى أسماء الأجناس اللغوية) وهو الاسم المطلق على الشيء ، وعلى كل ما أشبهه سواء كان اسم عين أو اسم صفة ، جامداً أو مشتقاً ، وسواء كان جنساً منطقياً أو فقهياً أو لم يكن . بل اسم الجنس فى اللغة يدخل فيه الأجناس ، والأصناف ، والأنواع ، ونحو ذلك . وكلها أسماء متواطئة ، وأعيان مسمياتها فى الخارج متميزة .

وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة فى العقيدة ؛ ليطعن فى

بعضها ، فعرفت مقصوده . فقلت : كأنك قد استعددت للطعن فى حديث الأوعال : حديث العباس بن عبد المطلب — وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكى الدين عبد العظيم ، من قول البخارى فى تأريخه : عبد الله بن عميرة لا يعرف له سماع من الأحنف — فقلت : هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبى داود ، وابن ماجه ، والترمذى ، وغيرهم : فهو مروى من طريقين مشهورين ، فالقدح فى أحدهما لا يقدح فى الآخر .

فقال : أليس مداره على ابن عميرة ، وقد قال البخارى : لا يعرف له سماع من الأحنف ؟ .

فقلت : قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة ، فى كتاب التوحيد ، الذى اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل ، موصولا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ؛ قلت والإثبات مقدم على النفى ، والبخارى إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف ، لم ينف معرفة الناس بهذا ، فإذا عرف غيره — كإمام الأئمة ابن خزيمة — ما ثبت به الإسناد : كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفى غيره وعدم معرفته .

ووافق الجماعة على ذلك ، وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه ، وأخذوا يناظرون فى أشياء لم تكن فى العقيدة ، ولكن لها تعلق بما أجبت به فى مسائل ، ولها تعلق بما قد يفهمونه من

العقيدة . فأحضر بعض أكابرهم «كتاب الأسماء والصفات» للبيهقي — رحمه الله تعالى ـ فقال : هذا فيه تأويل الوجه عن السلف ، فقلت : لعلك تعني قوله تعالى : (وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ) فقال : نعم . قد قال مجاهد والشافعي يعني قبلة الله . فقلت : نعم : هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما ، وهذا حق ، وليست هذه الآية من آيات الصفات .

ومن عدها في الصفات فقد غلط ، كما فعل طائفة ؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال : (وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ) والمشرق والمغرب الجهات .

والوجه هو الجهة ؛ يقال أي وجه تريده ؟ أي أي جهة ، وأنا أريد هذا الوجه أي هذه الجهة ، كما قال تعالى : (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا) ولهذا قال : (فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ) أي تستقبلوا وتتوجهوا ، والله أعلم . وصلى الله على محمد .

نقل الشيخ علم الدين :

أن الشيخ قدس الله روحه قال :-

فى مجلس نائب السلطنة الأفرم - لما سأله عن اعتقاده وكان الشيخ أحضر عقيدته « الواسطية » قال - هذه كتبتها من نحو سبع سنين ، قبل مجىء التتار إلى الشام ؛ فقرئت فى المجلس .

ثم نقل علم الدين عن الشيخ أنه قال : كان سبب كتابتها أن بعض قضاة واسط من أهل الخير والدين شكى ما الناس فيه - ببلادهم فى دولة التتر - من غلبة الجهل ، والظلم ، ودروس الدين والعلم ؛ وسألنى أن أكتب له «عقيدة» فقلت له : قد كتب الناس عقائد أئمة السنة ؛ فألح فى السؤال ، وقال : ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت .

فكتبت له هذه العقيدة - وأنا قاعد بعد العصر فأشار الأمير لكاتبه فقرأها على الحاضرين حرفا حرفا فاعترض بعضهم على قولى فيها : ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه ، ووصفه به رسوله : من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل . ومقصوده أن هذا ينفى التأويل الذى هو صرف اللفظ عن ظاهره : إما وجوباً وإما جوازاً .

فقلت : إنى عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف ؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه ؛ وأنا تحريت فى هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة ، فنفيت ما ذمه الله من التحريف ، ولم أذكر فيها لفظ التأويل ؛ لأنه لفظ له عدة معان ؛ كما بينته فى موضعه من القواعد .

فإن معنى لفظ التأويل فى كتاب الله غير لفظ التأويل فى اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه . وغير معنى لفظ التأويل فى اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف .

وقلت لهم ذكرت فى النفى التمثيل ، ولم أذكر التشبيه ؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال : (لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ) .

وأخذوا يذكرون نفى التشبيه والتجسيم ، ويطنبون فى هذا ، ويعرضون بما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك .

فقلت قولى من غير تكييف ولا تمثيل ينفى كل باطل ؛ وإنما اخترت هذين الاسمين : لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ، ومالك ، وابن عيينة ، وغيرهم المقالة - التى تلقاها العلماء بالقبول - الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فاتفق هؤلاء السلف على أن الكيف غير معلوم لنا ؛ فنفيت ذلك اتباعا لسلف الأمة .

وهو أيضاً منفى بالنص ؛ فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة

الموصوف . وحقيقة صفاته غير معلومة ، وهذا من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، كما قررت ذلك فى قاعدة مفردة ذكرتها فى « التأويل والمعنى » والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله .

وكذلك التمثيل منفى بالنص والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه ، ونفى التكييف ، إذ كنه البارى غير معلوم للبشر .

وذكرت فى ضمن ذلك كلام الخطابى الذى نقل أنه مذهب السلف : وهو « إجراء آيات الصفات ، وأحاديثها على ظاهرها مع نفى الكيفية والتشبيه عنها ؛ إذ الكلام فى الصفات فرع الكلام فى الذات : يحتذى حذوه ويتبع فيه مثاله فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف ، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف » .

فقال أحد كبراء المخالفين فحينئذ يجوز أن يقال هو جسم ، لا كالأجسام . فقلت له أنا وبعض الفضلاء إنما قيل : إنه يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله ؛ وليس فى الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا . وأول من قال إن الله جسم : هشام بن الحكم الرافضى .

وأما قولنا : فهم الوسط فى فرق الأمة كما أن الأمة هى الوسط فى الأمم . فهم وسط فى باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية ، وأهل التمثيل المشبهة فقيل لى أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد ، وأرادوا قطع النزاع لكونه مذهباً متبوعاً .

فقلت : ما خرجت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ؛ ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا . وقلت : قد أمهلت من خالفني فى شىء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك ، وعلى أن آتى بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة يوافق ما ذكرته من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية ، وأهل الحديث وغيرهم.

ثم طلب المنازع الكلام فى (مسألة الحرف والصوت) . فقلت : هذا الذى يحكى عن أحمد وأصحابه أن صوت القارئين ، ومداد المصاحف قديم أزلى كذب مفترى ، لم يقل ذلك أحمد ، ولا أحد من علماء المسلمين .

وأخرجت كراساً وفيه ماذكره أبو بكر الخلال فى «كتاب السنة» عن الإمام أحمد ، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذى من كلام أحمد ، وكلام أئمة زمانه فى أن من قال : لفظى بالقرآن مخلوق فهو جهمى ، ومن قال : غير مخلوق فهو مبتدع . قلت: فكيف بمن يقول لفظى أزلى ؟ ! فكيف بمن يقول صوتى قديم ؟ !

فقال المنازع : إنه انتسب إلى أحمد أناس من الحشوية والمشبهة ، ونحو هذا الكلام فقلت : المشبهة والمجسمة فى غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم : فهؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية ، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد فى صنف آخر ، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية ؛ وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما فى غيرهم ، والكرامية المجسمة كلهم حنفية .

وقلت له : من فى أصحابنا حشوى بالمعنى الذى تريده ؟ الأثرم ، أبو داود المروذى ، الخلال ، أبو بكر عبد العزيز ، أبو الحسن التميمى ، ابن حامد ، القاضى أبو يعلى ، أبو الخطاب ، ابن عقيل ؛ ورفعت صوتى وقلت : سمهم قل لى من منهم ؟ .

أبكذب ابن الخطيب وافترائه على النـاس فى مذاهبهم تبطل الشريعة ، وتندرس معالم الدين كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون : القرآن القديم هو أصوات القارئين ، ومداد الكاتبين ، وأن الصوت والمداد ، قديم أزلى . من قال هذا ؟ وفى أى كتاب وجد عنهم هذا ؟ قل : لى . وكما نقل عنهم أن الله لا يرى فى الآخرة باللزوم الذى ادعاه ، والمقدمة التى نقلها عنهم .

ولـما جاءت « مسألة القرآن » وأنه كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود : نازع بعضهم فى كونه منه بدأ وإليه يعود وطلبوا تفسير ذلك ، فقلت : أما هذا القول : فهو المـأثور والثـابت عن السلف . مثل ما نقله عمرو بن دينار قال : أدركت الناس منذ سبعين سـنة يقولون الله الخالق وما سواه مخلوق ؛ إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منـه بدأ وإليه يعود . ومعنى منه بدأ أى هو المتكلم به ، وهو الذى أنزله من لدنه ، ليس هو كما تقوله الجهمية أنه خلق فى الهواء أو غيره ، وبدأ من غيره .

وأما إليه يعود : فإنه يسرى به فى آخر الزمان من المصاحف والصدور

فلا يبقى فى الصدور منه كلمة ، ولا فى المصاحف منه حرف . ووافق على ذلك غالب الحاضرين . فقلت : هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه » : يعنى القرآن . وقال خباب بن الأرت : يا هنتاه تقرب إلى الله بما استطعت ، فلن يتقرب إلى الله بشيء أحب إليه مما خرج منه .

وقلت : وأن الله تكلم به حقيقة ، وأن هذا القرآن الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو كلام الله حقيقة ، لا كلام غيره ، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة ؛ بل إذا قرأ الناس القرآن ، أو كتبوه فى المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة . فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً ، لا إلى من قاله مبلغاً مؤدياً .

فامتعض بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة ، بعد تسليمه أن الله تكلم به حقيقة ثم إنه سلم ذلك لما بين له أن المجاز يصح نفيه ؛ وهذا لا يصح نفيه ، وأن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم ، وشعر الشعراء المضاف إليهم هو كلامهم حقيقة .

ولما ذكرت فيها أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا لا إلى من قاله مبلغا استحسنوا هذا الكلام وعظموه .

وذكرت ما أجمع عليه سلف الأمة من أنه سبحانه فوق العرش ، وأنه معنا حق على حقيقته ؛ لا يحتاج إلى تحريف ، ولكن يصان عن الظنون الكاذبة ،

وليس معنى قوله (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ) أنه مختلط بالخلق ، فإن هذا لا توجبه اللغة ، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة ، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق ، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته ؛ وهو موضوع فى السماء وهو مع المسافر أينما كان .

ولما ذكرت : أن جميع أسماء الله التى يسمى بها المخلوق - كلفظ «الوجود» : الذى هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن : تنازع كبيران هل هو مقول بالاشتراك ، أو بالتواطؤ ؟ فقال أحدهما هو متواطىء . وقال آخر هو مشترك لئلا يلزم التركيب .

وقال هذا : قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبنى على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا ؟ فمن قال : إن وجود كل شىء عين ماهيته قال : إنه مقول بالاشتراك ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته قال : إنه مقول بالتواطؤ فأخذ الأول يرجح قول من يقول : إن الوجود زائد على الماهية لينصر أنه مقول بالتواطؤ فقال الثانى : مذهب الأشعرى وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته ؛ فأنكر الأول ذلك .

فقلت : أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شىء عين ماهيته ؛ وأما القول الآخر : فهو قول المعتزلة : أن وجود كل شىء قدر زائد على ماهيته . وكل منهما أصاب من وجه ؛ فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ . كما قد قررته فى غير هذا الموضع .

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ما هيته ، أو ليس [عين وجود ما هيته] فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب ، فإنا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ما هيته : لا يجب أن يكون الاسم مقولا عليه ، وعلى غيره بالاشتراك اللفظى فقط ، كما فى جميع أسماء الأجناس : فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ ، وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد ؛ إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما وهو المطلق الكلى ، لكنه لا يوجد مطلقا بشرط الإطلاق إلا فى الذهن .

ولا يلزم من ذلك نفى القدر المشترك بين الأعيان الموجودة فى الخارج ، فإنه على ذلك تنتفى « الأسماء المتواطئة » وهى جمهور الأسماء الموجودة فى اللغات وهى « أسماء الأجناس اللغوية » وهو الاسم المعلق على الشيء وما أشبهه — سواء كان اسم عين أو اسم صفة ، جامداً أو مشتقاً وسواء كان جنساً منطقياً ، أو فقهياً ، أو لم يكن .

بل اسم الجنس فى اللغة تدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ، ونحو ذلك . وكلها أسماء متواطئة ، وأعيان مسمياتها فى الخارج متميزة . قال الذهبي : ثم وقع الاتفاق على أن هذا معتقد سلفى جيد .

وكتب عبد الله بن تيمية

لأخيه زين الدين :-

بسم الله الرحمن الرحيم

من أخيه « عبد الله بن تيمية » إلى الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكبير « زين الدين » زينه الله تعالى بحلية أوليائه ، وأكرمه فى الدنيا والآخرة بكرامة أصفيائه ، وجعل له البشرى بالنصر الأكبر على أعدائه ، وأوزعه شكر النعماء ، خصوصاً أفضل نعمائه : بما من الله به سبحانه من النصر العزيز للإسلام ، وللسنة وأهلها على حزب الشيطان وأوليائه .

أما بعد فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، وهو للحمد أهل ، وأصلى على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

وأعرفه بما من الله سبحانه علينا وعلى المسلمين أجمعين ، بالنصر الأكبر ، والفتح المبين . وهو وإن كانت العقول تعجز عن دركه على التفصيل ، والألسن عن وصفه عن التكميل . لكن نذكر منه ما يسر الله سبحانه ملخصاً خالياً عن التطويل .

وهو أنه ـ لما كان يوم الاثنين الثامن من رجب ـ جمع نائب السلطان القضاة الأربعة ، ونوابهم ، والمفتين والمشايخ : نجم الدين ، وشمس الدين ، وتقى الدين ، وجمال الدين، وجلال الدين نائب نجم الدين، وشمس الدين بن العز نائب شمس الدين ، وعز الدين نائب تقى الدين ، ونجم الدين نائب جمال الدين ، والشيخ كمال الدين بن الزملكانى ؛ والشيخ كمال الدين بن الشرشى ، وابن الوكيل من الشافعية ، والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من الحنفية، والشيخ شمس الدين الحريرى من المالكية ، والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية ، والشيخ محمد ابن قوام ، والشيخ محمد بن إبراهيم الأرموى .

ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد . فقال : ليس الاعتقاد لى ولا لمن هو أكبر منى ؛ بل الاعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى ، ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وما أجمع عليه سلف الأمة . يؤخذ من كتاب الله تعالى ومن أحاديث البخارى ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة ، وما ثبت عن سلف الأمة .

فقال الأمير نريد أن تكتب لنا صورة الاعتقاد ، فقال الشيخ إذا قلت الساعة شيئاً من حفظى : قد يقول الكذابون قد كتم بعضه ، أو داهن . بل أنا أحضر ما كتبته قبل هذا المجلس بسنين متعددة قبل مجىء التتار . فأحضرت « الواسطية » وسبب تسميتها بذلك : أن الذى طلبها من الشيخ رجل من قضاة واسط — من أصحاب الشافعى — قدم حاجاً من نحو عشر سنين ، وكان فيه صلاح كبير ، وديانة كبيرة ، فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة ، فقال له

الشيخ : الناس قد كتبوا فى هذا الباب شيئاً كثيراً ، فخذ بعض عقائد أهل السنة فقال : أحب أن تكتب لى أنت . فكتب له — وهو قاعد فى مجلسه بعد العصر هذه « العقيدة » .

ذكر الشيخ للأمير معنى هذا الكلام ، ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها ، كلمة ، كلمة ، وبحث فى مواضع منها . وفيهم من فى قلبه من الشيخ ما لا يعلمه إلا الله ، وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه فى هذا الكتاب أظهروا أنه يخالف ما عليه أهل السنة والجماعة .

وأوردوا ثلاثة أسئلة — فى ثلاث مواضع — وهى « تسميتها باعتقاد أهل الفرقة الناجية » وقول : « استوى حقيقة » وقول : « فوق السموات » فقال الشيخ للكاتب الذى أقعده نائب السلطان وهو الشيخ كمال الدين بن الزملكانى : اكتب جوابها ـ وكان المجلس قد طال من الضحى إلى قريب العصر ـ فأشاروا بتأخير ذلك إلى مجلس ثان ـ وهو يوم الجمعة ثانى عشر رجب ـ فاجتمعوا هم وحضر معهم الصفى الهندى ، وحضرت أنا المجلس الثانى ؛ وما علمت بالمجلس الأول حين حضروا ـ وقد كانوا بحثوا فى تلك الأيام بالفصوص وطالعوه ـ واتفقوا على أنهم لا يبقوا ممكناً .

فلما حضرت بعد صلاة الجمعة ، واستقر المجلس : أثنى الناس على الصفى الهندى وقال جماعة منهم هو شيخ الجماعة وكبيرهم فى هذا ؛ وعليه اشتغل الناس فى هذا الفن واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده فإذا فرغ تكلم واحد بعد واحد .

فخطب الشيخ فحمد الله وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود رضى الله عنه ، ثم قال : إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف ، ونهى عن الفرقة والاختلاف وربنا واحد ، ورسولنا واحد ، وكتابنا واحد ، وديننا واحد ؛ وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسـلام فيها خلاف ، ولا يحل فيها الافتراق لأن الله تعالى يقول : (وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟) ويقول : (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ) .

وهذا الباب قد تنازع الناس فيه ؛ ويقول هذا : أنا حنبلى ، ويقول هذا: أنا أشعرى ، وقد أحضرت كتب الأشعرى ، وكتب أكابر أصحابه : مثل كتب أبى بكر بن الباقلانى ، وأحضرت أيضاً من نقل مذاهب السلف : من المالكية ، والشافعية ، والحنبلية ، وأهل الحديث ، وشيوخ الصوفية ، وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد .

وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبى حنيفة : مثل محمد بن الحسن ، والطحاوى وما ذكروه من الصفات وغيرها فى أصول الدين ، وقرأ فصلا مما ذكره الحافظ ابن عساكر فى كتابه « الإبانة » وأنه يقول بقول الإمام أحمد . وأحضر « كتاب التمهيد» للقاضى أبى بكر بن الباقلانى . وأحضر « النقول » عن مالك وأكابر أصحابه : مثل ابن أبى زيد ، والقاضى عبد الوهاب ، وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصريحهم أن الله مستو بذاته على العرش .

وقال أما الذى أذكره فهو مذهب السلف ، وأحضر ألفاظهم وألفاظ من

نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة ، وأهل الحديث ، والمتكلمين والصوفية ، وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة ، وأنه ليس فى ذلك ما ينفيه العقل .

وإن كان الله تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين : وإن خالف مخالف لذلك كان فى كلام الآخر [ما] أقوله، وأكشف الأسرار، وأهتك الأستار ، وأبين ما يحتاج إليه بيانه ، وأجتمع بالسلطان ، وأقول له كلاماً آخر .

وكان يوماً عظيما مشهودا بين فيه للحاضرين من البحث والنقل أمر عظيم وبحث عن أشياء خارجة عن «العقيدة الواسطية» لما أحضر لهم جوابه : فى مسألة القرآن ، ومسألة الاستواء ـ لما سئل عنها قديما من نحو اثنتى عشرة سنة ـ وقرأ عليهم من ذلك الجواب ، وسألوه عن ألفاظ فى المسألة « الحموية » وأوردوا عليه جميع ما فى أنفسهم من الأجوبة ، وقالوا هذا سؤالنا وما بقى فى أنفسنا شىء

فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم وافقوه وانفصل المجلس على ذلك ، وكان قال لهم كل من خالف شيئا مما قلته فليكتب بخطه خلافه ، و لينقل فيما خالف فى ذلك عن السلف ؛ أو يكتب كل شخص عقيدة ، وتعرض هذه العقائد على ولاة الأمور ، ويعرف أيها الموافق للكتاب والسنة . وقال أيضاً من جاء بحرف واحد عن السلف بخلاف ما ذكرت فأنا أصير إليه ، وأنا أحضر نقل جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السلف كما وضعته ، وأنا موافق السلف ،

ومناظر على ذلك ؛ وجميع أئمة الطوائف من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث والصوفية موافقون ما أقوله .

وسألوه عن الظاهر هل هو موافق أم لا؟ فقال هذا ليس فى «العقيدة» وأنا أتبرع بالجواب عن أكثر من حكى مذهب السلف ـ كالخطابى ، وأبى بكر الخطيب ، والبغوى، وأبى بكر ، وأبى القاسم التميمى ، وأبى الحسن الأشعرى ، وابن الباقلانى ، وأبى عثمان الصابونى ، وأبى عمر بن عبد البر ، والقاضى أبى يعلى ، والسيف الآمدى وغيرهم فى نفى الكيفية ، والتشبيه عنها ، وأن الكلام فى الصفات فرع على الكلام فى الذات : يحتذى فيه حذوه ، ويتبع فيه مثاله ؛ فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لإثبات[1] كيفية ؛ فكذلك إثبات الصفات : إثبات وجود لا إثبات كيفية .

وقد نقل طائفة[2] أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد . قال : والجمع بين النقلين أن الظاهر لفظ مشترك ؛ فالظاهر الذى لا يليق إلا بالمخلوق غير مراد وأما الظاهر اللائق بجلال الله تعالى وعظمته فهو مراد : أنه هو المراد فى أسماء الله تعالى وصفاته مثل الحى والعليم والقدير والسميع والبصير ؛ وجرت بحوث دقيقة لا يفهمها إلا قليل من الناس .

وبين أن الله تعالى فوق عرشه على الوجه الذى يليق بجلاله ؛ ولا أقول

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [لا إثبات] .
(٢) بياض بالاصل .

فوقه كالمخلوق على المخلوق كما تقوله المشبهة ، ولا يقال إنه لا فوق السموات ولا على العرش رب كما تقوله المعطلة الجهمية ، بل يقال إنه فوق سمواته ، على عرشه ، بائن من خلقه .

وتكلم على لفظ الجهة ، وأنه معنى مشترك ، وعلى لفظ الحقيقة .

وسئل عن مسألة القرآن والصوت فأجاب بالتفصيل وكان أجاب به قديما ـ فقال : من قال إن صوت العبد بالقرآن ، ومداد المصحف قديم فهو مخطئ ضال ، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد ولا غيرهم .

وما نقل عنهم أنهم يقولون ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارئ والمداد الذى فى المصحف ، وهو مع ذلك قديم فهذا كذب مفترى ، ما قاله أحمد ، وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه ، وأصحاب مالك ، والشافعى ، والأشعرى ، وغيرهم : أن من قال لفظى بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع فكيف بمن يقول صوتى به غير مخلوق ، أو يقول صوتى به قديم ، وحرر الكلام فيها وإن إطلاق القول بنفى الحرف بدعة : لم يتكلم به الإمام أحمد ولا غيره من الأئمة المتبوعين .

بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله : حروفه ومعانيه ؛ والكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا ، لا إلى من قاله مبلغا مؤديا ، وأن الله تكلم بصوت ، وذكر حديث أبى سعيد رضى الله عنه الذى فى الصحيحين . فأخذ نائب

المالكى يقول : أنت تقول : إن الله ينادى بصوت ، فقال له الشيخ : هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنا به وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك .

وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثاً وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم : هكذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم يقولون نعم . فيقول فمن قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم أى شيء يقال له . وقال له كل شيء قلته من عندك قلته ؟ فقال بل أنقله جميعاً عن نبي الأمة صلى الله عليه وسلم ، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته ، وأن أئمة الإسلام عليه ، وأنا أناظر عليه ، وأعلم كل من يخالفنى بمذهبه .

وانزعج الشيخ انزعاجاً عظيما على نائب المالكى ، والصفى الهندى ، وأسكتهما سكوتا لم يتكلما بعده بما يذكر . وجزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق .

وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي بأن السلف لم ينكر أحد منهم أن الله تعالى استوى على العرش حقيقة ، وأنهم لا يقولون بنفى الجهة ، ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله ، وخص العرش بذلك لأنه أعظم المخلوقات ، وإنما جهلوا كيفية الاستواء ، وأنه لا تعلم حقيقته ؛ كما قال مالك رحمه الله : الاستواء معلوم ـ يعنى فى اللغة ـ والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة فقال المالكى ما كنا نعرف هذا .

وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل ، وغيره : من الكذب ، والاختلاق والتناقض بما عليه [الحال] ما لا يوصف .

فجميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت : من الأكاذيب ، والاختلاقات فتعلم ذلك .

ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر فى مصر ؛ إلا ما فى كتاب السلطان أنه بلغنا أن الشيخ فلانا كتب عقيدة يدعو إليها وأن بعض الناس أنكرها فليعقد له مجلس لذلك ، ولتطالع ما يقع ، وتكشف أنت ذلك كشفاً شافياً ، وتعرفنا به .

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، وعلى الشيخ الإمام الكبير العالم الفاضل قرة العين عز الدين أفضل السلام ، وكذلك كل فرد من الأهل والأصحاب والمعارف والسلام .

قال الإمام أبو العباس :-

أحمد بن تيمية في «جواب» .

ورقة أرسلت إليه فى السجن فى رمضان سنة ست وسبعمائة .

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا . من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله : أرسله بالهدى ، ودين الحق ؛ ليظهره على الدين كله . وكفى بالله شهيداً . صلى الله عليه وآله وسلم تسليما .

أما بعد قد وصلت « الورقة » التى فيها رسالة الشيخين الجليلين العالمين الناسكين ، القدوتين . أيدهما الله وسائر الإخوان بروح منه ، وكتب فى قلوبهم الإيمان ، وأدخلهم مدخل صدق ، وأخرجهم مخرج صدق ، وجعلهم ممن ينصر به السلطان : سلطان العلم ، والحجة والبيان ، والبرهان . وسلطان القدرة ، والنصر بالسنان والأعوان . وجعلهم من أوليائه المتقين ، وجنده الغالبين : لمن ناوأهم من الأقران ، ومن أئمة المتقين : الذين جمعوا بين الصبر

والإيقان ؛ والله محقق ذلك ومنجز وعده فى السر والإعلان ؛ ومنتقم من حزب الشيطان : لعباد الرحمن .

لكن بما اقتضته حكمته ، ومضت به سنته . من الابتلاء والامتحان . الذى يخلص الله[به] أهل الصدق والإيمان من أهل النفاق والبهتان ؛ إذ قد دل كتابه على أنه لا بد من الفتنة لكل من الداعى إلى الإيمان والعقوبة لذوى السيئات والطغيان قال الله تعالى : (الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ * أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ) .

فأنكر سبحانه على من يظن أن أهل السيئات يفوتون الطالب ، وأن مدعى الإيمان يتركون بلا فتنة تميز بين الصادق والكاذب ، وأخبر فى كتابه أن الصدق فى الإيمان لا يكون إلا بالجهاد فى سبيله . فقال تعالى : (قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا) الى قوله (إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ) .

وأخبر فى كتابه بخسران المنقلب على وجهه عند الفتنة الذى يعبد الله فيها على حرف وهو الجانب والطرف الذى لا يستقر من هو عليه بل لا يثبت الإيمان الا عند وجود مايهواه من خير الدنيا قال تعالى : (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ

حَرْفٍ) الآية وقال تعالى : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ) . وقال تعالى : (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ) .

وأخبر سبحانه أنه عند وجود المرتدين ، فلا بد من وجود المحبين المحبوبين المجاهدين فقال (مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ) الآية .

وهؤلاء هم الشاكرون لنعمة الإيمان، الصابرون على الامتحان كما قال تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ * وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْءَاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ * وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ * وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ * فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْءَاخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ).

فإذا أنعم الله على الإنسان بالصبر ، والشكر : كان جميع ما يقضى الله له من القضاء خيراً له ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يقضى الله للمؤمن من قضاء إلا كان خيراً له : إن أصابته سراء فشكر كان خيراً له ، وإن أصابته ضراء

فصبر كان خيراً له » والصابر الشكور هو المؤمن الذى ذكره الله فى غير موضع من كتابه .

ومن لم ينعم الله عليه بالصبر والشكر فهو بشر حال ، وكل واحد من السراء والضراء فى حقه يفضى إلى قبيح المآل ؛ فكيف إذا كان ذلك فى الأمور العظيمة التى هى من محن الأنبياء والصديقين ، وفيها تثبيت أصول الدين ، وحفظ الإيمان ، والقرآن من كيد أهل النفاق والإلحاد والبهتان .

فالحمد لله حمداً كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وكما ينبغى لكرم وجهه وعز جلاله .

والله هو المسئول أن يثبتكم ، وسائر المؤمنين بالقول الثابت فى الحياة الدنيا ، وفى الآخرة ، ويتم عليكم نعمه الباطنة والظاهرة ، وينصر دينه وكتابه ، وعباده المؤمنين على الكافرين ، والمنافقين : الذى أمرنا بجهادهم والإغلاظ عليهم فى كتابه المبين .

وأنتم فأبشروا من أنواع الخير والسرور بما لم يخطر فى الصدور . وشأن هذه « القضية » وما يتعلق بها أكبر مما يظنه من لا يراعى إلا الجزئيات الأمور . ولهذا كان فيما خاطبت به أمين الرسول علاء الدين الطيبرسى أن قلت : هذه « القضية » ليس الحق فيها لى بل لله ولرسوله وللمؤمنين من شرق الأرض إلى مغربها ؛ وأنا لا يمكننى أن أبدل الدين ، ولا أنكس راية المسلمين . ولا أرتد عن دين الإسلام لأجل فلان ، وفلان .

نعم يمكنني ألا أنتصر لنفسي ، ولا أجازى من أساء إلى وافترى علىَّ ، ولا أطلب حظى ، ولا أقصد إيذاء أحد بحق ، وهذا كله مبذول منى ولله الحمد ، ونفسى طيبة بذلك ، وكنت قد قلت له الضرر فى هذه « القضية » ليس علىَّ ، بل عليكم . فإن الذين أثاروها من أعداء الإسلام : الذين يبغضونه ، ويبغضون أولياءه والمجاهدين عنه ، ويختارون انتصار أعدائه من التتار ونحوهم.

وهم دبروا عليكم حيلة يفسدون بها ملتكم ، ودولتكم ، وقد ذهب بعضهم إلى بلدان التتار ، وبعضهم مقيم بالشام وغيره ؛ ولهذه القضية أسرار لا يمكننى أن أذكرها ، ولا أسمى من دخل فى ذلك حتى تشاوروا نائب السلطان فإن أذن فى ذلك ذكرت لك ذلك ، وإلا فلا يقال ذلك له ، وما أقوله فاكشفوه أنتم ، فاستعجب من ذلك وقال يا مولانا : ألا تسمى لى أنت أحدا ؟ فقلت : وأنا لا أفعل ذلك فإنهذا لا يصلح .

لكن تعرفون من حيث الجملة أنهم قصدوا فساد دينكم ، ودنياكم . وجعلونى إماماً تستترا ؛ لعلمهم بأنى أواليكم ، وأسعى فى صلاح دينكم ودنياكم ، وسوف إن شاء الله ينكشف الأمر.

قلت له وإلا فأنا على أى شيء أخاف ! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء ! وكان على الرحمة والرضوان إلى يوم القيامة ! وكان على من قتلنى اللعنة الدائمة فى الدنيا ، والعذاب فى الآخرة ! ليعلم كل من يؤمن بالله ورسوله أنى إن قتلت

لأجل دين الله ، وإن حبست فالحبس فى حق من أعظم نعم الله علىّ ، ووالله ما أطيق أن أشكر نعمة الله على فى هذا الحبس ، وليس لى ما أخاف الناس عليه! لا إقطاعى ! ولا مدرستى ! ولا مالى ! ولا رياستى وجاهى .

وإنما الخوف عليكم إذا ذهب ما أنتم فيه من الرياسة والمال ، وفسد دينكم الذى تنالون به سعادة الدنيا والآخرة ، وهذا كان مقصود العدو الذى أثار هذه الفتنة .

وقلت: هؤلاء الذين بمصر من الأمراء، والقضاة ، والمشايخ : إخوانى وأصحابى ، أنا ما أسأت إلى أحد منهم قط ، وما زلت محسنا إليهم فأى شىء بينى وبينهم ؟! ولكن لبس عليهم المنافقون أعداء الإسلام . وأنا أقول لكم - لكن لم يتفق أنى قلت هذا له - إن فى المؤمنين من يسمع كلام المنافقين ، ويطيعهم ؛ وان لم يكن منافقاً كما قال تعالى : (وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ) وقد قال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم : (وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ) .

والنفاق له شعب ودعائم ، كما أن للإيمان شعبا ودعائم ؛ ففى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : «آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان» . وفيهما أيضا أنه قال: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث : كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ، وإذا ائتمن خان» .

وقلت له : هذه القضية أكبر مما فى نفوسكم ، فإن طائفة من هؤلاء الأعداء ذهبوا إلى بلاد التتر . فقال : إلى بلاد التتّر ؟ فقلت نعم . هم من أحرص الناس على تحريك الشر عليكم إلى أمور أخرى لا يصلح أن أذكرها لك .

وكان قد قال لى : فأنت تخالف المذاهب الأربعة ، وذكر حكم القضاة الأربعة فقلت له : بل الذى قلته عليه الأئمة الأربعة المذاهب ، وقد أحضرت فى الشام أكثر من خمسين كتابا : من كتب الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وأهل الحديث . والمتكلمين ، والصوفية ، كلها توافق ما قلته بألفاظه ؛ وفى ذلك نصوص سلف الأمة وأئمتها .

ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه . وكان لما أعطانى الدرج . فتأملته فقلت له : هذا كله كذب ، إلا كلمة واحدة . وهى أنه استوى على العرش حقيقة ، لكن بلا تكييف ، ولا تشبيه . قلت وهذا هو فى « العقيدة » بهذا اللفظ بلا تكييف ، ولا تمثيل ، ولا تحريف ، ولا تعطيل . فقال : فاكتب خطك بهذا . قلت : هذا مكتوب قبل ذلك فى «العقيدة» ولم أقل بما يناقضه ؛ فأى فائدة فى تجديد الخط ؟! .

وقلت : هذا اللفظ قد حكى إجماع أهل السنة والجماعة عليه غير واحد من العلماء : المالكية ، والشافعية ، وأهل الحديث ، وغيرهم ؛ وما فى علماء الإسلام من ينكر ذلك ، إلا هؤلاء الخصوم .

قلت : فإن هؤلاء يقولون : ما فوق العرش رب يدعى ، ولا فوق السماء إله يعبد ، وما هناك إلا العدم المحض والنفى الصرف ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعرج به إلى الله تعالى ، ولكن صعد إلى السماء ونزل. وأن الداعى لا يرفع يديه إلى الله . ومنهم من يقول : إن الله هو هذا الوجود ؛ وأنا الله ؛ وأنت الله ، والكلب والخنزير والعذرة ! ويقول : إن الله حال فى ذلك .

فاستعظم ذلك ، وهاله أن أحداً يقول هذا . فقال «هؤلاء» يعنى ابن مخلوف وذويه فقلت : هؤلاء ما سمعت كلامهم ، ولا خاطبونى بشىء ؛ فما يحل لى أن أقول عنهم ما لم أعلمه ؛ ولكن هذا قول الذين نازعونى بالشام ، وناظرونى وصرحوا لى بذلك ، وصرح أحدهم بأنه لا يقبل من الرسول صلى الله عليه وسلم ما يقوله فى هذا الباب مما يخالفهم .

وجعل الرجل فى أثناء الكلام يصغى لما أقوله ، ويعيه : لما رأى غضبى ، ولهذا بلغنى من غير وجه أنه خرج فرحاً مسروراً بما سمعه منى . وقال : هذا على الحق ، وهؤلاء قد ضيعوا الله ، وإلا فأين هو الله ؟! وهكذا يقول كل ذى فطرة سليمة . كما قاله : جمال الدين الأخرم للملك الكامل لما خاطبه الملك الكامل فى أمر هؤلاء فقال له الأخرم : هؤلاء قد ضيعوا إلهك فاطلب لك إلها تعبده .

ومن المعلوم باتفاق المسلمين أن الله حى حقيقة ، عليم حقيقة ، قدير حقيقة سميع حقيقة ، بصير حقيقة . إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته ، وإنما ينكر ذلك

الفلاسفة الباطنية . فيقولون : نطلق عليه هذه الأسماء ، ولا نقول إنها حقيقة . وغرضهم بذلك جواز نفيها فإنهم يقولون : لا حى حقيقة ، ولا ميت حقيقة ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز ، ولا سميع ولا أصم .

فإذا قالوا إن هذه الأسماء مجاز : أمكنهم نفى ذلك لأن علامة المجاز صحة نفيه . فكل من أنكر أن يكون اللفظ حقيقة لزمه جواز إطلاق نفيه فمن أنكر أن يكون استوى على العرش حقيقة ، فإنه يقول ليس الرحمن على العرش استوى ، كما أن من قال إن لفظ الأسد للرجل الشجاع والحمار للبليد ليس بحقيقة فإنه يلزمه صحة نفيه . فيقول : هذا ليس بأسد ، ولا بحمار ، ولكنه آدمى ،

وهؤلاء يقولون لهم لا يستوى الله على العرش . كقول إخوانهم ليس هو بسميع ولا بصير ، ولا متكلم ؛ لأن هذه الألفاظ عندهم مجاز . فيأتون إلى محض ما أخبرت به الرسل عن الله سبحانه يقابلونه بالنفى والرد ؛ كما يقابله المشركون بالتكذيب ؛ لكن هؤلاء لا ينفون اللفظ مطلقاً .

وقال الطلنكى أحد أئمة المالكية ـ قبل ابن عبد البر ، والباجى ، وطبقتهما ـ فى « كتاب الوصول إلى معرفة الأصول» : أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ) ، ونحو ذلك من القرآن : أن ذلك علمه ، وأن الله فوق السموات بذاته مستو على العرش كيف شاء .

وقال أيضاً : قال أهل السنة : فى قول الله تعالى : (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ

ٱسْتَوَىٰ) إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة ؛ لا على المجاز . وقال ابن عبد البر فى « التمهيد » — شرح الموطأ ، وهو أشرف كتاب صنف فى فنه — لما تكلم على حديث النزول قال : هذا حديث ثابت لا يختلف أهل الحديث فى صحته . وفيه دليل على أن الله فى السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت الجماعة ، وهو من حجتهم على المعتزلة فى قولهم إنه فى كل مكان ؛ وليس على العرش .

قال : والدليل على صحة ما قاله : أهل الحق قول الله تعالى : (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) وقال : (إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ) وقال : (تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ) وقال (يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ) وذكر آيات .

إلى أن قال : وهذا أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد ولا خالفهم فيه مسلم .

وهذا مثل ما ذكر محمد بن طاهر عن أبى جعفر الهمدانى أنه حضر مجلس بعض المتكلمين فقال : « كان الله ولا عرش » فقال : ياأستاذ ! دعنا من ذكر العرش . أخبرنا عن هذه الضرورات التى نجدها فى قلوبنا ما قال عارف قط ياألله ! إلا وجد فى قلبه ضرورة تطلب العلو، لا تلتفت يمنة ولا يسرة . فضرب بيده على رأسه وقال : حيرنى الهمدانى . حيرنى الهمدانى : أراد الشيخ أن إقرار

الفطر بأن معبودها، ومدعوها فوق : هو أمر ضروري، عقلي، فطري، لم تستفده من مجرد السمع، بخلاف الاستواء على العرش — بعد خلق السموات والأرض فى ستة أيام — فإن هذا علم من جهة السمع.

ولهذا لا تعرف أيام الأسبوع إلا من جهة المقرين بالنبوات، فأما من لا يعرف ذلك كالترك المشركين، فليس فى لغتهم أسماء أيام الأسبوع. وهذا من حكمة اجتماع أهل كل ملة فى يوم واحد فى الأسبوع كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اليوم لنا . وغداً لليهود، وبعد غد للنصارى ». وبسط ابن عبد البر الكلام فى ذلك.

الى أن قال : وأما احتجاجهم بقوله تعالى : (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ) فلا حجة فيه لهم ؛ لأن علماء الصحابة، والتابعين قالوا فى تأويل هذه الآية : هو على العرش، وعلمه فى كل مكان، وما خالفهم فى ذلك أحد يحتج بقوله :

قال أبو عمر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها فى القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكيفون شيئاً، ولا يحدون فيه صفة محصورة. وأما أهل البدع : الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقربها مشبه، وهم — عند من أقربها — نافون للمعبود، والحق ما نطق به كتاب الله، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وهم أئمة الجماعة.

وقال أيضاً الذى عليه أهل السنة ، وأئمة الفقه ، والأثر : فى هذه المسألة وما أشبهها : الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والتصديق بذلك ، وترك التحديد ، والكيفية فى شىء منه .

وقال السجزى فى « الإبانة » وأئمتنا كالثورى . ومالك ، وابن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ، وابن المبارك ، والفضيل ، وأحمد وإسحاق : متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش ، وأن علمه بكل مكان وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ، ويرضى ويتكلم بما شاء . فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء ، وهم منه برءاء .

وقال الشيخ عبد القادر فى « الغنية » أما معرفة الصانع بالآيات ، والدلالات — على وجه الاختصار — فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد صمد . إلى أن قال : وهو بجهة العلو ، مستو على العرش ، محتو على الملك ، محيط علمه بالأشياء . قال : ولا يجوز وصفه بأنه فى كل مكان ؛ بل يقال: إنه فى السماء على العرش. إلى أن قال : وينبغى إطلاق صفة الاستواء من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش . قال : وكونه على العرش فى كل كتاب أنزل على كل نبي أرسل بلا تكييف .

وذكر الشيخ « نصر المقدسى» فى « كتاب الحجة » عن ابن أبى حاتم قال : سألت أبى وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة ؟ فقالا أدركنا العلماء فى جميع

الأمصار : حجازاً ، وعراقاً ، ومصر ، وشاماً ويمناً ؛ فكان من مذاهبهم : أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص . والقرآن كلام الله منزل ؛ غير مخلوق ، بجميع جهاته ، إلى أن قال : وإن الله على عرشه بائن من خلقه ، كما وصف نفسه فى كتابه ، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف . أحاط بكل شىء علماً .

وقال الشيخ نصر فى أثناء الكتاب إن قال قائل قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام : من اتباع كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وما أجمع عليه الأئمة والعلماء . فاذكر مذهبهم وما أجمعوا عليه .

فالجواب : أن الذى أدركنا عليه أهل العلم ، ومن بلغنى قوله من غيرهم . فذكر جمل « اعتقاد أهل السنة » وفيه : وأن الله مستو على عرشه ، بائن من خلقه . كما قال : فى كتابه .

وقال أبو الحسن الكجى الشافعى فى « قصيدته المشهورة فى السنة » :

عقيـــدتهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب

وقال القرطبي — صاحب التفسير الكبير — فى قوله تعالى : (ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَـٰنُ) قال . هذه « مسألة الاستواء » وللعلماء فيها كلام . فذكر قول المتكلمين . ثم قال : كان السلف الأول لا يقولون بنفى الجهة ، ولا ينطقون بذلك . بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله ؛ كما نطق به كتابه ، وأخبرت

به رسله . قال : ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ؛ وإنما جهلوا كيفية الاستواء . فإنه لا تعلم حقيقته .

ثم قال : — بعد أن حكى أربعة عشر قولاً — وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآى ، والأخبار ، والفضلاء الأخيار : أن الله على عرشه ، كما أخبر فى كتابه ، وعلى لسان نبيه بلا كيف . بائن من جميع خلقه . هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله الثقات عنهم .

ولما اجتمعنا بدمشق وأحضر فيما أحضر كتب أبى الحسن الأشعرى : مثل « المقالات » و « الإبانة » وأئمة أصحابه كالقاضى أبى بكر ، وابن فورك ، والبيهقى ، وغيرهم . وأحضر كتاب « الإبانة » ، وما ذكر ابن عساكر فى كتاب « تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الأشعرى » وقد نقله بخطه أبو زكريا النووى .

وقال فيه : فإن قال قائل : قد أنكرتم قول المعتزلة ، والقدرية ، والجهمية والحرورية ، والرافضة ، والمرجئة : فعرفونا قولكم الذى به تقولون .

قيل له : قولنا : التمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث . ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان يقول أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته قائلون ، ولما خالف قوله مجانبون ؛ لأنه الإمام الفاضل الذى أبان الله به الحق عند ظهور الضلال وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيغ الزائغين ، وشك الشاكين .

وذكر الاعتقاد الذى ذكره فى « المقالات » عن أهل السنة ثم احتج على أبواب الأصول مثل « مسألة القرآن » « والرؤية » « والصفات » ثم قال :ـ

(باب ذكر الاستواء).

فإن قال قائل : ما تقولون فى الاستواء : قيل بأن الله مستو على عرشه . كما قال سبحانه : (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ) وقال : (إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ) وقال سبحانه : (بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ) وقال فرعون : (يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا) كذب موسى فى قوله إن الله فوق السموات .

وقال : (ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ) والسموات فوقها العرش وإنما أراد العرش الذى هو على السموات ألا ترى أن الله ذكر السموات فقال : (وَجَعَلَ ٱلۡقَمَرَ فِيهِنَّ نُورٗا) لم يرد أن القمر يملؤهن جميعاً ، وأنه فيهن جميعاً . ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو العرش .

قال وقد قال قائلون : من المعتزلة ، والجهمية ، والحرورية إن معنى قوله (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ) أى استولى ، وملك ، وقهر . والله فى كل مكان ، وجحدوا أن يكون الله على عرشه كما قاله أهل الحق . قال : ولو كان كما قالوا : كان لا فرق بين العرش ، وبين الأرض السابعة السفلى ؛ لأن الله قادر على كل شيء ، وقدر ذلك .

وساق الكلام إلى أن قال : ومما يؤكد لكم أن الله مستو على عرشه دون الأشياء كلها ما نقله أهل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله « ينزل الله إلى سماء الدنيا كل ليلة فيقول هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ حتى يطلع الفجر » ثم ذكر الأحاديث .

وقال تعالى (يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ) قال: وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى إلى السماء . وذكر دلائل . إلى أن قال: كل ذلك يدل على أن الله ليس فى خلقه ولا خلقه فيه ، وأنه عز وجل مستو على عرشه جل وعز وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيراً . جل عما يقول الذين لم يثبتوا له فى وصفهم له حقيقة ، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية ؛ إذ كان كلامهم يؤول إلى التعطيل ، وجميع أوصافهم على النفى فى التأويل : يريدون بذلك فيما زعموا التنزيه ، ونفى التشبيه . فنعوذ بالله من تنزيه يوجب النفى والتعطيل .

وهذا باب واسع لا يحصر فيه كلام العلماء من جميع الطوائف ، وما فى ذلك من الدلائل العقلية والنقلية ، وما يعارض ذلك أيضا من حجج النفاة ، والجواب عنها .

وقد كتبت فى هذا ما يجىء عدة مجلدات وذكرت فيها مقالات الطوائف جميعها ، وحججها الشرعية والعقلية ، واستوعبت ما ذكره الرازى فى كتاب « تأسيس التقديس » « ونهاية العقول » وغير ذلك ؛ حتى أتيت على مذاهب

الفلاسفة المشائين أصحاب أرسطو ، وغير المشائين متقدميهم ومتأخريهم : كأفضل متأخريهم « ابن سينا » وأوحدهم فى زمانه « أبى البركات » وذكرت حججهم . فإنى أعلم أن هذا الباب قد كثر فيه الاضطراب ، وحار فيه طوائف من الفضلاء الأذكياء ، لتعارض الأدلة عندهم . وقررت الأدلة اللفظية الصحيحة وميزت بينها و بين الشبهات الفاسدة ، مع مايجىء فى ضمن ذلك من أصول عظيمة وقواعد جسيمة .

من أولها — وهو من أجل الأمور عند كثير من الناس — من تقرير استدارة الأفلاك . فإنى قررت ذلك ، وذكرت كلام من ذكر إجماع المسلمين على ذلك : مثل ابن المنادى ، وابن حزم ، وابن الجوزى ، وما يتعلق بذلك : من الأمور الحسابية السمعية من الكتاب والسنة ، إلى أمثال ذلك مما يطول وصفه .

وأيضاً لما كنت فى البرج ذكر لى أن بعض الناس علق مؤاخذة على الفتيا « الحموية » وأرسلت إلى ، وقد كتبت فيما بلغ مجلدات ؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله .

والناس يعلمون أنه كان بين الحنبلية ، والأشعرية وحشة ، ومنافرة . وأنا كنت من أعظم الناس تأليفاً لقلوب المسلمين ، وطلباً لاتفاق كلمتهم ، واتباعاً لما أمرنا به من الاعتصام بحبل الله ، وأزلت عامة ما كان فى النفوس من الوحشة ، وبينت لهم أن الأشعرى كان من أجل المتكلمين المنتسبين

إلى الإمام أحمد رحمه الله ونحوه ، المنتصرين لطريقه ، كما يذكر الأشعرى ذلك فى كتبه .

وكما قال أبو إسحاق الشيرازى : إنما نفقت الأشعرية عند الناس بانتسابهم إلى الحنابلة ، وكان أئمة الحنابلة المتقدمين كأبى بكر عبد العزيز ، وأبى الحسن التميمى ، ونحوهما يذكرون كلامه فى كتبهم ، بل كان عند متقدميهم كابن عقيل عند المتأخرين ؛ لكن ابن عقيل له اختصاص بمعرفة الفقه وأصوله ، وأما الأشعرى فهو أقرب إلى أصول أحمد من ابن عقيل وأتبع لها فإنه كلما كان عهد الإنسان بالسلف أقرب كان أعلم بالمعقول والمنقول .

وكنت أقرر هذا للحنبلية ـ وأبين أن الأشعرى ؛ وإن كان من تلامذة المعتزلة ثم تاب . فإنه كان تلميذ الجبائى ، ومال إلى طريقة ابن كلاب ، وأخذ عن زكريا الساجى أصول الحديث بالبصرة ؛ ثم لما قدم بغداد أخذ عن حنبلية بغداد أموراً أخرى ، وذلك آخر أمره كما ذكره هو وأصحابه فى كتبهم .

وكذلك ابن عقيل كان تلميذ ابن الوليد وابن التبان المعتزليين ثم تاب من ذلك . وتوبته مشهورة بحضرة الشريف أبى جعفر . وكما أن فى أصحاب أحمد من يبغض ابن عقيل ويذمه : فالذين يذمون الأشعرى ليسوا مختصين بأصحاب أحمد ، بل فى جميع الطوائف من هو كذلك .

ولما أظهرت كلام الأشعرى — ورآه الحنبلية — قالوا : هذا خير من

كلام الشيخ الموفق ، وفرح المسلمون باتفاق الكلمة . وأظهرت ما ذكره ابن عساكر فى مناقبه أنه لم تزل الحنابلة والأشاعرة متفقين إلى زمن القشيرى ، فإنه لما جرت تلك الفتنة ببغداد تفرقت الكلمة، ومعلوم أن فى جميع الطوائف من هو زائغ ومستقيم .

مع أنى فى عمرى إلى ساعتى هذه لم أدع أحداً قط فى أصول الدين إلى مذهب حنبلى وغير حنبلى ؛ ولا انتصرت لذلك ، ولا أذكره فى كلامى ؛ ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها . وقد قلت لهم غير مرة : أنا أمهل ، من يخالفنى ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلته فأنا أقر بذلك . وأما ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم ، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامة الطوائف .

هذا مع أنى دائماً ومن جالسنى يعلم ذلك منى : أنى من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير ، وتفسيق ، ومعصية ، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التى من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقاً أخرى ، وعاصياً أخرى ، وإنى أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها : وذلك يعم الخطأ فى المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية .

وما زال السلف يتنازعون فى كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا معصية كما أنكر شريح قراءة من قرأ (بل عجبتُ ويسخرون) وقال : ان الله لا يعجب ؛ فبلغ ذلك إبراهيم النخعى

فقال إنما شريح شاعر يعجبه علمه . كان عبد الله أعلم منه وكان يقرأ (بل عجبتُ) .

وكما نازعت عائشة وغيرها من الصحابة فى رؤية محمد صلى الله عليه وسلم ربه ، وقالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، ومع هذا لا نقول لابن عباس ونحوه من المنازعين لها : إنه مفتر على الله . وكما نازعت فى سماع الميت كلام الحى ، وفى تعذيب الميت ببكاء أهله ، وغير ذلك .

وقد آل الشر بين السلف إلى الاقتتال . مع اتفاق أهل السنة على أن الطائفتين جميعاً مؤمنتان ، وأن الاقتتال لا يمنع العدالة الثابتة لهم ؛ لأن المقاتل وإن كان باغيا فهو متأول ، والتأويل يمنع الفسوق .

وكنت أبين لهم أنما نقل لهم عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضاً حق ؛ لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين . وهذه أول مسئلة تنازعت فيها الأمة من مسائل الأصول الكبار وهى مسئلة « الوعيد » فإن نصوص القرآن فى الوعيد مطلقة كقوله (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا) الآية ، وكذلك سائر ما ورد : من فعل كذا فله كذا . فإن هذه مطلقة عامة .

وهى بمنزلة قول من قال من السلف من قال كذا : فهو كذا . ثم الشخص المعين يلتغى حكم الوعيد فيه : بتوبة ، أو حسنات ماحية ، أو مصائب مكفرة ، أو شفاعة مقبولة .

والتكفير هو من الوعيد . فإنه وإن كان القول تكذيباً لما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة . ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة . وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص ، أو سمعها ولم تثبت عنده ، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها ؛ وإن كان مخطئاً .

وكنت دائماً أذكر الحديث الذى فى الصحيحين فى الرجل الذى قال : « إذا أنا مت فأحرقونى ، ثم اسحقونى . ثم ذرونى فى اليم ، فوالله لئن قدر الله علىّ ليعذبنى عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين . ففعلوا به ذلك ، فقال الله له : ما حملك على ما فعلت . قال خشيتك : فغفر له » .

فهذا رجل شك فى قدرة الله ، وفى إعادته إذا ذُرىَ ؛ بل اعتقد أنه لا يعاد . وهذا كفرٌ باتفاق المسلمين ؛ لكن كان جاهلا لا يعلم ذلك ، وكان مؤمناً يخاف الله أن يعاقبه ، فغفر له بذلك .

والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم أولى بالمغفرة من مثل هذا .

فصـــل

ما ذكرتم من لين الكلام ، والمخاطبة بالتى هى أحسن : فأنتم تعلمون أنى من أكثر الناس استعمالا لهذا ؛ لكن كل شىء فى موضعه حسن ؛ وحيث أمر الله ورسوله بالإغلاظ على المتكلم لبغيه وعدوانه على الكتاب والسنة : فنحن مأمورون بمقابلته ؛ لم نكن مأمورين أن نخاطبه بالتى هى أحسن . ومن المعلوم أن الله تعالى يقول : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) فمن كان مؤمناً فإنه الأعلى بنص القرآن .

وقال : (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ) وقال : (إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ * كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي) والله محقق وعده لمن هو كذلك كائناً من كان .

ومما يجب أن يعلم أنه لا يسوغ فى العقل ، ولا الدين طلب رضا المخلوقين لوجهين :

أحدهما : أن هذا غير ممكن . كما قال الشافعى رضى الله عنه: [رضا][1] الناس غاية لا تدرك . فعليك بالأمر الذى يصلحك فالزمه ، ودع ما سواه ولا تعانه .

والثانى : أنا مأمورون بأن نتحرى رضا الله ورسوله . كما قال تعالى :

---

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

(وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ) . وعلينا أن نخاف الله فلا نخاف أحداً إلا الله كما قال تعالى : (فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) .وقال: (فَلَا تَخْشَوُا ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ) وقال : (فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ) (وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ) . فعلينا أن نخاف الله ، ونتقيه فى الناس : فلا نظلمهم بقلوبنا ، ولا جوارحنا ، ونؤدى إليهم حقوقهم بقلوبنا وجوارحنا . ولا نخافهم فى الله فنترك ما أمر الله به ورسوله خيفة منهم .

ومن لزم هذه الطريقة كانت العاقبة له كما كتبت عائشة إلى معاوية : « أما بعد ; فإنه من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه ، وأسخط عليه الناس ، وعاد حامده من الناس ذاماً . ومن التمس رضا الله بسخط الناس رضى الله عنه ، وأرضى عنه الناس » . فالمؤمن لا تكون فكرته وقصده إلا رضا ربه ، واجتناب سخطه والعاقبة له ; ولا حول ولا قوة إلا بالله .

هذا مع أن المرسل فرح بهذه الأمور جوانيه فى الباطن، وكل ما يظهره فإنه مراءاة لقرينه ; وإلا فهما فى الباطن متباينان . وثم أمور تعرفها خاصتهم ; ويكفيك الطيبرسى قد تواتر عنه الفرح والاستبشار بما جرى مع أنه المخاصم ، المغلظ عليه .

وهذا سواء كان أو لم يكن . الأصل الذى يجب اتباعه هو الأول وقول النبى صلى الله عليه وسلم «لا تبدءوهم بقتال وإن أكثبوكم فارموهم بالنبل» . على الرأس والعين، ولم نرم إلا بعد أن قصدوا شرنا وبعد أن أكثبونا ولهذا نفع الله بذلك .

فصـــــل

« ما ذكرتم من أنى أطلب تفويض الحكم إلى شخص معين » فهذا لا يصلح ؛ بل فيه ضرر على ذلك الشخص ، وعلى ، وفساد عام . وذلك أنكم تعلمون عن القاضى «بدر الدين» أنى كنت من أعظم الناس موالاة له ، ومناصرة ، ومعاونة له ، ومدافعة لأعدائه عنه فى أمور متعددة ؛ بل ما أعلم أحدا أكثر فى مخالصة له ، ومعاونة . وذلك لله وحده ، لا لرغبة ؛ ولا لرهبة منى .

وقطعة قوية مما حصل لى من الأذى — بدمشق وبمصر أيضاً — إنما هو بسبب انتصارى له ، ولنوابه : مثل الزرعى ، والتبريزى ، وغيرهما من حاشيته ، وتنويهى بمحاسنه فى مصر أيضاً قد عرفت بذلك فإنه حزب الردى ، وغيره يعادونى على ذلك .

والله يعلم أن منزلته عنـــدى ، ومكانته من قلبى ليست قريبة من منزلة غيره ، فضلا عن أن تكون مثلها . وحاشا لله أن يشبه بدر الدين بمن فرق الله بينه وبينه من وجوه كثيرة زائدة . وفى سنن أبى داود عن عائشة قالت : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن ننزل الناس منازلهم » .

وعندى من أظلم الناس من يقرن بينه وبين غيره فى مرتبة واحدة بالشام ، أو بمصر وما زال بدر الدين مظلوما بمثل هذا من الإقران ، وأنا أعتقد من أعظم ما أتقرب به إلى الله نصره ، وموالاته ، ومعاونته أنتم تعرفون [1] فى هذا خصوصاً بهذه الديار فإنه ينبغى أن تكون معاونته له ومناصرته له أكثر مما كانت بالشام ؛ لأن فى كثير من هؤلاء من النفرة عنه ، والكذب ، والفجور ما ليس فى غيرهم .

فأنا أحب وأختار كل ما فيه علو قدره فى الدنيا والدين ؛ ولا أحب أن أجعله غرضا لسهام الأعداء . بل ما عملت معه ، ومع غيره ، وما أعمل معهم فأجرى فيه على الله الذى يقول : (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) .

ولهذا لما ذكر الطيبرسى القضاة وأجلهم : قلت له إنما دخل فى هذه القضية « ابن مخلوف » وذاك رجل كذاب فاجر قليل العلم والدين . فجعل يتبسم لما جعلت أقول هذا كأنه يعرفه ، وكأنه مشهور بقبح السيرة .

وقلت ما لابن مخلوف والدخول فى هذا ؟ هل ادعى أحد علىَّ دعوى مما يحكم به ؟ أم هذا الذى تكلمت فيه هو من أمر العلم العام ؟ : مثل تفسير القرآن ، ومعانى الأحاديث ، والكلام فى الفقه ، وأصول الدين . وهذه المرجع فيها

---

(١) بياض بالاصل .

إلى من كان من أهل العلم بها ، والتقوى لله فيها ؛ وإن كان السلطان والحاكم من أهل ذلك تكلم فيها من هذه الجهة وإذ عزل الحاكم لم ينعزل ما يستحقه من ذلك كالإفتاء ونحوه ولم يقيد الكلام فى ذلك بالولاية .

وإن كان السلطان والحاكم ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه لم يحل له الكلام فيه ، فضلا عن أن يكون حاكما . وابن مخلوف ليس من أهل العلم بذلك ولا التقوى فيه .

قلت : فأما القاضى بدر الدين فحاشا لله . ذاك فيه من الفضيلة ، والديانة ما يمنعه أن يدخل فى هذا الحكم المخالف لإجماع المسلمين من بضعة وعشرين وجهاً .

قلت ومن أصر على أن هذا الحكم الذى حكم به ابن مخلوف هو حكم شرع محمد صلى الله عليه وسلم : فهو بعد قيام الحجة عليه كافر . فإن صبيان المسلمين يعلمون بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا الحكم لا يرضى به اليهود ، ولا النصارى ، فضلا عن المسلمين! .

وذكرت له بعض الوجوه الذى يعلم بها فساد هذا الحكم ، وهى مكتوبة مع « الشرف محمد » . وكذلك نزهت القاضى « شمس الدين السروجى » عن الدخول فى مثل هذا الحكم .

وقلت له أنتم ما كان مقصودكم الحكم الشرعى ، وإنما كان مقصودكم دفع

ما سمعتوه من تهمة الملك ، ولما علمت الحكام أن فى القضية أمر الملك أحجموا وخافوا من الكلام خوفاً يعذرهم الله فيه ، أولا يعذرهم . لكن لولا هذا لتكلموا بأشيـــاء . ولو كان هذا الحكم شاذا أو فيه غرض لذى سيف لكان عجائب .

فقالوا يامولانا من يتكلم فى أمر الملك . نحن ما نتكلم . دعنا من الكلام فى الملك . فقلت : أيها النائم ! أخليكم من الملك ؟ ! وهذه الفتنة التى قد ملأتم بهـا الدنيا هل أثارها إلا ذلك ؟ ! ونحن قد سمعنا هذا بدمشق . لكن ما اعتقدنا أن عاقلا يصدق بذلك .

وهؤلاء القوم بعد أن خرج من أنفسهم تهمة الملك إذا ذكر لهم بعض ما يقوله المنازعون لى يستعظمونه جدا ، ويرون مقابلة قائلها بأعظم العقوبة فإن الله سبحانه يقول : (هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِـــيدٗا) . فيعلم أنى لو أطلب هذا ذهبت الطيور بى ، ويبدر الدين كل مذهب ، وقيل إن بيننا فى الباطن اتفاقات . فأنا أعمل معه ما أرجو جزاءه من الله ، وهو يعمل بموجب دينه .

وأيضاً « فبدر الدين » لا يحتمل من كلام الناس وأذاهم — ما يفعله مثل هؤلاء — رجل له منصب ، وله أعداء وأنا - ولا حول ولا قوة إلا بالله — فقد فعلوا غاية ما قدروا عليه ، وما بقى إلا نصر الله الذى وعد به رسوله والذين آمنوا فى الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد .

وأيضاً فيعلم أن هذا إما أن يتعلق بالحاكم أولا فإن تعلق به لم يكن للخصم المدعى عليه أن يختار حكم حاكم معين ؛ بل يجب إلى من يحكم بالعلم والعدل ؛ وإن لم يتعلق بالحاكم فذاك أبعد.

وأيضا فأنا لم يدع على دعوى يختص بها الحاكم من الحدود والحقوق : مثل قتل ، أو قذف ، أو مال ، ونحوه ؛ بل فى مسائل العلم الكلية : مثل التفسير ، والحديث ، والفقه ، وغير ذلك. وهذا فيه ما اتفقت عليه الأمة وفيه ما تنازعت فيه. والأمة إذا تنازعت — فى معنى آية ، أوحديث ، أو حكم خبرى ، أو طلبي — لم يكن صحة أحـــد القولين ، وفساد الآخر ثابتا بمجرد حكم حاكم ؛ فإنه إنما ينفذ حكمه فى الأمور المعينة دون العامة.

ولو جاز هذا لجاز أن يحكم حاكم بأن قوله تعالى : (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ) هو الحيض والأطهار ويكون هـــذا حكماً يلزم جميع الناس قوله ، أو يحكم بأن اللمس فى قوله تعالى : (أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ) هو الوطء ؛ والمباشرة فيما دونه ، أو بأن الذى بيده عقدة النكاح هو الزوج ، أو الأب ، والسيد. وهذا لا يقوله أحد.

وكذلك الناس إذا تنازعوا فى قوله : (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) فقال : هو استواؤه بنفسه وذاته فوق العرش ، ومعنى الاستواء معلوم ، ولكن كيفيته مجهولة. وقال قوم : ليس فوق العرش رب ، ولا هناك شيء أصلا. ولكن

معنى الآية : أنه قدر على العرش ، ونحو ذلك . لم يكن حكم الحاكم لصحة أحد القولين وفساد الآخر مما فيه فائدة .

ولو كان كذلك لكان من ينصر القول الآخر يحكم بصحته إذ يقول : وكذلك باب العبادات : مثل كون مس الذكر ينقض أولا ، وكون العصر يستحب تعجيلها أو تأخيرها ، والفجر يقنت فيه دائما أولا أو يقنت عند النوازل ونحو ذلك .

والذى على السلطان فى مسائل النزاع بين الأمة أحد أمرين . إما أن يحملهم كلهم على ما جاء به الكتاب ، والسنة ، واتفق عليه سلف الأمة . لقوله تعالى : (فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ) .
وإذا تنازعوا فَهِمَ كلامهم : إن كان ممن يمكنه فهم الحق فإذا تبين له ما جاء به الكتاب والسنة دعا الناس إليه ، وأن يقر الناس على ما هم عليه . كما يقرهم على مذاهبهم العملية .

فأما إذا كانت البدعة ظاهرة — تعرف العامة أنها مخالفة للشريعة — كبدعة الخوارج ، والروافض والقدرية ، والجهمية . فهذه على السلطان إنكارها . لأن علمها عام . كما عليه الإنكار على من يستحل الفواحش ، والخمر ، وترك الصلاة ، ونحو ذلك .

ومع هذا فقد يكثر أهل هذه الأهواء فى بعض الأمكنة ، والأزمنة ، حتى

يصير بسبب كثرة كلامهم مكافئا ـ عند الجهال ـ لكلام أهل العلم والسنة حتى يشتبه الأمر على من يتولى أمر هؤلاء فيحتاج حينئذ إلى من يقوم بإظهار حجة الله ، وتبيينها حتى تكون العقوبة بعد الحجة .

وإلا فالعقوبة قبل الحجة ليست مشروعة : قال تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) . ولهذا قال الفقهاء فى البغاة إن الإمام يراسلهم فإن ذكروا شبهة بينها ، وإن ذكروا مظلمة أزالها ، كما أرسل على ابن عباس إلى الخوارج فناظرهم حتى رجع منهم أربعة آلاف، وكما طلب عمر بن عبد العزيز دعاة القدرية والخوارج ، فناظرهم حتى ظهر لهم الحق ، وأقروا به ؛ ثم بعد موته نقض غيلان القدرى التوبة فصلب .

وأما إلزام السلطان فى مسائل النزاع بالتزام قول بلا حجة من الكتاب والسنة : فهذا لا يجوز باتفاق المسلمين ، ولا يفيد حكم حاكم بصحة قول دون قول فى مثل ذلك ؛ إلا إذا كان معه حجة يجب الرجوع إليها ، فيكون كلامه قبل الولاية وبعدها [سواء] وهذا بمنزلة الكتب التى يصنفها فى العلم .

نعم الولاية قد تمكنه من قول حق ونشر علم قد كان يعجز عنه بدونها ؛ وباب القدرة والعجز غير باب الاستحقاق وعدمه . نعم للحاكم إثبات ما قاله زيد أو عمرو ، ثم بعد ذلك إن كان ذلك القول مختصاً به كان مما يحكم فيه الحكام؛

وإن كان من الأقوال العامة كان من باب مذاهب الناس . فأما كون هذا القول ثابتا عند زيد ببينة ، أو إقرار ، أو خط : فهذا يتعلق بالحكام .

ولا ريب أن مثل « بدر الدين» من أعدل الناس وأحبهم فى أهل الصدق والعدل ومن أشد النـاس بغضاً لشهود الزور ، ولو كان متمكناً منهم لعمل أشياء ، فهذا لو احتيج فيه إلى مثل « بدر الدين » لكان هو الحاكم الذى ينبغى أن يتولاه ، دون من هو مشهور بالفجور .

لكن هذه المحاضر التى عندهم ما تسـاوى مدادها ، وهم يعرفون كذبها وبطلانها ، وأنا لا أكره المحاققة عليهـا عنده ليثبت عنده الحق دون الباطل ؛ فإن كان يجيب إلى ذلك فيا حبذا لـكنى أخاف أن يحصل له أذى فىَّ بالقدح فى بعض الناس . فهو يستخير الله فيما يفعله والله يخير له فى جميع الأمور .

بل أختـار أنا وغيرى المحاققة على ذلك عنـــد بعض نوابه كالقاضى « جمال الدين الزرعى » فإنه من عدول القضاة وإلا « فبدر الدين » أجل قدراً من أن يكلف ذلك لو كنت محتاجاً إلى ذلك . فأما : والأمر ظهر عند الخاصة والعامة فلا يحتاج إليه كما قلت « للطيبرسى » : الـكتاب من السلطان الذى كتب على لسان السلطان، وأخبر عن ذلك بجميع ما أخبر من الـكذب ومخالفة الشريعة: أمور عظيمة بنحو عشرة أوجه والـكتاب الذى كتب على لسان « غازان » كان أقرب إلى الشريعة من هذا الـكتاب الذى كتب على لسان السلطان . وسواء

بأن فعل ذلك أو لم يفعله فإنى أعتقد ، وأدين الله بأن نصره ومعاونته على البر والتقوى ، وعلى نفوذ صدقه وعدله ، دون كذب الغير وظلمه ؛ وعلى رفع قدره على الغير من أعظم الواجبات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وقد أرسل إلىَّ الشيخ « نصر » يعرض على إن كنت أختار إحضار المحاضر لأتمكن من القدح فيها .

فقلت له فى الجواب : هى أحقر وأقل من أن يحتاج دفعها إلى حضورها فإنى قد بينت بضعة وعشرين وجهاً أن هذا الحاكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين : أهل المذاهب الأربعة وغيرهم .

فصـــــل

ومما ينبغى أن تعلمه : أن القوم مستضعفون عن المحـاقة إلى الغاية — ابن مخلوف ، وغيره — وقد أداروا الرأى بينهم وعلموا أنهم عند المحاقة مقهورون متهوكون .

والطيبرسى طلب منى غير مرة ترك المحاقة. فقلت له : أنا ما بغيت على أحد ولا قلت لأحد : وافقنى على اعتقادى ، وإلا فعلت بك ، ولا أكرهت أحدا بقول ولا عمل ؛ بل ما كتبت فى ذلك شيئاً قط إلا أن يكون جواب استفتاء بعد إلحاح السائل واحتراقه ، وكثرة مراجعته ، ولا عادتى مخاطبة الناس فى هذا ابتداء .

وهؤلاء هم الذين دعوا الناس إلى ما دعوهم إليه ، وأكرموهم عليه : فيبينون للناس ماالذىأمروهم به ، وما الذى نهوهم عنه . فإن كانوا أمروهم بما أمرهم الله به ورسوله : فالسمع والطاعة لله ولرسوله ولمن أمر بما أمر الله به ورسوله . وإن كانوا أمروا بحق وباطل ، ونهوا عن حق وباطل ، وأمروا ونهوا عن أمور لا يعرفون حقيقتها . كانوا بذلك من الجاهلين الظالمين ، وكان الحاكم بذلك من القاضيين اللذين فى النار ، ولم تجز طاعتهم فى ذلك بل تحرم .

وأنا لو شئت المحاققة كانت أمور عظيمة ، لكن من أنكر شيئاً مما قلته فليقل : إنى أنكر كذا وكذا ويكتب خطه بما أنكره ، ويوجه إنكاره له ، وأنا أكتب خطى بالجواب ويعرض الكلامان على جميع علماء المسلمين — شرقاً وغرباً — وأنا قائل ذلك . وقد قلت قبل ذلك بدمشق : هذه الإنكارات المجملة لا تفيد شيئاً بل من أنكر شيئاً فليكتب خطه بما أنكره ، وبحجته ، وأنا أكتب خطى بجواب ذلك ويرى أهل العلم والإيمان الكلامين فهذا هو الطريق فى الأمور العامة .

وأما الألفاظ التى لا تكتب فيكثر فيها التخليط ، والزيادة ، والنقصان ، كما قد وقع ، وقد قلت فيما قلته للطيبرسى : هذا الأمر الذى عملتموه فساد فى ملتكم ودولتكم وشريعتكم والكتاب « السلطانى » الذى كتب على لسان السلطان فيه من الكذب عليكم ومخالفة الشريعة أمور كثيرة تزيد على عشرة أوجه .

وكتاب « غازان » الذى قرئ على منبر الشام أقرب إلى شريعة الإسلام من هذا الذى كتب على لسان سلطان المسلمين ، وقرئ على منابر الإسلام . فإذا كان بحضورهم يكتب على الكذب عليكم وعلى القضاة ويبدل دين الإسلام فكيف فيما سوى ذلك مما غاب عنكم ؟ وكذلك أرسلت مع الفتاح إلى نائب السلطان أقول هذا الاعتقاد عندكم وهو الذى بحثه علماء الشام فمن كان منكرا منه شيئاً فليبينه .

ومما يجب أن يعلم أن الذى يريد أن ينكر على الناس ليس له أن ينكر إلا بحجة وبيان ، إذ ليس لأحد أن يلزم أحدا بشىء ، ولا يحظر على أحد شيئاً بلا حجة خاصة ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم المبلغ عن الله . الذى أوجب على الخلق طاعته فيما أدركته عقولهم ، وما لم تدركه ، وخبره مصدق فيما علمناه ، وما لم نعلمه ، وأما غيره إذا قال هذا صواب أو خطأ ، فإن لم يبين ذلك بما يجب به اتباعه ، فأول درجات الإنكار أن يكون المنكر عالماً بما ينكره ، وما يقدر الناس عليه ، فليس لأحد من خلق الله كائناً من كان أن يبطل قولا أو يحرم فعلا إلا بسلطان الحجة وإلا كان ممن قال الله فيه : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِى صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ) وقال فيه : (ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) .

هذا وأنا فى سعة صدر لمن يخالفنى ، فإنه وإن تعدى حدود الله فى بتكفير ، أو تفسيق ، أو افتراء أو عصبية جاهلية : فأنا لا أتعدى حدود الله فيه . بل أضبط ما أقوله ، وأفعله ، وأزنه بميزان العدل ، وأجعله مؤتما بالكتاب الذى أنزله الله ، وجعله هدى للناس ، حاكما فيما اختلفوا فيه . قال الله تعالى : (كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ) . وقال تعالى : (فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِى شَىۡءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ

وَٱلرَّسُولِ) الآية . وقال تعالى (لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلۡقِسۡطِ) .

وذلك أنك ما جزيت من عصى الله فيك بمثل أن تطيع الله فيه (إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ) . وقال تعالى : (وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـًٔاۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ مُحِيطٞ) .

وإن أرادوا أن ينكروا بما شاءوا من حجج عقلية أوسمعية فأنا أجيبهم إلى ذلك كله وأبينه بيانا يفهمه الخاص والعام أن الذى أقوله : هو الموافق لضرورة العقل والفطرة ، وأنه الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول ، وصحيح المنقول ، فلو كنت أنا المبتدئ بالإنكار، ، والتحديث بمثل هذا : لكانت الحجة متوجهة عليهم ، فكيف إذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار (وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ) الآيتين (وَلَقَدۡ سَبَقَتۡ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلۡمُرۡسَلِينَ * إِنَّهُمۡ لَهُمُ ٱلۡمَنصُورُونَ * وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلۡغَٰلِبُونَ) (إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ) .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وعلى سائر الجماعة وتخص « بدر الدين » بأكرم تحية ، وسلام ، وتوقفه على هذه الأوراق إن شئت ؛ فإنه كان يقول فى بعض الأمور : ما عن المحبوب . سر محجوب ، وبشر بكل

ما يسرّ الله به عبـاده المؤمنين ، وينتقم به من الـكافرين والمنافقين ؛ فإنى أعرف جملا ممـا يتجرعه هو وذووه من أهل التروس بالباطل من ذوى الكذب والمحال .

والله ناصر دينه ، وناصر عباده المؤمنين على مناوئيهم بالباطل لـكن ليس هذا موضع الإخبار بتفاصيل سارة .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال شيخ الإسلام :-

رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له .

ونشهد أن لا إله إلا الله .

ونشهد أن محمداً عبده ورسوله — صلى الله عليه وسلم تسليما .

أما بعد : فقد وصلت ورقتك التى ذكرت فيها إخبارك الشيخ باجتماع الرسول بى ، وما أخبرته من الكلام ، وأن الشيخ قال : « اعلم أنى والله قد عظم عندى كيف وقعت الصورة على هذا ، إلى آخره .

وأنه قال : تجتمع بالشيخ وتتفق معه — على ما يراه هو ويختاره . إن يكن كما قلت ، أو غيره - فتسلم عليه ، وتقول له : أما هذه القضية ليس لى فيها غرض معين أصلا ، ولست فيها إلا واحداً من المسلمين . لى مالهم ، وعلى ما عليهم ،

وليس لى ولله الحمد حاجة إلى شيء معين يطلب من المخلوق ، ولا فى ضرر يطلب زواله من المخلوق ، بل أنا فى نعمة من الله سابغة ورحمة عظيمة أعجز عن شكرها .

ولكن على أن أطيع الله ورسوله ، وأطيع أولى الأمر إذا أمرونى بطاعة الله ، فإذا أمرونى بمعصية الله فلا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . هكذا دل عليه «الكتاب» و«السنة» واتفق عليه «أئمة الأمة» قال الله تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) .

وقد ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا طاعة لمخلوق فى معصية الله» « إنما الطاعة فى المعروف » وأن أصبر على جور الأئمة ، وأن لا أخرج عليهم فى فتنة ، لما فى الصحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من رأى من أميره شيئاً يكرهه ، فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة قيد شبر فمات فميتته جاهلية» .

ومأمور أيضاً مع ذلك أن أقول : أو أقوم : بالحق حيثما كنت ؛ لا أخاف فى الله لومة لائم ، كما أخرجا فى الصحيحين عن عبادة بن الصامت قال : « بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فى يسرنا وعسرنا ، ومنشطنا ومكرهنا ، وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ، وأن

نقول — أو نقوم — بالحق حيثما كنا لا نخاف فى الله لومة لائم » . فبايعهم على هذه « الأصول الثلاثة الجامعة » وهى الطاعة فى طاعة الله ؛ وإن كان الآمر ظالماً ، وترك منازعة الأمر أهله ، والقيام بالحق بلا مخافة من الخلق .

والله سبحانه قد أمر فى كتابه عند تنازع الأمة بالرد إلى الله ورسوله ؛ لم يأمر عند التنازع إلى شيء معين أصلا . وقد قال الأئمة : إن أولى الأمر صنفان العلماء ، والأمراء . وهذا يدخل فيه مشايخ الدين ، وملوك المسلمين : كل منهم يطاع فيما إليه من الأمر . كما يطاع هؤلاء بما يؤمرون به من العبادات ، ويرجع إليهم فى معانى القرآن ، والحديث ، والإخبار عن الله ؛ وكما يطاع هؤلاء فى الجهاد ، وإقامة الحد ، وغير ذلك : مما يباشرونه من الأفعال التى أمرهم الله بها .

وإذا اتفق هؤلاء على أمر فإجماعهم حجة قاطعة فإن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة ، وإن تنازعوا فالمرد إلى الكتاب والسنة .

وهذه القضية قد جرى فيها ما جرى مما ليس هذا موضع ذكره . وكنت تبلغنى بخطابك وكتابك عن الشيخ ما تبلغنى . وقد رأيت وسمعت موافقتى على كل ما فيه طاعة الله ورسوله ، وعدم التفاتى إلى المطالبة بحظوظى ، أو مقابلة من يؤذينى ، وتيقنت هذا منى ، فما الذى يطلب من المسلم فوق هذا ، وأشرت بترك المخافة ولين الجانب ، وأنا مجيب إلى هذا كله .

فجاء الفتاح أولا فقال : يسلم عليك النائب . وقال : إلى متى يكون المقام

فى الحبس ؟ . أما تخرج ؟ هل أنت مقيم على تلك الكلمة أم لا ؟ . وعلمت أن الفتاح ليس فى استقلاله بالرسالة مصلحة ، لأمور لا تخفى . فقلت له : سلم على النائب وقل له أنا ما أدرى ما هـــذه الكلمة ؟ وإلى الساعة لم أدر على أى شيء حبست ؟ ولا علمت ذنبي ؟ . وأن جواب هذه الرسـالة لا يكون مع خدمتك ؛ بل يرسل من ثقاته ـ الذين يفهمون ويصدقون ـ أربعة أمراء . ليكون الكلام معهم مضبوطاً عن الزيادة والنقصان . فأنا قد علمت ما وقع فى هذه القصة من الأكاذيب .

فجاء بعد ذلك الفتاح ومعه شخص ما عرفتـه ، لـكن ذكر لى أنه يقال له علاء الدين الطيبرسى ، ورأيت الذين عرفوه أثنوا عليه بعد ذلك خيراً،وذكروه بالحسنى ؛ لـكنه لم يقل ابتداء من الـكلام : ما يحتمل الجواب بالحسنى ! فلم يقل الـكلمة التى أنـكرت : كيت ، وكيت ! ولا استفهم هل أنت مجيب إلى كيت ، وكيت ؟ ! .

ولو قال ما قال : ـ من الـكذب علىّ والـكفر ، والمجادلة ـ على الوجه الذى يقتضى الجواب بالحسنى لفعلت ذلك ، فإن الناس يعلمون أنى من أطول الناس روحاً ، وصبرا على مر الكلام ، وأعظم الناس عدلا فى المخاطبة لأقل الناس ؛ دع (لولاة)[1] الامور

لـكنه جاء مجيء المـكره على أن أوافق إلى ما دعا إليه ، وأخرج درجاً فيـه

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (ولاة) .

من الكذب ، والظلم ، والدعاء إلى معصية الله ، والنهى عن طاعته ما الله به عليم وجعلت كلما أردت أن أجيبه ، وأحمله رسالة يبلغها لا يريد أن يسمع شيئاً من ذلك ويبلغه ، بل لا يريد إلا ما مضمونه الإقرار بما ذكر والتزام عدم العود إليه

والله تعالى يقول : (وَلَا تُجَـٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ) . فمتى ظلم المخاطب لم نكن مأمورين أن نجيبه بالتى هى أحسن بل قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه —لعروة بن مسعود بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم لما قال : إنى لأرى أوباشاً من الناس خليقاً أن يفروا ، ويدعوك — امصص بظر اللات ! أنحن نفر عنه ، وندعه ؟!

ومعلوم أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين من كانوا . وقد قال تعالى : (وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ) . فمن كان مؤمناً فهو الأعلى كائناً من كان . ومن حاد الله ورسوله فقد قال تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَـٰٓئِكَ فِى ٱلۡأَذَلِّينَ) .

وأنا ، أو غيرى من أى القسمين كنت فإن الله يعاملنى وغيرى بما وعده فإن قوله الحق (وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ) فقلت له فى ضمن الكلام : الحق فى هذه القصة ليس لى ؛ ولكن لله ولرسوله ولسائر المؤمنين من شرق الأرض إلى غربها . وأنا لا أعنى تبديل الدين وتغييره ؛ وليس لأجلك ؛ أو أجل غيرك أرتد عن دين الإسلام : وأقر بالكفر ، والكذب ، والبهتان . راجعاً عنه أو موافقاً عليه .

ولمـا رأيته يلح فى الأمر بذلك أغلظت عليه فى الكلام . وقلت دع هذا الفشار ، وقم ، رح فى شغلك . فأنا ما طلبت منكم أن تخرجونى ـ وكانوا قد أغلقوا الباب القائم الذى يدخل منه إلى الباب المطبق ـ فقلت أنا افتحوا لى الباب حتى أنزل يعنى فرغ الكلام .

وجعل غير مرة يقول لى : أتخالف المذاهب الأربعة فقلت : أنا ما قلت : إلا ما يوافق المذاهب الأربعة ، ولم يحكم على أحد من الحكام إلا ابن مخلوف وأنت كنت ذلك اليوم حاضرا .

وقلت له أنت وحدك تحكم ، أو أنت وهؤلاء . فقال : بل أنا وحدى فقلت له : أنت خصمى . فكيف تحكم علىّ ؟ فقال : كذا ، ومد صوته ، وانزوى إلى الزاوية . وقال : قم . قم . فأقامونى ، وأمروا بى إلى الحبس ثم جعلت أقول : أنا وإخوتى غير مرة : أنا أرجع ، وأجيب ، وإن كنت أنت الحاكم وحدك . فلم يقبل ذلك منى .

فلما ذهبوا بى إلى الحبس حكم بمـا حكم به ، وأثبت ما أثبت ، وأمر فى الكتاب السلطانى بما أمر به فهل يقول أحد من اليهود ، أو النصارى ، دع المسلمين إن هذا حبس بالشرع ، فضلا عن أن يقال : شرع محمد بن عبد الله . وهذا مما يعلم الصبيان الصغار بالاضطرار من دين الإسلام أنه مخالف لشرع محمد بن عبد الله .

وهذا الحاكم هو وذووه دائما يقولون فعلنا ما فعلنا بشرع محمد بن عبد الله .

وهذا الحكم مخالف لشرع الله ـ الذى أجمع المسلمون عليه ـ من أكثر من عشرين وجها .

ثم النصارى فى حبس حسن : يشركون فيه بالله ، ويتخذون فيه الكنائس فياليت حبسنا كان من جنس حبس النصارى ! وياليتنا سوينا بالمشركين ، وعباد الأوثان ! بل لأولئك الكرامة ولنا الهوان . فهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بهذا .

وبأى ذنب حبس إخوتى فى دين الإسلام غير الكذب والبهتان ومن قال : إن ذلك فعل بالشرع فقد كفر بإجماع المسلمين .

وقلت له فى ضمن الكلام أنت لو ادعى عليك رجل بعشرة دراهم ، وأنت حاضر فى البلد ، غير ممتنع من حضور مجلس الحاكم لم يكن للحاكم أن يحكم عليك فى غيبتك هذا فى الحقوق فكيف بالعقوبات التى يحرم فيها ذلك بإجماع المسلمين .

ثم هذا الرجل قد ظهر كذبه غير مرة . ذلك اليوم كذب على فى أكثر ما قاله ، وهذه الورقة التى أمر بكتابتها أكثرها كذب ، والكتاب السلطانى الذى كتب بأمره مخالف للشريعة من نحو عشرة أوجه ، وفيه من الكذب على المجالس الذى عقد أمور عظيمة قد علمها الخاص والعام . فإذا كان الكتاب

الذى كتب على لسان السلطان ، وقرئ على منابر الإسلام أخبر فيه عن أهل المجلس : من الأمراء ، والقضاة بما هو من أظهر الكذب والبهتان ؛ فكيف فيما غاب عنهم .

قلت وهو دائماً يقول عنى : إنى أقول إن الله فى زاوية ولد ولداً ، وهذا كله كذب . وشهرته بالكذب ، والفجور يعلمه الخاص والعام.فهل يصلح مثل هذا أن يحكم فى أصول الدين ومعانى الكتاب والسنة وهو لا يعرف ذلك ؟ ! ورأيته هنا يتبسم تبسم العارف بصحة ما قلته فكأن سيرة هذا الحاكم مشهورة بالشر بين المسلمين .

وأخذ يقول لى : هذه المحاضر ، ووجدوا بخطك ، فقلت أنت كنت حاضراً ذلك اليوم . هل أرانى أحد ذلك اليوم خطاً ، أو محضراً ؟ أو قيل لى شهد عليك بكذا ، أو سمع لى كلام ؛ بل حين شرعت أحمد الله وأثنى عليه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » منعونى من حمد الله . وقالوا : لا تحمد الله ، بل أجب .

فقلت لابن مخلوف : ألك أجيب ، أو لهذا المدعى ؟ وكان كل منهما قد ذكر كلاماً أكثره كذب . فقال : أجب المدعى . فقلت : فأنت وحدك تحكم ، أو أنت وهؤلاء القضاة ، فقال : بل أنا وحدى . فقلت : فأنت خصمى فكيف يصح حكمك علىّ ، فلِمَ تطلب منى الاستفسار عن وجه المخاصمة ؟ ؛ فإن هذا كان

خصما : من وجوه متعددة معروفة عند جميع المسلمين . ثم قلت : أما ما كان بخطى فأنا مقيم عليه .

وأما المحاضر : فالشهود فيها فيهم من الأمور القادحة فى شهادتهم وجوه متعددة تمنع قبول شهادتهم بإجماع المسلمين ، والذى شهدوا به فقد علم المسلمون خاصتهم وعامتهم بالشام وغيره ضد ماشهدوا به .

وهذا القاضى « شرف الدين » بن المقدسى قد سمع منه الناس العدول أنه كان يقول أنا على عقيدة فلان حتى قبل موته بثلاث دخلت عليه فيما يرى مع طائفة فقال قدامهم : أنا أموت على عقيدتك يا فلان ؛ لست على عقيدة هؤلاء يعنى الخصوم ، وكذلك القاضى شهاب الدين الخولى غير مرة يقول : فى قفاك أنا على عقيدته.

والقاضى « إمام الدين » قد شهد على العدول أنه قال ما ظهر فى كلامه شىء ومن تكلم فيه عزرته . وقال لى فى أثناء كلامه : فقد قال بعض القضاة : إنهم أنزلوك عن الكرسى . فقلت : هذا من أظهر الكذب الذى يعلمه جميع الناس مع ما أنزلت من الكرسى قط ولا استتابنى أحد قط عن شىء ولا استرجعنى .

وقلت قد وصل إليكم المحضر الذى فيه خطوط مشايخ الشام ، وسادات الإسلام — والكتاب الذى فيه كلام الحكام : الذين هم خصومى كجمال الدين المالكى ، وجلال الدين الحنفى ، وما ذكروا فيه مما يناقض

هذه المحاضر . وقول المـالـكى ما بلغنى قط أنه استتيب ، ولا منع من فتيا ، ولا أنزل ، ولا كذا ، ولا كذا . ولا ثبت عليه عندى قط شىء يقدح فى دينه وكذلك قول سائر العلماء والحكام فى غيبتى .

وأما الشهادات ففيها أمور عظيمة فتدبروها فكيف وشهود المحضر فيهم من موانع الشهادة أمور تقال عند الحاجة ! !

فصل معترض

ذكرت فى ورقتك أنك قلت للشيخ : فى نفسى أن تطلب لى المحاضر حتى ينظر هو فيها . فإن كان له دافع وإلا فالجماعة كلهم معذورون ؛ وهذا مما لا حاجة إليه أصلا ، وهذه المحاضر أقل وأحقر من أن يحتاج الرد عليها إلى حضرتها ، فإنى قد بينت ـ ببضع وعشرين وجهاً : أن هذا الحكم خارج عن شريعة الإسلام بإجماع المسلمين : المذاهب الأربعة ، وسائر أئمة الدين .

وقلت للرسول : ما لابن مخلوف ونحوه فى أن يتعرض إلى علم الدين الذى غيره أعلم به منه : مثـــل تفسير القرآن ، وأحاديث النبى صلى الله عليه وسلم ، ومقالات السلف ، وأصول الدين التى لا يعرفها ، وهذه الأمور إنمـا يرجع فيها إلى من يعرفها ، فإن كان السلطان ، أو نائبه الحاكم يعرفها كان فى ذلك كسائر العارفين بهـا ، وإلا فلا أمر لهم فيهـا ؛ كما لا يراجع فى الاستفتاء إلا من يحسن الفتيـا .

وقلت له أنا لم يصدر منى قط إلا جواب مسائل ، وإفتـــاء مستفت ، ما كاتبت أحداً أبداً ، ولا خاطبته فى شىء من هذا ؛ بل يجيئنى الرجل المسترشد المستفتى بما أنزل الله على رسوله ، فيسألنى مع بعده ؛ وهو محترق على طلب الهدى

أفيسعنى فى دينى أن أكتمه العلم . وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : « من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار »؟!.

وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ أفعلى أمرك أمتنع عن جواب المسترشد لأكون كذلك ؟ وهل يأمرنى بهذا السلطان ، أو غيره من المسلمين؟ .

ولكن أنتم ما كان مقصودكم إلا دفع أمر الملك لما بلغكم من الأكاذيب ، فقال يا مولانا : دع أمر الملك . أحد ما يتكلم[1] فى الملك . فقلت : « إيه » الساعة ما بقى أحد يتكلم فى الملك ! وهل قامت هذه الفتنة إلا لأجل ذلك؟ ونحن سمعنا — بهذا — ونحن بالشام أن المثير لها تهمة الملك ، لكن ما اعتقدنا أن أحدا يصدق هذا .

وذكرت له أن هذه القصة ليس ضررها علىَّ ، فإنى أنا من أى شيء أخاف ؟ ! إن قتلت كنت من أفضل الشهداء ، وكان ذلك سعادة فى حق : يترضى بها علىّ إلى يوم القيامة ، ويلعن الساعى فى ذلك إلى يوم القيامة ، فإن جميع أمة محمد يعلمون أنى أقتل على الحق الذى بعث الله به رسوله . وإن حبست فوالله إن حبسى لمن أعظم نعم الله على ، وليس لى ما أخاف الناس عليه : لا مدرسة ، ولا إقطاع ، ولا مال ولا رئاسة ، ولا شيء من الأشياء .

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب (ما أحد يتكلم) .

ولكن هذه القصة ضررها يعود عليكم : فإن الذين سعوا فيها من الشام أنا أعلم أن قصدهم فيها كيدكم ، وفساد ملتكم ، ودولتكم . وقد ذهب بعضهم إلى بلاد التتر ، وبعضهم مقيم هناك . فهم الذين قصدوا فساد دينكم ودنيا كم وجعلونى إماما بالتستر ؛ لعلمهم بأنى أواليكم ، وأنصح لكم ، وأريد لكم خير الدنيا والآخرة . والقضية لها أسرار كلما جاءت تنكشف . وإلا فأنا لم يكن بينى وبين أحد بمصر عداوة ، ولا بغض ، وما زلت محبالهم . مواليالهم : أمرائهم ، ومشايخهم ، وقضاتهم .

فقال لى فما الذى أقوله لنائب السلطان ؟ فقلت : سلم عليه و بلغه كل ما سمعت . فقال : هذا كثير .

فقلت : ملخصه أن الذى فى هذا الدرج أكثره كذب . وأما هذه الكلمة « استوى حقيقة » فهذه قد ذكر غير واحد من علماء الطوائف ـ المالكية ، وغير المالكية ـ أنه أجمع عليها أهل السنة والجماعة ؛ وما أنكر ذلك أحد من سلف الأمة ولا أئمتها . بل ما علمت عالما أنكر ذلك . فكيف أترك ما أجمع عليه أهل السنة ، ولم ينكره أحد من العلماء .

وأشرت بذلك إلى أمور : منها ما ذكره الإمام « أبو عمر الطلمنكى » وهو أحد أئمة المالكية قبل الباجى ، وابن عبد البر ، وهذه الطبقة . قال : وأجمع المسلمون من أهل السنة أن معنى (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ) ونحو ذلك من القرآن : أن ذلك علمه وأن الله فوق السموات بذاته مستو على عرشه كيف شاء . وقال

أيضاً : قال أهل السنة فى قول الله (ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ) : إن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز .

وقال أبو عبد الله « القرطبي » صاحب التفسير المشهور فى قوله تعالى : (ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ) قال : هذه « مسألة الاستواء » للعلماء فيها كلام ، وأجزاء ؛ وقد بينا أقوال العلماء فيها فى كتاب «الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى» وذكرنا فيها أربعة عشر قولا . إلى أن قال : وقد كان السلف الأول رضى الله عنهم لا يقولون بنفى الجهة ، ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى . كما نطق به كتابه ، وأخبرت رسله . قال : ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة . وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته ؛ وإنما جهلوا كيفية الاستواء : فإنه لا تعلم حقيقته . كما قال مالك « الاستواء معلوم » يعنى فى اللغة ، والكيف مجهول ، والسؤال عن هذا بدعة . وكذا قالت أم سلمة رضى الله عنها .

وقال هذا الشيخ المشهور بمصر وغيرها فى كتاب « شرح الأسماء » قال : وذكر الإمام أبو بكر محمد بن الحسن الحضرمى القيروانى الذى له الرسالة التى سماها « برسالة الأسماء إلى مسألة الاستواء » لما ذكر اختلاف المتأخرين فى الاستواء ـ قول « الطبرى » يعنى أبا جعفر صاحب التفسير الكبير ، وأبى محمد بن أبى زيد ، والقاضى عبد الوهاب ، وجماعة من شيوخ الحديث ، والفقه .

قال : وهو ظاهر بعض كتب القاضى أبى بكر « وأبى الحسن » يعنى

الأشعرى ، وحكاه عنه يعنى القاضى أبا بكر القاضى عبد الوهاب أيضا : وهو أنه سبحانه مستو على العرش بذاته . وأطلقوا فى بعض الأماكن فوق عرشه . قال الإمام أبو بكر وهو الصحيح الذى أقول به ؛ من غير تحديد ، ولا تمكن فى مكان ، ولا كون فيه ، ولا مماسة .

قال الشيخ أبو عبد الله : هذا قول القاضى أبى بكر فى « كتاب تمهيد الأوائل » له وقاله الأستاذ أبو بكر بن فورك فى « شرح أوائل الأدلة » له . وهو قول أبى عمر بن عبدالبر ، والطلمنكى ، وغيرهما من الأندلسيين ، وقول الخطابى فى « شعار الدين » ثم قال بعد أن حكى أربعة عشر قولا : وأظهر الأقوال ما تظاهرت عليه الآى والأخبار ، والفضلاء الأخيار : أن الله على عرشه كما أخبر فى كتابه ، وعلى لسان نبيه ؛ بلا كيف ، بائن من جميع خلقه هذا مذهب السلف الصالح فيما نقله عنهم الثقات . هذا كله لفظه .

وقال الشيخ أبو نصر السجزى فى كتاب «الإبانة» له : وأئمتنا — كسفيان الثورى ، ومالك بن أنس ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك ، وفضيل بن عياض ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية — متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش ، وأن علمه بكل مكان ، وأنه يرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ويرضى ، ويتكلم بما شاء . فمن خالف شيئاً من ذلك فهو منهم برىء وهم منه براء .

وقال أبو عمر بن عبد البر فى «كتاب التمهيد» فى شرح الموطأ — وهو أجل ما صنف فى فنه: لما تكلم على حديث النزول قال: هذا حديث ثابت من جهة النقل، صحيح الإسناد، لا يختلف أهل الحديث فى صحته، وهو حديث منقول من طرق سوى هذه من أخبار العدول عن النبى صلى الله عليه وسلم.

وفيه دليل على أن الله فى السماء على العرش من فوق سبع سموات كما قالت: الجماعة. وهو من حجتهم على المعتزلة فى قولهم إن الله بكل مكان وليس على العرش. قال فى الدليل على صحة ما قاله أهل الحق قول الله (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) وقال (إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ) وقال (تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ) وقال لعيسى (إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ) وذكر آيات.

إلى أن قال: وهذ أشهر عند العامة والخاصة من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يوقفهم عليه أحد، ولا خالفهم فيه مسلم، وبسط الكلام فى ذلك.

إلى أن قال: وأما احتجاجهم بقوله تعالى: (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟) فلا حجة لهم فى ظاهر الآية؛ لأن علماء الصحابة، والتابعين — الذين حمل عنهم التأويل — قالوا فى تأويل هذه الآية: هو على العرش، وعلمه فى كل مكان؛ وما خالفهم فى ذلك أحد يحتج بقوله.

وذكر عن الضحاك بن مزاحم أنه قال فى قوله : (مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ) قال : هو على عرشه ، وعلمه معهم أينما كانوا . وعن سفيان الثورى مثل ذلك . وعن ابن مسعود قال : الله فوق العرش ، ولايخفى عليه شيء من أعمالكم .

قال أبو عمر بن عبد البر : أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها فى القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة ، لا على المجاز ؛ إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة ؛ وأما أهل البدع الجهمية ، والمعتزلة كلها ، والخوارج ، فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة ، ويزعمون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أقر بها نافون للمعبود والحق فيها ماقال القائلون : بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ، وهم أئمة الجماعة

وقال أبو عمر : الذى عليه أهل السنة ، وأئمة الفقه والأثر فى هذه المسألة ، وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم فيها ، والتصديق بذلك ، وترك التحديد والكيفية فى شيء منه .

وقال الشيخ العارف أبو محمد عبد القادر بن أبى صالح الكيلانى فى كتاب « الغنية » له : أما معرفة الصانع بالآيات والدلالات — على وجه الاختصار — فهو أن يعرف ويتيقن أن الله واحد أحد . إلى أن قال وهو بجهة العلو ، مستو على العرش ، محتو على الملك ، محيط علمه بالأشياء . قال : ولا يجوز وصفه بأنه فى كل مكان ؛ بل يقال إنه فى السماء على العرش . كما قال (ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ) وذكر الآيات والأحاديث ، إلى أن قال : وينبغى إطلاق صفة الاستواء

من غير تأويل ، وأنه استواء الذات على العرش . قال وكونه على العرش مذكور فى كل كتاب أنزل على نبي أرسل ، بلا كيف . وذكر كلاما طويلا .

وقال الإمام أبو الحسن الكرخي الشافعي فى مقدمته المشهورة فى « اعتقاد أهل السنة » وهى منقولة من خط الشيخ أبى عمرو بن الصلاح :

عقيـــدتهم أن الإله بذاته   على عرشه مع علمه بالغوائب

وهذه الآثار لم أذكرها كلها للرسول ، لـكن هى مما أشرت إليه بقولى : إنى لم أقل شيئاً من نفسى ، وإنما قلت ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها ، وهذا الموضع يضيق بما فى ذلك من كلام الأمة ، فقال لى : نعم هو مستو على العرش حقيقة بذاته بلا تـكييف ، ولا تشبيه . قلت نعم وهذا هو فى « العقيدة » فقال فاكتب هذه الساعة أو قال اكتب هذا أو نحو هذا فقلت هذا هو مكتوب بهذا اللفظ فى العقيدة التى عندكم التى بحثت بدمشق واتفق عليها المسلمون فأى شيء هو الذى أريده ؟

وقلت له : أنا قـد أحضرت أكثر من خمسين كتاباً — من كتب أهل الحديث ، والتصوف ، والمتكلمين، والفقهاء الأربعة : الحنفية ، والمالـكية ، والشافعية والحنبلية — توافق ما قلت . وقلت : أنا أمهل من خالفنى ثلاث سنين أن يجيء بحرف واحد عن أئمة الإسلام يخالف ما قلته . فما الذى أصنعه ؟

فلما خرج الطيبرسى ، والفتاح عاد الفتاح بعد ساعة ، فقال : يسلم عليك

نائب السلطان وقال : فاكتب لنا الآن « عقيدة » بخطك فقلت : سلم على نائب السلطان . وقل له : لو كتبت الساعة شيئاً لقال القائل : قد زاد ونقص ، أو غير الاعتقاد ، وهكذا بدمشق لما طلبوا الاعتقاد لم أتهم إلا بشيء قد كتب متقدماً .

قلت : وهذا الاعتقاد هو الذى قرئ بالشام فى المجالس الثلاثة، وقد أرسله إليكم نائبكم مع البريد ، والجميع عندكم ، ثم أرسل لكم مع العمرى ثانيا لما جاء الكتاب الثانى ما قاله : القضاة ، والعلماء ، والمحضر ، وكتاب البخارى الذى قرأه المزى ؛ والاعتقاد ليس هو شيئاً أبتدئه من عندى حتى يكون كل يوم لى اعتقاد ، وهو ذلك الاعتقاد بعينه ، والنسخة بعينها . فانظروا فيها فراح .

ثم عاد ، وطلب أن أكتب بخطى أى شيء كان . فقلت فما الذى أكتبه ؟! قال مثل العفو ، وألا تتعرض لأحد . فقلت : نعم هذا أنا مجيب إليه ؛ ليس غرضى فى إيذاء أحد ، ولا الانتقام منه ، ولامؤاخذته . وأنا عاف عمن ظلمنى . وأردت أن أكتب هذا ، ثم قلت : مثل هذا ما جرت العادة بكتابته ، فإن عفو الإنسان عن حقه لا يحتاج إلى هذا .

وتعلم أن الأمر لما جرى على هذا الوجه كاد بعض القلوب يتغير على الشيخ ، وظنوا أن هذا الدرج قد أقر به ؛ وأن ذلك يناقض ما كان يقوله ويرسل به . فجعلت أنا وأخى ندفع ذلك . ونقول : هذا من فعل ابن مخلوف ، وقد تحققت أنا أن ذلك من عمل ابن مخلوف .

ويعرف الشيخ أن مثل هذه القضية التى قد اشتهرت وانتشرت لا تندفع

على هذا الوجه ، فأنا أبذل غاية ما وسعنى من الإحسان ، وترك الانتقام ، وتأليف القلوب ؛ لكن هو يعرف خلقاً كثيراً ممن بالديار المصرية ؛ وأن الإنسان لا ينجو من شرهم ، وظلمهم إلا بأخذ طريقين :

أحدهما مستقر ، والآخر متقلب .

(الأول) : أن يكون له من الله تأييد ، وسلطان ، والتجاء إليه ، واستعانة به ، وتوكل عليه ، واستغفار له ، وطاعة له : يدفع به عنه شر شياطين الإنس والجن . وهذه الطريقة هى الثابتة الباقية .

والطريق الثانى : إن جاء من ذى جاه . فإنهم يراعون ذا الجاه ما دام جاهه قائماً ! فإذا انقلب جاهه كانوا من أعظم الناس قياماً عليه هم بأعيانهم ؛ حتى إنهم قد يضربون القاضى بالمقارع ونحو ذلك مما لا يكاد يعرف لغيرهم ، أعداؤه ومبغضوه كثيرون ، وقد دخل فى إثباتات وأملاك وغير ذلك ، متعلقة بالدولة وغير الدولة .

فلو حصل من ذوى الجاه من له غرض فى نقض أحكامه ، ونقل الأملاك كان ذلك من أيسر الأمور عليه : أما أن يكتب ردته ؛ وأحكام المرتد لا تنفذ ، لأنه قد علم منه الخاص والعام أنه جعل ما فعل فى هذه القضية شرع محمد بن عبد الله ؛ والإنسان متى حلل الحرام ـ المجمع عليه ـ أو حرم الحلال ـ المجمع عليه ـ أو بدل الشرع ـ المجمع عليه ـ كان كافراً مرتداً باتفاق الفقهاء . وفى مثل هذا

نزل قوله على أحد القولين : (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ) أى هو المستحل للحكم بغير ما أنزل الله .

ولفظ الشرع يقال فى عرف الناس على ثلاثة معان :

« الشرع المنزل » وهو ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذا يجب اتباعه ، ومن خالفه وجبت عقوبته .

والثانى « الشرع المؤول » وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه . فهذا يسوغ اتباعه ، ولا يجب ، ولا يحرم ؛ وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به ، ولا يمنع عموم الناس منه .

والثالث « الشرع المبدل » وهو الكذب على الله ورسوله ، أو على الناس بشهادات الزور ، ونحوها ، والظلم البين فمن قال إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع . كمن قال : إن الدم ، والميتة حلال — ولو قال هذا مذهبي ونحو ذلك .

فلو كان الذى حكم به ابن مخلوف هو مذهب مالك ، أو الأشعرى ؛ لم يكن له أن يلزم جميع الناس به ، ويعاقب من لم يوافقه عليه باتفاق الأمة ؛ فكيف والقول الذى يقوله ويلزم به هو خلاف نص مالك ، وأئمة أصحابه ، وخلاف نص الأشعرى ، وأئمة أصحابه : كالقاضى أبى بكر ، وأبى الحسن الطبرى ،

وأبى بكر بن فورك ، وأبى القاسم القشيرى ، وأبى بكر البيهق ؟ وغير هؤلاء كلهم مصرحون بمثل ما قلناه ، وبنقيض ما قاله .

ولهذا اصطلحت الحنبلية ، والأشعرية ، واتفق الناس كلهم . ولما رأى الحنبلية كلام أبى الحسن الأشعرى قالوا : هـــذا خير من كلام الشيخ الموفق ، وزال ما كان فى القلوب من الأضغان ، وصار الفقهاء من الشافعية ، وغيرهم : يقولون الحمد لله على اتفاق كلمة المسلمين .

ثم لو فرض أن هذا الذى حكم فيه مما يسوغ فيه الاجتهاد : لم يكن له أن ينقض حكم غيره فكيف إذا نقض حكم حكام الشام جميعهم بلا شبهة ؛ بل بما يخالف دين المسلمين بإجماع المسلمين ، ولو زعم زاعم أن حكام الشام مكرهون ؛ ففيهم من يصرح بعدم الإكراه غير واحد ، وهؤلاء بمصر كانوا أظهر إكراهاً لما اشتهر عند الناس أنه فعل ذلك لأجل غرض الدولة المتعلق بالملك ، وأنه لولا ذلك لتكلم الحكام بأشياء ، وهذا ثابت عن حكام مصر .

فكيف وهذا الحكم الذى حكم به مخالف لشريعة الإسلام من بضعة وعشرين وجهاً ؟ وعامتها بإجماع المسلمين . والوجوه مكتوبة مع الشرف محمد فينبغى أن يعرف الشيخ « نصر » بحقيقة الأمر ، وباطن القضية ليطبّها بتدبيره .

فأنا ليس مرادى إلا طاعة الله ورسوله ، وما يخاف على المصريين إلا من بعضهم فى بعض : كما جرت به العادة . وقد سمعتم ماجرى بدمشق — مع أن

أولئك أقرب إلى الاتفاق - من تجديد القاضى المذكور إسلامه عند القاضى الآخر . وأنا لما كنت هناك كان هذا الآذن « يحي الحنفى » فذهب إلى القاضى تقى الدين الحنبلى وجدد إسلامه وحكم بحقن دمه لما قام عليه بعض أصحابهم فى أشياء .

وكان من مدة لما كان القاضى حسام الدين الحنفى مباشراً لقضاء الشام : أراد أن يحلق لحية هذا الأذرعى ، وأحضر الموسى ، والحمار ليركبه ويطوف به ، فجاء أخوه عرفنى ذلك ، فقمت إليه ، ولم أزل به حتى كف عن ذلك . وجرت أمور لم أزل فيها محسناً إليهم .

وهذه الأمور ليست من فعلى ، ولا فعل أمثالى . نحن إنما ندخل فيما يحبه الله ورسوله والمؤمنون ؛ ليس لنا غرض مع أحد ؛ بل نجزى بالسيئة الحسنة ونعفو ونغفر . وهذه القضية قد انتشرت ، وظهر ما فعل فيها ، وعلمه الخاص والعام .

فلو تغيرت الأحوال حتى جاء أمير أو وزير له فى نقل ملك قد أثبته أو حكم به : لكان هذا عند المصريين من أسهل ما يكون . فيثبتون ردته ، والمرتد أحكامه مردودة باتفاق العلماء ، ويعود ضرره على الذين أعانوه ونصروه بالباطل من أهل الدولة ، وغيرهم . وهذا أمر كبير لا ينبغى إهماله . فالشيخ خبير يعرف عواقب الأمور .

وأنا والله من أعظم الناس معاونة على إطفاء كل شر فيها وفى غيرها ، وإقامة كل خير . وابن مخلوف لو عمل مهما عمل ، والله ما أقدر على خير إلا وأعمله معه ، ولا أعين عليه عدوه قط . ولا حول ولا قوة إلا بالله . هذه نيتى وعزمى ؛ مع علمى بجميع الأمور . فإنى أعلم أن الشيطان ينزغ بين المؤمنين ، ولن أكون عونا للشيطان على إخوانى المسلمين . ولو كنت خارجاً لكنت أعلم بماذا أعاونه ؛ لكن هذه مسألة قد فعلوها زوراً ، والله يختار للمسلمين جميعهم ما فيه الخيرة فى دينهم ، ودنياهم . ولن ينقطع الدور ، وتزول الحيرة إلا بالإنابة إلى الله ، والاستغفار ، والتوبة ، وصدق الالتجاء . فإنه سبحانه لا ملجأ منه إلا إليه . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وأما ما ذكرت عن الشيخ « نصر » أنه قال : كنت أوثر أن لا يحسوا به إلا وقد خرج خشية أن يعلم فلان وفلان فيطلعوا ويتكلموا . فتكثر الغوغاء والكلام! فعرفه أن كل من قال حقا : فأنا أحق من سمع الحق والتزمه وقبله . سواء كان حلوا أو مرا ، وأنا أحق أن يتوب من ذنوبه التى صدرت منه ؛ بل وأحق بالعقوبة إذا كنت أضل المسلمين عن دينهم .

وقد قلت فيما مضى : ما ينبغى لأحد أن يحمله تحننه لشخص ، وموالاته له على أن يتعصب معه بالباطل ، أو يعطل لأجله حدود الله تعالى ؛ بل قد قال

النبي صلى الله عليه وسلم : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله فى أمره » .

وهذا الذى يخافه - من قيام « العدو » ونحوه فى المحضر الذى قدم به من الشام إلى ابن مخلوف فيما يتعلق بالاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم - إن أظهروه كان وباله عليهم ، ودل على أنهم مشركون ، لا يفرقون بين دين المسلمين ودين النصارى .

فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز له أن يعبد ، ولا يدعو ولا يستغيث ، ولا يتوكل إلا على الله ؛ وأن من عبد ملكا مقرباً ، أو نبياً مرسلا ، أو دعاه ، أو استغاث به فهو مشرك . فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول القائل ياجبرائيل ! أو يا ميكائيل ! أو يا إبراهيم ! أو يا موسى ! أو يا رسول الله ! اغفر لى ، أو ارحمنى ، أو ارزقنى أو انصرنى ، أو أغثنى ، أو أجرنى من عدوى ، أو نحو ذلك ؛ بل هذا كله من خصائص الالهية .

وهذه مسائل شريفة معروفة قد بينها العلماء ، وذكروا الفرق بين حقوق الله التى يختص بها [دون] الرسل . والحقوق التى له ولرسله ؛ كما يميز سبحانه بين ذلك فى مثل قوله : (وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا) فالتعزير والتوقير للرسول ، والتسبيح بكرة وأصيلا لله .

وكما قال : (وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ) .
فالطاعة لله ولرسوله ، والخشية والتقوى لله وحده ، وكما يقول المرسلون :
(أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ) فيجعلون العبادة والتقوى لله وحده ، ويجعلون لهم الطاعة قال تعالى : (وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا * وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا * قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا * قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا * قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا) .
وقال تعالى : (فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ) .

وقال تعالى : (قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ) وقال تعالى : (مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ) وقال تعالى : (قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) وقال تعالى :
(ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .
وقال تعالى : (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ

تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَٰئِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ) : فمن اتخذ الملائكة ، والنبيين أرباباً فقد كفر بعد إسلامه باتفاق المسلمين .

ولأجل هذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ المساجد على القبور ، وعن أن يجعل لله نداً فى خصائص الربوبية : فنى الصحيحين عنه أنه قال صلى الله عليه وسلم : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما فعلوا ، وفى الصحيح عنه أنه قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ! ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإنى أنها كم عن ذلك ، وفى السنن عنه أنه قال : « لا تتخذوا قبرى عيداً » .

وروى عنه أنه قال : « اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد » وقال له رجل : ما شاء الله وشئت ، فقال : « أجعلتنى لله نداً ؟ ، قل ما شاء الله وحده » .

ولهذا قال العلماء : من زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يستلمه ، ولا يقبله ، ولا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق : الذى يستلم ، ويقبل منه الركن الأسود ، ويستلم الركن اليمانى . ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يشرع تقبيل شيء من الأحجار ، ولا استلامه — إلا الركنان اليمانيان — حتى « مقام إبراهيم » الذى بمكة لا يقبل ولا يتمسح به ، فكيف بما سواه من المقامات ، والمشاهد ! !

وأنت لما ذكرت فى ذلك اليوم هذا قلت لك هذا من أصول الإسلام. فإذا كان القاضى لا يفرق بين دين الإسلام، ودين النصارى الذين يدعون المسيح وأمه فكيف أصنع أنا؟.

ولكن من يتخذ نفيسة ربا، ويقول: إنها تجبر الخائف، وتغيث الملهوف وأنا فى حسبها، ويسجد لها، ويتضرع فى دعائها مثل ما يتضرع فى دعاء رب الأرض والسموات، ويتوكل على حى قد مات، ولا يتوكل على الحق الذى لا يموت؛ فلا ريب أن إشراكه بمن هو أفضل منها يكون أقوى. قال تعالى: (قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ).

وحديث معاذ لما رجع من الشام فسجد للنبي صلى الله عليه فقال: «ما هذا يا معاذ»؟! فقال: رأيتهم فى الشام يسجدون لأساقفتهم، ويذكرون ذلك عن أنبيائهم، فقال «يا معاذ: أرأيت لو مررت بقبرى أكنت ساجداً له؟ قال لا قال: فلا تسجد لى؛ فلو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»

فمن لا ينهى الضالين عن مثل هذا الشرك المحرم بإجماع المسلمين. كيف ينهى عما هو أقل منه؟ ومن دعا رجلا أو امرأة من دون الله فهو مضاه لمن اتخذ المسيح وأمه إلهين من دون الله. وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : « لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ؛ فإنما أنا عبد ، فقولوا عبد الله ورسوله » .

بل من سوغ أن يدعى المخلوق ، ومنع من دعاء الخالق الذى فيه تحقيق صمديته ، وإلهيته فقد ناقض « الإسلام » فى النفى والإثبات : وهو شهادة أن لا إله إلا الله .

وأما حقوق رسول الله صلى الله عليه وسلم — بأبى هو وأمى — مثل تقديم محبته على النفس ، والأهل ، والمال ، وتعزيره ، وتوقيره ، وإجلاله ، وطاعته ، واتباع سنته ، وغير ذلك ، فعظيمة جداً .

وكذلك مما يشرع التوسل به فى الدعاء كما فى الحديث الذى رواه الترمذى وصححه أن النبى صلى الله عليه وسلم علم شخصاً أن يقول : « اللهم إنى أسألك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبى الرحمة يا محمد ! يا رسول الله ! إنى أتوسل بك إلى ربى فى حاجتى ليقضيها اللهم فشفعه فى » ! فهذا التوسل به حسن .

وأما دعاؤه ، والاستغاثة به : فحرام . والفرق بين هذين متفق عليه بين المسلمين . المتوسل إنما يدعو الله ، ويخاطبه ويطلب منه لا يدعو غيره إلا على سبيل استحضاره ، لا على سبيل الطلب منه ، وأما الداعى والمستغيث فهو الذى يسأل المدعو ويطلب منه ويستغيثه ويتوكل عليه والله هو رب العالمين

ومالك الملك وخالق كل شيء ،وهو الذى يجيب المضطر إذا دعاه ، وهو القريب الذى يجيب دعوة الداعى إذا دعاه وهو سميع الدعاء سبحانه وتعالى : عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

وأنا قد صنفت كتاباً كبيراً سميته « الصارم المسلول على شاتم الرسول » وذكرت فى هذه المسألة مالم أعرف أحداً سبق إليه . وكذلك هذه « القواعد الإيمانية » قد كتبت فيها فصولا هى من أنفع الأشياء فى أمر الدين .

ومما ينبغى أن يعرف به الشيخ أنى أخاف أن القضية تخرج عن أمره بالكلية ، ويكون فيها ما فيه ضرر عليه ، وعلى ابن مخلوف ، ونحوهما ؛ فإنه قد طلب منى مايجعل سبباً لذلك ولم أجب إليه فإنى إنما أنالون واحد والله ماغششتهما قط ، ولو غششتهما كتمت ذلك . وأنا مساعد لهما على كل بر وتقوى .

ولا ريب أن الأصل الذى تصلح عليه الأمور رجوع كل شخص إلى الله وتوبته إليه فى هذا العشر المبارك . فإذا حسنت السرائر أصلح الله الظواهر . فإن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وهذه قضية كبيرة كلما كانت تزداد ظهوراً تزداد انتشاراً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما .

قال شيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله (١)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال الله تعالى وتقدس : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ * وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) قال ابن عباس وغيره : تبيض وجوه أهل السنة ، والجماعة ؛ وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ) .

---

(١) تسمى قاعدة أهل السنة والجماعة .

وفى الترمذى عن أبى أمامة الباهلى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الخوارج « أنهم كلاب أهل النار » وقرأ هذه الآية (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) قال الإمام أحمد بن حنبل : صح الحديث فى الخوارج من عشرة أوجه . وقد خرجها مسلم فى صحيحه ، وخرج البخارى طائفة منها . قال النبي صلى الله عليه وسلم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم . وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم . يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ـ وفى رواية ـ يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » .

والخوارج هم أول من كفر المسلمين يكفرون بالذنوب . ويكفرون من خالفهم فى بدعتهم ويستحلون دمه وماله . وهذه حال أهل البدع يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها . وأهل السنة والجماعة يتبعون الكتاب والسنة ويطيعون الله ورسوله ، فيتبعون الحق ، ويرحمون الخلق .

وأول بدعة حدثت فى الإسلام بدعة الخوارج والشيعة ، حدثتا فى أثناء خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، فعاقب الطائفتين . أما الخوارج فقاتلوه فقتلهم ، وأما الشيعة فحرق غاليتهم بالنار وطلب قتل عبد الله بن سبأ فهرب منه ، وأمر بجلد من يفضله على أبى بكر وعمر . وروى عنه من وجوه كثيرة أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر . ورواه عنه البخارى فى صحيحه .

فصـــــــل

ومن أصول أهل السنة والجماعة أنهم يصلون الجمع والأعياد والجماعات ، لا يدعون الجمعة والجماعة كما فعل أهل البدع من الرافضة وغيرهم ، فإن كان الإمام مستوراً لم يظهر منه بدعة ولا فجور صلى خلفه الجمعة والجماعة باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ، ولم يقل أحد من الأئمة إنه لا تجوز الصلاة إلا خلف من علم باطن أمره ، بل مازال المسلمون من بعد نبيهم يصلون خلف المسلم المستور ، ولكن إذا ظهر من المصلى بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره ، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم ، وهذا مذهب الشافعى وأبى حنيفة ، وهو أحد القولين فى مذهب مالك وأحمد . وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التى إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة . وهذا مذهب الشافعى وأبى حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة أهل السنة بلا خلاف عندهم .

وكان بعض الناس إذا كثرت الأهواء يحب ألا يصلى إلا خلف من يعرفه على سبيل الاستحباب ، كما نقل ذلك عن أحمد أنه ذكر ذلك لمن سأله . ولم يقل أحمد إنه لا تصح إلا خلف من أعرف حاله .

ولما قدم أبو عمرو عثمان بن مرزوق إلى ديار مصر وكان ملوكها فى ذلك الزمان مظهرين للتشيع ، وكانوا باطنية ملاحدة ، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية - أمر أصحابه أن لا يصلوا إلا خلف من يعرفونه لأجل ذلك ثم بعد موته فتحها ملوك السنة مثل صلاح الدين وظهرت فيها كلمة السنة المخالفة للرافضة ، ثم صار العلم والسنة يكثر بها ويظهر .

فالصلاة خلف المستور جائزة باتفاق علماء المسلمين ، ومن قال إن الصلاة محرمة أو باطلة خلف من لا يعرف حاله فقد خالف إجماع أهل السنة والجماعة . وقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يصلون خلف من يعرفون فجوره ، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبى معيط وكان قد يشرب الخمر وصلى مرة الصبح أربعا وجلده عثمان بن عفان على ذلك .

وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف . وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبى عبيد وكان متهما بالإلحاد وداعيا إلى الضلال .

فصـــــل

ولا يجوز تكفير المسلم بذنب فعله ولا بخطأ أخطأ فيه ، كالمسائل التى تنازع فيها أهل القبلة ، فإن الله تعالى قال (ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ) وقد ثبت فى الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء وغفر للمؤمنين خطأهم .

والخوارج المارقون الذين أمر النبى صلى الله عليه وسلم بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين على بن أبى طالب أحد الخلفاء الراشدين . واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ولم يكفرهم على بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، ولم يقاتلهم على حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنهم كفار . ولهذا لم يسب حريمهم ولم يغنم أموالهم .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفروا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم ، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق فى مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ؟ فلا يحل لأحد من هذه

الطوائف أن تكفر الأخرى ولا تستحل دمها ومالها ، وإن كانت فيها بدعة محققة ، فكيف إذا كانت المكفرة لها مبتدعة أيضاً ؟ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ ، والغالب أنهم جميعاً جهال بحقائق ما يختلفون فيه .

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحل إلا بإذن الله ورسوله . قال النبي صلى الله عليه وسلم لما خطبهم فى حجة الوداع « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا فى بلدكم هذا فى شهركم هذا » وقال صلى الله عليه وسلم «كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه » . وقال صلى الله عليه وسلم « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله » وقال « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار » قيل يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : « إنه أراد قتل صاحبه » وقال : « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وقال « إذا قال المسلم لأخيه يا كافر ! فقد باء بها أحدهما » وهذه الأحاديث كلها فى الصحاح .

وإذا كان المسلم متأولا فى القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر ابن الخطاب لحاطب بن أبى بلتعة : يا رسول الله دعنى أضرب عنق هذا المنافق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنه قد شهد بدراً ، وما يدريك أن الله قد اطلع

على أهل بدر ، فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ؟ » وهذا فى الصحيحين .

وفيهما أيضاً : من حديث الإفك : أن أسيد بن الحضير . قال لسعد بن عبادة : إنك منافق تجادل عن المنافقين ، واختصم الفريقان فأصلح النبى صلى الله عليه وسلم بينهم . فهؤلاء البدريون فيهم من قال لآخر منهم: إنك منافق، ولم يكفر النبى صلى الله عليه وسلم لا هذا ولا هذا ، بل شهد للجميع بالجنة .

وكذلك ثبت فى الصحيحين عن أسامة بن زيد أنه قتل رجلا بعد ما قال لا إله إلا الله وعظم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لما أخبره وقال « يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ » وكرر ذلك عليه حتى قال أسامة : تمنيت أنى لم أكن أسلمت إلا يومئذ . ومع هذا لم يوجب عليه قوداً ، ولا دية ، ولا كفارة ، لأنه كان متأولا ظن جواز قتل ذلك القائل لظنه أنه قالها تعوذاً .

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضاً من أهل الجمل وصفين ونحوهم وكلهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ) فقد بين الله تعالى أنهم مع اقتتالهم ، وبغى بعضهم على بعض إخوة مؤمنون ، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل .

ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالى بعضهم بعضاً موالاة الدين ؛ لا يعادون كمعاداة الكفار ، فيقبل بعضهم شهادة بعض ، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض ويتوارثون ويتنا كحون ويتعاملون بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعض ؛ مع ما كان بينهم من القتال والتلاعن وغير ذلك .

وقد ثبت فى الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ربه « أن لا يهلك أمته بسنة عامة فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأعطاه ذلك ، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فلم يعط ذلك » وأخبر أن الله لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم يغلبهم كلهم حتى يكون بعضهم يقتل بعضاً وبعضهم يسبى بعضا .

وثبت فى الصحيحين لما نزل قوله تعالى (قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ) قال « أعوذ بوجهك » (أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ)
قال « أعوذ بوجهك » (أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ)
قال « هاتان أهون » .

هذا مع أن الله أمر بالجماعة والائتلاف ، ونهى عن البدعة والاختلاف ، وقال : (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة » وقال : « الشيطان

مع الواحد وهو من الاثنين أبعد » وقال : « الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم والذئب إنما يأخذ القاصية والنائية من الغنم » .

فالواجب على المسلم إذا صار فى مدينة من مدائن المسلمين أن يصلى معهم الجمعة والجماعة ويوالى المؤمنين ولا يعاديهم ، وإن رأى بعضهم ضالا أو غاوياً وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك ، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وإذا كان قادراً على أن يولى فى إمامة المسلمين الأفضل ولاه ، وإن قدر أن يمنع من يظهر البدع والفجور منعه . وإن لم يقدر على ذلك فالصلاة خلف الأعلم بكتاب الله وسنة نبيه الأسبق إلى طاعة الله ورسوله أفضل ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله . فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة . فإن كانوا فى الهجرة سواء فأقدمهم سناً » .

وإن كان فى هجره لمظهر البدعة والفجور مصلحة راجحة هجره ، كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا حتى تاب الله عليهم . وأما إذا ولى غيره بغير إذنه وليس فى ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية كان تفويت هذه الجمعة والجماعة جهلا وضلالا ، وكان قد رد بدعة ببدعة .

حتى إن المصلى الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس فى إعادته الصلاة وكرهها أكثرهم ، حتى قال أحمد بن حنبل فى رواية عبدوس : من أعادها فهو مبتدع . وهذا أظهر القولين ، لأن الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلوا خلف

أهل الفجور والبدع ، ولم يأمر الله تعالى قط أحداً إذا صلى كما أمر بحسب استطاعته أن يعيد الصلاة . ولهذا كان أصح قولى العلماء أن من صلى بحسب استطاعته أن لا يعيد حتى المتيمم لخشية البرد ومن عدم الماء والتراب إذا صلى بحسب حاله ، والمحبوس وذووا الأعذار النادرة والمعتادة والمتصلة والمنقطعة لا يجب على أحد منهم أن يعيد الصلاة إذا صلى الأولى بحسب استطاعته .

وقد ثبت فى الصحيح أن الصحابة صلوا بغير ماء ولا تيمم لما فقدت عائشة عقدها ولم يأمرهم النبى صلى الله عليه وسلم بالإعادة ، بل أبلغ من ذلك أن من كان يترك الصلاة جهلا بوجوبها لم يأمره بالقضاء ، فعمرو ، وعمار لما أجنبا وعمرو لم يصل وعمار تمرغ كما تتمرغ الدابة لم يأمرهما بالقضاء ، وأبو ذر لما كان يجنب ولا يصلى لم يأمره بالقضاء ، والمستحاضة لما استحاضت حيضة شديدة منكرة منعتها الصلاة والصوم لم يأمرها بالقضاء .

والذين أكلوا فى رمضان حتى يتبين لأحدهم الحبل الأبيض من الحبل الأسود لم يأمرهم بالقضاء ، وكانوا قد غلطوا فى معنى الآية فظنوا أن قوله تعالى : (حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ) هو الحبل فقال النبى صلى الله عليه وسلم « إنما هو سواد الليل وبياض النهار » ولم يأمرهم بالقضاء ؛ والمسىء فى صلاته لم يأمره بإعادة ما تقدم من الصلوات ، والذين صلوا إلى بيت المقدس بمكة والحبشة وغيرهما بعد أن نسخت (بالأمر بالصلاة إلى الكعبة) وصاروا يصلون إلى الصخرة حتى بلغهم

النسخ لم يأمرهم بإعادة ماصلوا ، وإن كان هؤلاء أعذر من غيرهم لتمسكهم بشرع منسوخ .

وقد اختلف العلماء فى خطاب الله ورسوله هل يثبت حكمه فى حق العبيد قبل البلاغ ؟ على ثلاثة أقوال ، فى مذهب أحمد وغيره . قيل يثبت وقيل لا يثبت، وقيل يثبت المبتدأ دون الناسخ . والصحيح ما دل عليه القرآن فى قوله تعالى (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا) وقوله (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ) وفى الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين » .

فالمتأول والجاهل المعذور ليس حكمه حكم المعاند والفاجر بل قد جعل الله لكل شيء قدراً .

فصل

أجمع المسلمون على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن ذلك حق يجزم به المسلمون ويقطعون به ولا يرتابون ، وكل ما علمه المسلم وجزم به فهو يقطع به وإن كان الله قادراً على تغييره ، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه ، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء ، وإذا قال المسلم أنا أقطع بذلك فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره ، بل من قال إن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم وعلى تسيير الجبال وتبديل الأرض غير الأرض فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل .

والذين يكرهون لفظ القطع من أصحاب أبى عمرو بن مرزوق هم قوم أحدثوا ذلك من عندهم ولم يكن هذا الشيخ ينكر هذا ، ولكن أصل هذا أنهم كانوا يستثنون فى الإيمان كما نقل ذلك عن السلف فيقول أحدهم : أنا مؤمن إن شاء الله ، ويستثنون فى أعمال البر ، فيقول أحدهم : صليت إن شاء الله . ومراد السلف من ذلك الاستثناء إما لكونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كما أمر الله ورسوله ، فيشك فى قبول الله لذلك فاستثنى ذلك ، أو للشك فى العاقبة ، أو يستثنى لأن الأمور جميعها إنما تكون بمشيئة الله كقوله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ

ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ) مع أن الله علم بأنهم يدخلون لا شك فى ذلك ، أو لئلا يزكى أحدهم نفسه .

وكان أولئك يمتنعون عن القطع فى مثل هذه الأمور ، ثم جاء بعدهم قوم جهال فكرهوا لفظ القطع فى كل شىء ، ورووا فى ذلك أحاديث مكذوبة ، وكل من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أصحابه أو واحد من علماء المسلمين أنه كره لفظ القطع فى الأمور المجزوم بها فقد كذب عليه . وصار الواحد من هؤلاء يظن أنه إذا أقر بهذه الكلمة فقد أقر بأمر عظيم فى الدين ، وهذا جهل وضلال من هؤلاء الجهال لم يسبقهم إلى هذا أحد من طوائف المسلمين ، ولا كان شيخهم أبو عمرو بن مرزوق ولا أصحابه فى حياته ولا خيار أصحابه بعد موته يمتنعون من هذا اللفظ مطلقاً ، بل إنما فعل هذا طائفة من جهالهم .

كما أن طائفة أخرى زعموا أن من سب الصحابة لا يقبل الله توبته وإن تاب ورووا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سب أصحابى ذنب لا يغفر » وهذا الحديث كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروه أحد من أهل العلم ولا هو فى شىء من كتب المسلمين المعتمدة وهو مخالف للقرآن لأن الله قال (إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ) هذا فى حق من لم يتب. وقال فى حق التائبين (قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ

اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) فثبت بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أن كل من تاب تاب الله عليه .

ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين وقال : هو ساحر أو شاعر أو مجنون أو معلّم أو مفتر وتاب تاب الله عليه . وقد كان طائفة يسبون النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الحرب ثم أسلموا وحسن إسلامهم وقبل النبي صلى الله عليه وسلم منهم: منهم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وكان قد ارتد وكان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول : أنا كنت أعلمه القرآن ، ثم تاب وأسلم وبايعه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك .

وإذا قيل : سب الصحابة حق لآدمي. قيل: المستحل لسبهم كالرافضي يعتقد ذلك ديناً ، كما يعتقد الكافر سب النبي صلى الله عليه وسلم ديناً . فإذا تاب وصار يحبهم ويثني عليهم ويدعو لهم محا الله سيئاته بالحسنات . ومن ظلم إنساناً فقذفه أو اغتابه أو شتمه ثم تاب قبل الله توبته . لكن إن عرف المظلوم مكنه من أخذ حقه ، وإن قذفه أو اغتابه ولم يبلغه ففيه قولان للعلماء ، هما روايتان عن أحمد : أصحهما أنه لا يعلمه أني اغتبتك وقد قيل بل يحسن إليه في غيبته كما أساء إليه في غيبته. كما قال الحسن البصري : كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته . فإذا كان الرجل قد سب الصحابة أو غير الصحابة وتاب فإنه يحسن إليهم بالدعاء لهم والثناء عليهم بقدر

ما أساء إليهم والحسنات يذهبن السيئات . كما أن الكافر الذى كان يسب النبي صلى الله عليه وسلم ويقول إنه كذاب إذا تاب ، وشهد أن محمداً رسول الله الصادق المصدوق ، وصار يحبه ويثنى عليه ويصلى عليه : كانت حسناته ماحية لسيئاته ؛ والله تعالى (يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ) وقد قال تعالى (حمٓ * تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ * غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ) وصلى الله على محمد وصحبه وسلم .

سئل شيخ الإسلام

قدس الله روحه

هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل فى أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ فإن قيل بالجواز : فما وجهه ؟ وقد فهمنا منه عليه السلام النهى عن الكلام فى بعض المسائل .

وإذا قيل بالجواز : فهل يجب ذلك ؟ وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه ؟ وهل يكفى فى ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع ؟ وإذا تعذر عليه الوصول إلى القطع فهل يعذر فى ذلك أو يكون مكلفاً به ؟ وهل ذلك من باب تكليف مالا يطاق والحالة هذه أم لا ؟

وإذا قيل بالوجوب : فما الحكمة فى أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يعصم من الوقوع فى المهالك - وقد كان عليه السلام حريصاً على هدى أمته ؟ والله أعلم .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين

(أما المسئلة الأولى) فقول السائل — هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس فيه من مسائل فى أصول الدين لم ينقل عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا ؟ — سؤال ورد بحسب ما عهد من الأوضاع المبتدعة الباطلة .

فإن المسائل التى هى من أصول الدين — التى تستحق أن تسمى أصول الدين — أعنى الدين الذى أرسل الله به رسوله ، وأنزل به كتابه : لا يجوز أن يقال : لم ينقل عن النبى صلى الله عليه وسلم فيها كلام ؛ بل هذا كلام متناقض فى نفسه إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين ؛ وأنها مما يحتاج إليه الدين ، ثم نفى نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين .

إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التى يحتاج الدين إليها فلم يبينها ، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة ، وكلا هذين باطل قطعا . وهو من أعظم مطاعن المنافقين فى الدين ؛ وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرسول ، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم ، أو جاهل بهما جميعا .

فإن جهله بالأول : يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدين وفروعه . وجهله بالثانى : يوجب أن يدخل فى الحقائق المعقولة ما يسميه هو

وأشكاله عقليات ؛ وإنما هى جهليات. وجهله بالأمرين : يوجب أن يظن من أصول الدين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة ، وأن يظن عدم بيان الرسول لما ينبغى أن يعتقد فى ذلك كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس : حذاقهم ؛ فضلا عن عامتهم.

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولا أو قولا وعملا كمسائل التوحيد ، والصفات ، والقدر ، والنبوة ، والمعاد. أو دلائل هذه المسائل.

(أما القسم الأول) فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته ، واعتقاده ، والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا للعذر. إذ هذا من أعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين ، وبينه للناس ، وهو من أعظم ما أقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه. وكتاب الله الذى نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه ، والحكمة التى هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التى نقلوها أيضا عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد ، وتمام الواجب ، والمستحب.

والحمد لله الذى بعث إلينا رسولا من أنفسنا يتلو علينا آياته ، ويزكينا ، ويعلمنا الكتاب والحكمة ؛ الذى أكمل لنا الدين ، وأتم علينا النعمة ، ورضى لنا الإسلام دينا ؛ الذى أنزل الكتاب تفصيلا لكل شيء ، وهدى ورحمة وبشرى

للسلمين (مَاكَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) .

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصا فى عقله ، وسمعه ، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا : (لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ) وإن كان ذلك كثيرا فى كثير من المتفلسفة ، والمتكلمة وجهال أهل الحديث ، والمتفقهة ، والمتصوفة .

(وأما القسم الثانى) وهو دلائل هذه المسائل الأصولية « فإنه وإن كان يظن طوائف من المتكلمين ، والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق . فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر ، ويجعلون ما يبنى عليه صدق المخبر معقولات محضة . فقد غلطوا فى ذلك غلطا عظيما ؛ بل ضلوا ضلالا مبينا فى ظنهم : أن دلالة الكتاب والسنة إنما هى بطريق الخبر المجرد ؛ بل الأمر ما عليه سلف الأمة وأئمتها — أهل العلم والإيمان — من أن الله سبحانه وتعالى بين من الأدلة العقلية التى يحتاج إليها فى العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره .

ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه وذلك كالأمثال المضروبة التى يذكرها الله تعالى فى كتابه التى قال فيها (وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ) فإن الأمثال المضروبة هى « الأقيسة العقلية » سواء كانت قياس شمول ، أو قياس تمثيل . ويدخل فى ذلك ما يسمونه براهين وهو

القياس الشمولى المؤلف من المقدمات اليقينية . وإن كان لفظ البرهان فى اللغة أعم من ذلك كما سمى الله آيتى موسى برهانين .

ومما يوضح هذا أن العلم الإلهى لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيل يستوى فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولى تستوى أفراده ؛ فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوى أفرادها — ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة فى المطالب الالهية لم يصلوا بها إلى يقين بل تناقضت أدلتهم ، وغلب عليهم بعد التناهى الحيرة ، والاضطراب ؛ لما يرونه من فساد أدلتهم ، أو تكافئها .

ولكن يستعمل فى ذلك قياس الأولى ، سواء كان تمثيلا أو شمولا كما قال تعالى : (وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ) مثل أن نعلم أن كل كمال ثبت للممكن ، أو المحدث لا نقص فيه بوجه من الوجوه : وهو ما كان كمالا للموجود غير مستلزم للعدم فالواجب القديم أولى به . وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق — المربوب المعلول المدبر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره — فهو أحق به منه . وأن كل نقص وعيب فى نفسه — وهو ما تضمن سلب هذا الكمال إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات — فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى . وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ، وأما الأمور العدمية فالممكن بها أحق ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هى التى كان يستعملها السلف والأئمة فى مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد ، ومن قبله ، وبعده من أئمة أهل الإسلام وبمثل ذلك جاء القرآن فى تقرير «أصول الدين» من مسائل التوحيد، والصفات، والمعاد، ونحو ذلك .

ومثال ذلك أنه سبحانه لما أخبر بالمعاد ؛ والعلم به تابع للعلم بإمكانه، فإن الممتنع لايجوز أن يكون بين سبحانه إمكانه أتم بيان، ولم يسلك فى ذلك ما يسلكه « طوائف من أهل الكلام » حيث يثبتون الإمكان الخارجى بمجرد الإمكان الذهنى ، فيقولون : هذا ممكن لأنه لو قدر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال فإن الشأن فى هذه المقدمة ، فمن أين يعلم أنه لا يلزم من تقدير وجوده محال . والمحال هنا أعم من المحال لذاته أو لغيره ، والإمكان الذهنى حقيقته عدم العلم بالامتناع . وعدم العلم بالامتناع لا يستلزم العلم بالإمكان الخارجى ؛ بل يبقى الشىء فى الذهن غير معلوم الامتناع . ولا معلوم الإمكان الخارجى وهذا هو الإمكان الذهنى .

فالله سبحانه وتعالى لم يكتف فى بيان إمكان المعاد بهذا . إذ يمكن أن يكون الشىء ممتنعاً ولو لغيره وإن لم يعلم الذهن امتناعه ؛ بخلاف الإمكان الخارجى . فإنه إذا علم بطل أن يكون ممتنعاً . والإنسان يعلم الإمكان الخارجى : تارة بعلمه بوجود الشىء ، وتارة بعلمه بوجود نظيره ، وتارة بعلمه بوجود ما هو أبلغ منه فإن وجود الشىء دليل على أن ما هو دونه أولى بالامكان منه .

ثم إنه إذا بين كون الشيء ممكناً فلا بد من بيان قدرة الرب عليه وإلا فمجرد العلم بإمكانه لا يكفى فى إمكان وقوعه إن لم تعلم قدرة الرب على ذلك .

فبين سبحانه هذا كله بمثل قوله : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا لَّا رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلَّا كُفُورًا) وقوله (أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ) وقوله (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .
وقوله (لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ) فإنه من المعلوم ببداهة العقول أن خالق السموات والأرض أعظم من خلق أمثال بنى آدم والقدرة عليه أبلغ ـ وأن هذا الأيسر أولى بالإمكان والقدرة من ذلك .

وكذلك استدلاله على ذلك بالنشأة الأولى فى مثل قوله : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) ولهذا قال بعد ذلك : (وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) وقال : (إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ) الآية .

وكذلك ما ذكره فى قوله (وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) الآيات . فإن قوله تعالى : (مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) قياس حذفت إحدى مقدمتيه لظهورها ، والأخرى سالبة كلية قرن معها دليلها ، وهو المثل المضروب الذى ذكره بقوله :

(وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ) وهذا استفهام إنكار متضمن للنفي : أي لا أحد يحي العظام وهي رميم . فإن كونها رميما يمنع عنده إحياءها لمصيرها إلى حال اليبس والبرودة : المنافية للحياة التي مبناها على الحرارة والرطوبة ، ولتفرق أجزائها ، واختلاطها بغيرها ، ولنحو ذلك من الشبهات . والتقدير هذه العظام رميم ولا أحد يحي العظام وهي رميم فلا أحد يحييها ولكن هذه السالبة كاذبة ومضمونها امتناع الاحياء .

وبين سبحانه إمكانه من وجوه ببيان إمكان ما هو أبعد من ذلك وقدرته عليه ، فقال (يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ) وقد أنشأها من التراب ، ثم قال : (وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ) ليبين علمه بما تفرق من الأجزاء واستحال .

ثم قال : (ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا) فبين أنه أخرج النار الحارة اليابسة من البارد الرطب ، وذلك أبلغ في المنافاة لأن اجتماع الحرارة والرطوبة أيسر من اجتماع الحرارة واليبوسة ، فالرطوبة تقبل من الانفعال مالا تقبله اليبوسة .

ثم قال : (أَوَلَيْسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم) وهذه مقدمة معلومة بالبديهة ـ ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند المخاطب كما قال سبحانه (وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا) ثم بين قدرته العامة بقوله (إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ) .

وفى هذا الموضع وغيره من القرآن من الأسرار و بيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية ما ليس هذا موضعه وإنما الغرض التنبيه .

وكذلك ما استعمله سبحانه فى تنزيهه وتقديسه عما أضافوه إليه من الولادة سواء سموها حسية أو عقلية كما تزعمه النصارى من تولد الكلمة - التى جعلوها جوهر الابن - منه ، وكما تزعمه الفلاسفة الصابئون من تولد العقول العشرة ، والنفوس الفلكية التسعة : التى هم مضطربون فيها هل هى جواهر أو أعراض ؟ وقد يجعلون العقول بمنزلة الذكور ، والنفوس بمنزلة الإناث ، ويجعلون ذلك آباءهم ، وأمهاتهم ، وآلهتهم وأربابهم القريبة وعلمهم بالنفوس أظهر لوجود الحركة الدورية الدالة على الحركة الإرادية الدالة على النفس المحركة ، لكن أكثرهم يجعلون النفس الفلكية عرضا لا جوهرا قائما بنفسه وذلك شبيه بقول مشركى العرب وغيرهم : الذين جعلوا له بنين وبنات . قال تعالى (وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَـٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ) وقال تعالى (أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَـٰذِبُونَ)
وكانوا يقولون الملائكة بنات الله كما يزعم هؤلاء : أن العقول ، أو العقول والنفوس « هى الملائكة » وهى متولدة عن الله فقال الله تعالى : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَـٰتِ سُبْحَـٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ * لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ)

إلى قوله (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ) وقال تعالى (أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ).
وقال تعالى (أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ) إلى قوله (أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ) أى جائرة وغير ذلك فى القرآن .

فبين سبحانه أن الرب الخالق أولى بأن ينزه عن الأمور الناقصة منكم فكيف تجعلون له ما تكرهون أن يكون لكم ، وتستخفون من إضافته إليكم مع أنه واقع لا محالة ، ولا تنزهونه عن ذلك ، وتنفونه عنه ، وهو أحق بنفى المكروهات المنقصات منكم .

وكذلك قوله فى التوحيد (ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ) أى كخيفة بعضكم بعضا كما فى قوله (ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ) وفى قوله (لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا) وفى قوله (وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ) وفى قوله (فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ) وفى قوله (وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ) الى قوله (ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ) فان المراد فى هذا كله من نوع واحد. فبين سبحانه أن المخلوق لا يكون مملوكه شريكه فيما له حتى يخاف مملوكه كما يخاف نظيره ،

بل تمتنعون أن يكون المملوك لكم نظيراً ، فكيف ترضون لى أن تجعلوا ما هو مخلوقى ومملوكى شريكا لى : يدعى ويعبد — كما أدعى وأعبد — كما كانوا يقولون فى تلبيتهم لبيك لا شريك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك — وهذا باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه .

وإنما الغرض التنبيه على أن فى القرآن والحكمة النبوية عامة أصول الدين من المسائل والدلائل : التى تستحق أن تكون أصول الدين .

وأما ما يدخله بعض الناس فى هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من أصول الدين ، وإن أدخله فيه مثل « المسائل » « والدلائل » الفاسدة : مثل نفى الصفات ، والقدر ، ونحو ذلك من المسائل .

ومثل « الاستدلال » على حدوث العالم بحدوث « الأعراض » التى هى صفات الأجسام القائمة بها : إما الأكوان ، وإما غيرها ، وتقرير المقدمات التى يحتاج إليها هذا الدليل : من إثبات « الأعراض » التى هى الصفات أولاً ، أو إثبات « بعضها » كالأكوان التى هى الحركة ، والسكون ، والاجتماع ، والافتراق ، « وإثبات حدوثها » ثانيا بإبطال ظهورها بعد الكمون وإبطال انتقالها من محل إلى محل — ثم إثبات « امتناع خلو الجسم » ثالثا ؛ إما عن كل جنس من أجناس الأعراض : بإثبات أن الجسم قابل لها ، وأن القابل للشىء لا يخلو عنه ، وعن ضده ؛ وإما عن الأكوان — وإثبات « امتناع حوادث لا أول لها » رابعا ، وهو مبنى على مقدمتين :

(إحداهما) : أن الجسم لا يخلو عن « الأعراض » التى هى الصفات (والثانية) أن ما لايخلو عن « الصفات » التى هى الأعراض فهو محدث لأن الصفات التى هى الأعراض لا تكون إلا محدثة ، وقد يفرضون ذلك فى بعض الصفات التى هى الأعراض كالأكوان ، وما لا يخلو عن جنس الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا تتناهى .

فهذه الطريقة مما يعلم بالاضطرار أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه ولهذا قد اعترف حذاق « أهل الكلام » كالأشعرى وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ، ولا سلف الأمة وأئمتها ، وذكروا أنها محرمة عندهم . بل المحققون على أنها طريقة باطلة ، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعى بها مطلقا . ولهذا تجد من اعتمد عليها فى أصول دينه فأحد الأمرين له لازم ؛ إما أن يطلع على ضعفها ويقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدم العالم فتتكافأ عنده الأدلة ، أو يرجح هذا تارة وهذا تارة . كما هو حال طوائف منهم .

وإما أن يلتزم لأجلها لوازم معلومة الفساد فى الشرع والعقل . كما التزم جهم لأجلها فناء الجنة والنار ، والتزم أبو الهذيل لأجلها انقطاع حركات أهل الجنة . والتزم قوم لأجلها ـ كالأشعرى وغيره ـ أن الماء والهواء والنار له طعم ولون وريح ونحو ذلك . والتزم قوم لأجلها ، وأجل غيرها : أن جميع « الأعراض » كالطعم واللون وغيرهما لا يجوز بقاؤها بحال لأنهم احتاجوا إلى جواب النقض

الوارد عليهم لمـــا أثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الأجسام بصفاتها. فقالوا: صفات «الأجسام» أعراض أى أنها تعرض وتزول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فإنها باقية. وأما جمهور عقلاء بنى آدم فقالوا: هذه مخالفة للمعلوم بالحس.

والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفى صفات الرب مطلقاً، أو نفى بعضها لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده. والتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به وهو أيضاً فى غاية الفساد والضلال. ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله فى الآخرة، وعلوه على عرشه. إلى أمثال ذلك من اللوازم التى التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة التى جعلها المعتزلة، ومن اتبعهم أصل دينهم

فهذه داخلة فيما سماه هؤلاء أصول الدين؛ ولكن ليست فى الحقيقة من أصول الدين الذى شرعه الله لعباده.

وأما الدين الذى قال الله فيه (أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ) فذاك له أصول وفروع بحسبه.

وإذا عرف أن مسمى أصول الدين فى عرف الناطقين بهذا الاسم فيه إجمال وإبهام — لما فيه من الاشتراك بحسب الأوضاع والاصطلاحات — تبين أن الذى هو عند الله ورسوله وعبـــاده المؤمنين أصول الدين فهو موروث عن

الرسول . وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما أن لازم الحق حق .

وهذا التقسيم ينبه أيضاً على مراد السلف والأئمة بذم الكلام وأهله : إذ ذلك يتناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة . فأما من قال الحق الذى أذن الله فيه حكماً ودليلا فهو من أهل العلم والإيمان . والله يقول الحق وهو يهدى السبيل .

وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه - إذا احتيج إلى ذلك وكانت المعانى صحيحة - كمخاطبة العجم : من الروم ، والفرس ، والترك بلغتهم وعرفهم ، فإن هذا جائز حسن للحاجة .

وإنما كرهه الأئمة إذا لم يحتج إليه ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة ، لأن أباها كان من المهاجرين إليها فقال لها - « يا أم خالد هذا سنا » والسنا بلسان الحبشة الحسن . لأنها كانت من أهل هذه اللغة . وكذلك يُترجمُ القرآن والحديث لمن يحتاج إلى تفهيمه إياه بالترجمة ، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج إليه من كتب الأمم ، وكلامهم بلغتهم . ويترجمها بالعربية . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقرأ له ، ويكتب له ذلك حيث لم يأمن من اليهود عليه .

فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ « الجوهر » و « العرض » و « الجسم » وغير ذلك ؛ بل لأن المعانى التى يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم فى الأدلة والأحكام ما يجب النهى عنه لاشتمال هذه الألفاظ على معانى مجملة فى النفى والإثبات . كما قال الإمام أحمد فى وصفه لأهل البدع فقال : هم مختلفون فى الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه .

فإذا عرفت المعانى التى يقصدونها بأمثال هذه العبارات ، ووزنت بالكتاب والسنة : بحيث يثبت الحق الذى أثبته الكتاب والسنة ، وينفى الباطل الذى نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق ؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ : نفيا وإثباتا : فى الوسائل والمسائل ؛ من غير بيان التفصيل والتقسيم الذى هو الصراط المستقيم . وهذا من مثارات الشبهة .

فإنه لا يوجد فى كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين : أنه علق بمسمى لفظ « الجوهر » « والجسم » « والتحيز » « والعرض » ونحو ذلك شيئا من أصول الدين : لا الدلائل ولا المسائل ؛ والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها . تارة لاختلاف الوضع . وتارة لاختلافهم فى المعنى الذى هو مدلول اللفظ كمن يقول « الجسم » هو المؤلف ، ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه ؟

أو الجوهران فصاعدا ؟ أو الستة ؟ أو الثمانية ؟ أو غير ذلك؟ ومن يقول هو الذى يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه ، وأنه مركب من المادة والصورة ، ومن يقول هو الموجود ، أو الموجود القائم بنفسه ، وأن الموجود لا يكون إلا كذلك .

والسلف والأئمة — الذين ذموا وبدعوا الكلام فى الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعانى التى يقصدها هؤلاء بهذه الألفاظ فى أصول الدين : فى دلائله ، وفى مسائله : نفيا وإثباتا .

فأما إذا عرف المعانى الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة ، وعبر عنها لمن يفهم بهذه الألفاظ : ليتبين ما وافق الحق من معانى هؤلاء ، وما خالفه . فهذا عظيم المنفعة ، وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى : (كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ) وهو مثل الحكم بين سائر الأمم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعانى التى يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم . وذلك يحتاج إلى معرفة معانى الكتاب والسنة . ومعرفة معانى هؤلاء بألفاظهم . ثم اعتبار هذه المعانى بهذه المعانى ليظهر الموافق والمخالف.

وأما قول السائل فإن قيل بالجواز : فما وجهه ، وقد فهمنا منه عليه السلام النهى عن الكلام فى بعض المسائل ؟ فيقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل فى جواب السؤال ، وأن ما هو فى الحقيقة أصول الدين الذى بعث الله به رسوله

فلا يجوز أن ينهى عنها بحال ، بخلاف ما سمى أصول الدين وليس هو أصولا فى الحقيقة. لا دلائل ولا مسائل . أو هو أصول لدين لم يشرعه الله بل شرعه من شرع من الدين ما لم يأذن به الله.

وأما ما ذكره السائل من نهيه فالذى جاء به الكتاب والسنة النهى عن أمور.

منها القول على الله بلا علم ، كقوله (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وقوله (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ).

ومنها أن يقال عليه غير الحق كقوله (أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ) وقوله (لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ) ومنها الجدل بغير علم كقوله (هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ). ومنها الجدل فى الحق بعد ظهوره كقوله (يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ).

ومنها الجدل بالباطل كقوله (وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ). ومنها الجدل فى آياته كقوله (مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟) وقوله (ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟) وقوله (إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ) وقوله (وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ) ونحو ذلك قوله (وَٱلَّذِينَ يُحَآجُّونَ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ٱسْتُجِيبَ

لَهُۥ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِندَ رَبِّهِمْ) وقوله (وَهُمْ يُجَـٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ) وقوله (وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَـٰبٍ مُّنِيرٍ) .

ومن الأمور التى نهى الله عنها فى كتابه التفـــرق والاختلاف كقوله : (وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟) إلى قوله (وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) . قال ابن عباس تبيض وجوه أهل السنة والجماعة ، وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة ، وقال تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ) وقال تعالى : (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ) إلى قوله (وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ * مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ) .

وقد ذم أهل التفرق والاختلاف فى مثل قوله (وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ) وفى مثل قوله (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ) وفى مثل قوله (وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ) .

وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليـه وسلم توافق كتاب الله كالحديث المشهور عنه الذى روى مسلم بعضه عن عبـد الله بن عمرو وسائره معروف فى مسند أحمد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه — وهم يتناظرون فى القدر ـ ورجل يقول : ألم يقل الله : كذا ، ورجل يقول : ألم يقل الله : كذا فكأنما فقئ فى وجهه حب الرمان فقال أبهذا أمرتم إنما هلك من كان قبلكم بهذا : ضربوا كتاب الله بعضه ببعض ، وإنما نزل كتاب الله ليصدق بعضه بعضاً ، لا ليكذب بعضه بعضاً انظروا ما أمرتم به فافعلوه ، وما نهيتم عنه فاجتنبوه » هذا الحديث أو نحوه .

وكذلك قوله : « المراء فى القرآن كفر » وكذلك ما أخرجاه فى الصحيحين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ قوله : (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِ) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم » .

وأما أن يكون الكتاب أو السنة نهى عن معرفة المسائل التى يدخل فيما يستحق أن يكون من أصول دين الله فهذا لا يكون اللهم إلا أن نهى عن بعض ذلك فى بعض الأحوال مثل مخاطبة شخص بما يعجز عنه فهمه فيضل . كقول عبد الله بن مسعود « ما من رجل يحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم » وكقول على رضى الله عنه « حدثوا الناس بما يعرفون ، ودعوا ما ينكرون أتحبون أن يكذب الله ورسوله » . أو مثل قول حق يستلزم فسادا

أعظم من تركه فيدخل فى قوله صلى الله عليه وسلم « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان » رواه مسلم .

وأما قول السائل إذا قيل بالجواز فهل يجب ؟ وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه .

فيقال : لا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانا عاما مجملا ، ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فإن ذلك داخل فى تبليغ ما بعث الله به رسوله ، وداخل فى تدبر القرآن وعقله وفهمه ، وعلم الكتاب ، والحكمة ، وحفظ الذكر ، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتى هى أحسن ، ونحو ذلك — مما أوجبه الله على المؤمنين — فهو واجب على الكفاية منهم .

وأما ما يجب على أعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم ، ومعرفتهم ، وحاجتهم وما أمر به أعيانهم فلا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم ، أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ، ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ، ويجب على المفتى ، والمحدث ، والمجادل ما لا يجب على من ليس كذلك .

وأما قوله هل يكفى فى ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد

من الوصول إلى القطع ؟ فيقال : الصواب فى ذلك التفصيل،فإنه وإن كان طوائف من أهل الكلام يزعمون أن المسائل الخبرية التى قد يسمونها مسائل الأصول يجب القطع فيها جميعها ، ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يفيد اليقين ، وقد يوجبون القطع فيها كلها على كل أحد . فهذا الذى قالوه على إطلاقه وعمومه : خطأ مخالف للكتاب ، والسنة ، وإجماع سلف الأمة ، وأئمتها .

ثم هم مع ذلك من أبعد الناس عما أوجبوه فإنهم كثيراً ما يحتجون فيها بالأدلة التى يزعمونها قطعيات ، وتكون فى الحقيقة من الأغلوطات فضلا عن أن تكون من الظنيات ؛ حتى إن الشخص الواحد منهم كثيراً ما يقطع بصحة حجة فى موضع ، ويقطع ببطلانها فى موضع آخر ، بل منهم من غاية كلامه كذلك ؛ وحتى قد يدعى كل من المتناظرين العلم الضرورى بنقيض ما ادعاه الآخر .

وأما التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه ما أوجبه الله من ذلك ، كقوله (ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) وقوله (فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ) وكذلك يجب الإيمان بما أوجب الله الإيمان به .

وقد تقرر فى الشريعة أن الوجوب معلق باستطاعة العبد كقوله (فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ) وقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجاه فى الصحيحين .

فإذا كان كثير مما تنازعت فيه الأمة — من هذه المسائل الدقيقة — قد يكون عند كثير من النـاس مشتبهاً لا يقدر فيه على دليل يفيده اليقـين ؛ لا شرعى ، ولا غيره لم يجب على مثل هذا فى ذلك مالا يقدر عليه ، وليس عليه أن يترك ما يقدر عليه من اعتقاد قوى غالب على ظنه لعجزه عن تمام اليقين ؛ بل ذلك هو الذى يقدر عليه . لا سيما إذا كان مطابقاً للحق . فالاعتقاد المطـابق للحق ينفع صاحبه ويثاب عليه ويسقط به الفرض إذا لم يقدر على أكثر منه .

لـكن ينبغى أن يعرف أن عامة من ضل فى هذا الباب ، أو عجز فيه عن معرفة الحق : فإنما هو لتفريطه فى اتبـاع ما جاء به الرسـول ، وترك النظر ، والاستدلال الموصل إلى معرفته ، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضـلوا . كما قال تعالى : (فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ) قال ابن عباس تـكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل فى الدنيـا ولا يشقى فى الآخرة ثم قرأ هذه الآية .

وكما فى الحديث الذى رواه الترمذى وغيره عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال «ستكون فتن قلت فما المخرج منها يارسول الله قال كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله الله ، وهو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ولا تلتبس به

الألسن ولا تنقضي عجائبه ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تشبع منه العلماء وفى رواية ولا تختلف به الآراء وهو الذى لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : (إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا * يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ) من قال به صدق ومن عمل به أجر ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم » . قال تعالى : (وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ) وقال تعالى : (الٓمٓصٓ * كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ) إلى قوله : (ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ) وقال تعالى : (وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ * أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ۗ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْدِفُونَ) .

فذكر سبحانه أنه سيجزى الصادف عن آياته مطلقاً — سواء كان مكذبا أولم يكن — سوء العذاب بما كانوا يصدفون : يبين ذلك أن كل من لم يقر بما جاء به الرسول فهو كافر . سواء اعتقد كذبه ، أو استكبر عن الإيمان به ، أو أعرض عنه اتباعا لما يهواه ، أو ارتاب فيما جاء به فكل مكذب بما جاء به فهو كافر . وقد يكون كافرا من لا يكذبه إذا لم يؤمن به .

ولهذا أخبر الله فى غير موضع من كتابه بالضلال والعذاب لمن ترك اتباع ما أنزله وإن كان له نظر ، وجدل ، واجتهاد فى عقليات وأمور غير ذلك وجعل

ذلك من نعوت الكفار والمنافقين قال تعالى : (وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) وقال تعالى : (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ) وقال تعالى : (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا) . وقال تعالى : (إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ) والسلطان هو الحجة المنزلة من عند الله كما قال تعالى : (أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ) وقال تعالى (أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ * فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ) وقال تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ).

وقد طالب سبحانه من اتخذ ديناً بقوله (ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ) .

فالكتاب الكتاب ، والأثارة كما قال من قال من السلف : هى الرواية ، والإسناد . وقالوا : هى الخط أيضاً . إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط ، وذلك لأن الأثارة من الأثر ؛ فالعلم الذى يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد ويقيد بالخط فيكون كل ذلك من آثاره .

وقال تعالى فى نعت المنافقين : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا * فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) .

وفى هذه الآيات أنواع من العبر من الدلالة على ضلال من يحاكم إلى غير الكتاب والسنة ، وعلى نفاقه ، وإن زعم أنه يريد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو « عقليات » من الأمور المأخوذة عن بعض الطواغيت من المشركين وأهل الكتاب وغير ذلك من أنواع الاعتبار .

فمن كان خطؤه لتفريطه فيما يجب عليه من اتباع القرآن والإيمان مثلا ، أو لتعديه حدود الله بسلوك السبل التى نهى عنها ، أو لاتباع هواه بغير هدى من الله : فهو الظالم لنفسه ، وهو من أهل الوعيد ؛ بخلاف المجتهد فى طاعة الله ورسوله باطناً وظاهراً الذى يطلب الحق باجتهاده كما أمره الله ورسوله ؛ فهذا مغفور له خطؤه . كما قال تعالى : (ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ) إلى قوله : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ . وقد ثبت فى صحيح مسلم أن الله قال قد فعلت ، وكذلك ثبت فيه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا أعطى ذلك .

فهذا يبين استجابة هذا الدعاء للنبي والمؤمنين وأن الله لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا .

وأما قول السائل هل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق ـ والحال هذه ـ فيقال : هذه العبارة وإن كثر تنازع الناس فيها نفياً وإثباتاً فينبغى أن يعرف أن الخلاف المحقق فيها نوعان :

(أحدهما) ما اتفق الناس على جوازه ، ووقوعه ، وإنما تنازعوا فى إطلاق القول عليه بأنه لا يطاق .

(والثانى) ما اتفقوا على أنه لا يطاق ؛ لكن تنازعوا فى جواز الأمر به ، ولم يتنازعوا فى عدم وقوعه . فأما أن يكون أمر اتفق أهل العلم والإيمان على أنه لا يطاق ، وتنازعوا فى وقوع الأمر به ؛ فليس كذلك .

(فالنوع الأول) كتنازع المتكلمين من مثبتة القدر ونفاته فى « استطاعة العبد » وهى قدرته ، وطاقته . هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله ، أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل أو يجب أن تكون معه وإن كانت متقدمة عليه . ؟ فمن قال بالأول لزمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه

إذا لم يكن عنده قدرة إلا مع الفعل . ولهذا كان الصواب الذى عليه محققو المتكلمين ، وأهل الفقه ، والحديث ، والتصوف ، وغيرهم ما دل عليه القرآن ، وهو أن « الاستطاعة » التى هى مناط الأمر والنهى وهى المصححة للفعل لا يجب أن تقارن الفعل . وأما « الاستطاعة » التى يجب معها وجود الفعل فهى مقارنة له .

« فالأولى » كقوله (وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) . وقول النبى صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين : « صلّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب » ومعلوم أن الحج والصلاة تجب على المستطيع سواء فعل ، أو لم يفعل . فعلم أن هذه الاستطاعة لا تجب أن تكون مع الفعل .

« والثانية » كقوله تعالى : (مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ) . وقوله تعالى : (وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا * ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا) على قول من يفسر الاستطاعة بهذه ، وأما على تفسير السلف والجمهور ، فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم . فنفوسهم لا تستطيع إرادته ؛ وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذه حال من صده هواه ورأيه الفاسد عن استماع كتب الله المنزلة ، واتباعها : فقد أخبر أنه لا يستطيع ذلك وهذه « الاستطاعة » هى المقارنة للفعل الموجبة له .

وأما « الأولى » فلولا وجودها لم يثبت التكليف بقوله : (فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ) وقوله تعالى : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ) وأمثال ذلك ، فهؤلاء المفرطون والمعتدون فى أصول الدين إذا لم يستطيعوا سمع ما أنزل إلى الرسول فهم من هذا القسم .

وكذلك أيضاً تنازعهم فى « المأمور به » الذى علم الله أنه لا يكون أو أخبر مع ذلك أنه لا يكون . فمن الناس من يقول إن هذا غير مقدور عليه .

كما أن غالية القدرية يمنعون أن يتقدم علم الله ، وخبره ، وكتابه بأنه لا يكون . وذلك لاتفاق الفريقين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكناً ، ولا مقدورا عليه . وقد خالفهم فى ذلك جمهور الناس . وقالوا : هذا منقوض عليهم بقدرة الله تعالى وقالوا إن الله يعلمه على ما هو عليه فيعلمه ممكنا مقدوراً للعبد ؛ غير واقع ، ولا كائن : لعدم إرادة العبد له ، أو لبغضه إياه ، ونحو ذلك ، لا لعجزه عنه ، وهذا النزاع يزول بتنويع القدرة عليه كما تقدم ، فإنه غير مقدور القدرة المقارنة للفعل ، وإن كان مقدوراً «القدرة المصححة للفعل» التى هى مناط الأمر والنهى .

(وأما النوع الثانى) فكاتفاقهم على أن العاجز عن الفعل لا يطيقه كما لا يطيق الأعمى ، والأقطع والزَّمن نقط المصحف وكتابته والطيران ، فمثل هذا النوع قد اتفقوا على أنه غير واقع فى الشريعة .

وإنما تنازعوا فى جواز الأمر به عقلا ، حتى نازع بعضهم فى « الممتنع لذاته » كالجمع بين الضدين والنقيضين هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد فى الشريعة ؟ ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب فى الشريعة - كمن يزعم أن أبا لهب كلف بأن يؤمن بأنه لا يؤمن - فهو مبطل فى ذلك عند عامة أهل القبلة من جميع الطوائف . بل إذا قدر أنه أخبر بصليه النار - المستلزم لموته على الكفر - وأنه أسمع هذا الخطاب : فنى هذا الحال انقطع تكليفه ، ولم ينفعه الإيمان حينئذ كإيمان من يؤمن بعد معاينة العذاب قال تعالى : (فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا) وقال تعالى : (ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ) .

والمقصود هنا التنبيه على أن النزاع فى هذا الأصل يتنوع تارة إلى الفعل المأمور به وتارة إلى جواز الأمر . ومن هنا شبه من شبه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحداً وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقاً : لوقوع بعض الأقسام التى لا يجعلها عامة المسلمين من باب مالا يطاق . والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الأمر والنهى ؛ وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .

ثم إنه جعل جواز هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذى اتفق المسلمون على أنه غير مقدور عليه ، وقاس أحد النوعين بالآخر . وذلك من « الأقيسة » التى اتفق المسلمون ؛ بل وسائر أهل الملل ؛ بل وسائر العقلاء على بطلانها — فإن من قاس الصحيح المأمور بالأفعال — كقوله إن القدرة مع الفعل أو أن الله

علم أنه لا يفعل - على العاجز الذى لو أراد الفعل لم يقدر عليه فقد جمع بين مايعلم الفرق بينهما بالاضطرار عقلا ودينا وذلك من مثارات الأهواء بين القدرية وإخوانهم الجبرية، وإذا عرف هذا فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة فى الإسلام. كإطلاق القول: بأن الناس مجبورون على أفعالهم، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك، وذم من يطلقه، وإن قصد به الرد على «القدرية» الذين لا يقرون بأن الله خالق أفعال العباد، ولا بأنه شاء الكائنات. وقالوا هذا ردٌّ بدعة ببدعة، وقابل الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل؛ ولولا أن هذا الجواب لا يحتمل البسط لذكرت من نصوص أقوالهم فى ذلك ما يبين ردهم لذلك.

وأما إذا فصل مقصود القائل، وبين بالعبارة التى لا يشتبه فيها الحق بالباطل: ما هو الحق، وميز بين الحق والباطل: كان هذا من الفرقان، وخرج المبين حينئذ مما ذم به أمثال هؤلاء الذين وصفتهم الأئمة بأنهم مختلفون فى كتاب الله مخالفون لكتاب الله متفقون على ترك كتاب الله، وأنهم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويحرفون الكلم عن مواضعه، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم.

ولهذا كان يدخل عندهم المجبرة فى مسمى القدرية المذمومين لخوضهم فى القدر بالباطل إذ هذا جماع المعنى الذى ذمت به القدرية، ولهذا ترجم الإمام أبو بكر الخلال فى «كتاب السنة» فقال: (الرد على القدرية، وقولهم إن الله

أجبر العباد على المعاصى) . ثم روى عن عمرو بن عثمان عن بقية بن الوليد قال : سألت الزبيدى والأوزاعى عن الجبر ؛ فقال الزبيدى : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، ولكن يقضى ويقدر ، ويخلق ويجبل عبده على ما أحب . وقال الأوزاعى : ما أعرف للجبر أصلا فى القرآن ولا فى السنة ؛ فأهاب أن أقول ذلك ؛ ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل ، فهذا يعرف فى القرآن والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما وضعت هذا مخافة أن يرتاب رجل تابعى من أهل الجماعة والتصديق .

فهذان الجوابان اللذان ذكرهما هذان الإمامان فى عصر تابعى التابعين من أحسن الأجوبة .

أما « الزبيدى » فمحمد بن الوليد صاحب الزهرى فإنه قال : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل ، فنفى الجبر ، وذلك لأن الجبر المعروف فى اللغة هو إلزام الإنسان بخلاف رضاه . كما تقول الفقهاء فى « باب النكاح » هل تجبر المرأة على النكاح أو لا تجبر ؟ وإذا عضلها الولى ماذا تصنع ؟ فيعنون بجبرها إنكاحها بدون رضاها واختيارها ، ويعنون بعضلها منعها مما ترضاه وتختاره . فقال : الله أعظم من أن يجبر أو يعضل ؛ لأن الله سبحانه قادر على أن يجعل العبد محباً راضياً لما يفعله ، ومبغضاً وكارهاً لما يتركه . كما هو الواقع ، فلا يكون العبد مجبوراً على ما يختاره ويرضاه ويريده وهى : « أفعاله

الاختيارية » ولا يكون معضولا عما يتركه فيبغضه ويكرهه ولا يريده وهي « تركه الاختيارية » .

وأما «الأوزاعي» فإنه منع من إطلاق هذا اللفظ ، وإن عنى به هذا المعنى حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة : فيفضي إلى إطلاق لفظ مبتدع ظاهر في إرادة الباطل . وذلك لا يسوغ . وإن قيل : إنه أريد به معنى صحيح .

قال الخلال : أنبأنا المروذي قال سمعت بعض المشيخة يقول : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول : أنكر سفيان الثوري الجبر ، وقال : الله تعالى جبل العباد . قال المروذي : أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لأشج عبد القيس - يعني قوله الذي في صحيح مسلم - « إن فيك لخلقين يحبهما الله الحلم والأناة . فقال : أخلقين تخلقت بهما ، أم خلقين جبلت عليهما . فقال : « بل خلقين جبلت عليهما » فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله تعالى . ولهذا احتج البخاري وغيره على خلق الأفعال بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴾ فأخبر تعالى أنه خلق الإنسان على هذه الصفة .

وجواب الأوزاعي أقوم من جواب الزبيدي . لأن الزبيدي نفى الجبر ، والأوزاعي منع إطلاقه إذ هذا اللفظ يحتمل معنى صحيحا فنفيه قد يقتضي نفي الحق والباطل ، كما ذكر الخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب السنة » فقال : ثنا

محمد بن بكار ثنا أبو معشر حدثنا يعلى عن محمد بن كعب أنه قال إنما سمى الجبار لأنه يجبر الخلق على ما أراد . فإذا امتنع من إطلاق اللفظ المجمل المحتمل المشتبه زال المحذور، وكان أحسن من نفيه وإن كان ظاهرا فى المحتمل المعنى الفاسد خشية أن يظن أنه ينفى المعنيين جميعاً .

وهكذا يقال فى نفى الطاقة على المأمور : فإن إثبات الجبر فى المحظور نظير سلب الطاقة فى المأمور . وهكذا كان يقول الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة : قال الخلال : أنبأنا الميمونى قال سمعت أبا عبد الله ـ يعنى أحمد بن حنبل ـ يناظر خالد بن خداش يعنى فى القدر ـ فذكروا رجلا فقال أبو عبد الله : إنما أكره من هذا أن يقول أجبر الله . وقال أنبأنا المروذى قلت لأبى عبد الله رجل يقول إن الله أجبر العباد : فقال هكذا لا تقل . وانكر هذا ، وقال يضل من يشاء ويهدى من يشاء .

وقال أنبأنا المروذى قال كتب إلى عبد الوهاب فى أمر حسن بن خلف العكبرى وقال إنه تنزه عن ميراث أبيه ؛ فقال رجل قدرى : إن الله لم يجبر العباد على المعاصى فرد عليه أحمد بن رجاء فقال : إن الله جبر العباد على ما أراد أراد بذلك إثبات القدر ، فوضع أحمد بن على كتابا: يحتج فيه ،فأدخلته على أبى عبد الله ،فأخبرته بالقصة فقال :ويضع كتابا وأنكر عليهما جميعا : على ابن رجاء حين قال جبر العباد ، وعلى القدرى الذى قال لم يجبر ، وأنكر على أحمد بن على فى وضعه الكتاب واحتجاجه ، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب ، وقال

لى : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال جبر العباد . فقلت لأبى عبد الله فما الجواب فى هذه المسئلة ؟ قال يضل الله من يشاء ، ويهدى من يشاء .

قال المروذى فى هذه المسئلة ؟ إنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذى قال لم يجبر ، وعلى من رد عليه جبر فقال أبو عبد الله : كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا فى جوابها ، وقال : يستغفر ربه الذى رد عليهم بمحدثة ، وأنكر على من رد بشىء من جنس الكلام ؛ إذا لم يكن له فيها إمام مقدم . قال المروذى فما كان بأسرع من أن قدم أحمد بن على من عكبر ومعه مشيخة ، وكتاب من أهل عكبر فأدخلت أحمد بن على على أبى عبد الله . فقال : يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب ادفعه إلى أبى بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله عز وجل فقال : أبو عبد الله لى : ينبغى أن تقبلوا منه فرجعوا إليه .

وقد بسطنا الكلام فى هذا المقام فى غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل الفاسد الذى ظنه المتفرقون من أن إثبات المعنى الحق الذى يسمونه جبرا ينافى الأمر والنهى . حتى جعله القدرية منافياً للأمر والنهى مطلقاً .

وجعله طائفة من الجبرية منافياً لحسن الفعل وقبحه ، وجعلوا ذلك مما اعتمدوه فى نفى حسن الفعل وقبحه القائم به المعلوم بالعقل ؛ ومن المعلوم أنه لا ينافى ذلك . إلا كما ينافيه بمعنى كون الفعل ملائما للفاعل ونافعا له ؛ وكونه منافياً للفاعل وضارا له .

سئل شيخ الإسلام

أبو العباس بن تيمية رحمه الله تعالى :ـ

ما الذى يجب على المكلف اعتقاده ؟ وما الذى يجب عليه علمه ؟ وما هو العلم المرغب فيه ؟ وما هو اليقين ؟ وكيف يحصل ؟ وما العلم بالله ؟

فأجاب :ـ

الحمد لله رب العالمين ، أما قوله : ما الذى يجب على المكلف اعتقاده ، فهذا فيه إجمال وتفصيل .

أما الإجمال فإنه يجب على المكلف أن يؤمن بالله ورسوله ، ويقر بجميع ما جاء به الرسول : من أمر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وما أمر به الرسول ونهى ؛ بحيث يقر بجميع ما أخبر به وما أمر به . فلا بد من تصديقه فيما أخبر ؛ والانقياد له فيما أمر .

وأما التفصيل فعلى كل مكلف أن يقر بما ثبت عنده ؛ من أن الرسول أخبر به وأمر به ، وأما ما أخبر به الرسول ولم يبلغه أنه أخبر به ؛ ولم يمكنه العلم بذلك ؛ فهو لا يعاقب على ترك الإقرار به مفصلا ، وهو داخل فى إقراره

بالمجمل العام ، ثم إن قال خلاف ذلك متأولا كان مخطئاً يغفر له خطؤه، إذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان ، ولهذا يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة ، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك مالا يجب على من نشأ بدار جهل . وأما ما علم ثبوته بمجرد القياس العقلى دون الرسالة ، فهذا لا يعاقب إن لم يعتقده .

وأما قول طائفة من أهل الكلام : إن الصفات الثابتة بالعقل هى التى يجب الإقرار بها ، ويكفر تاركها بخلاف ما ثبت بالسمع ؛ فإنهم تارة ينفونه ، وتارة يتأولونه ، أو يفوضون معناه ، وتارة يثبتونه ، لكن يجعلون الإيمان والكفر متعلقاً بالصفات العقلية ، فهذا لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها ، إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التى ثبتت بالرسالة ، وبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر ، لا بمجرد الأدلة العقلية .

وأما قوله : ما الذى يجب عليه علمه ؟ فهذا أيضاً يتنوع ، فإنه يجب على كل مكلف أن يعلم ما أمر الله به ، فيعلم ما أمر بالإيمان به ؟ وما أمر بعلمه ؟ بحيث لو كان له ما تجب فيه الزكاة لوجب عليه تعلم علم الزكاة ، ولو كان له ما يحج به لوجب عليه تعلم علم الحج ، وكذلك أمثال ذلك ! .

ويجب على عموم الأمة علم جميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، بحيث لا يضيع من العلم الذى بلغه النبى صلى الله عليه وسلم أمته شيء ، وهو مادل

عليه الـكتاب والسنة ، لـكن القدر الزائد على ما يحتاج إليه المعين فرض على الـكفاية : إذا قامت به طائفة سقط عن الباقين .

وأما « العلم المرغب فيه جملة » فهو العلم الذى علمه النبي صلى الله عليه وسلم أمته لـكن يرغب كل شخص فى العلم الذى هو اليه أحوج ؛ وهو له أنفع ، وهذا يتنوع ؛ فرغبة عموم الناس فى معرفة الواجبات والمستحبات من الأعمال والوعد والوعيد أنفع لهم . وكل شخص منهم يرغب فى كل ما يحتاج إليه من ذلك ، ومن وقعت فى قلبه شبهة فقد تـكون رغبته فى عمل ينافيها أنفع من غير ذلك .

وأما « اليقين » فهو طمأنينة القلب ؛ واستقرار العلم فيه ، وهو [معنى] ما يقولون : «ماء يقن »إذا استقر عن الحركة.وضد اليقين الريب .وهو نوع من الحركة والاضطراب ، يقال : رابنى يريبنى ، ومنه فى الحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بظبي حاقف ، فقال : لا يريبه أحد .

ثم اليقين ينتظم منه أمران : علم القلب . وعمل القلب . فإن العبد قد يعلم علماً جازماً بأمر ؛ ومع هذا فيـكون فى قلبه حركة واختلاج من العمل الذى يقتضيه ذلك العلم ، كعلم العبد أن الله رب كل شيء ومليكه ؛ ولا خالق غيره ؛ وأنه ماشاء كان ومالم يشأ لم يكن؛ فهذا قد تصحبه الطمأنينة إلى الله والتوكل عليه ، وقد لا يصحبه العمل بذلك ؛ إما لغفلة القلب عن هذا العلم ، والغفلة هى ضد العلم التام وإن لم تكن ضدا لأصل العلم ، وإما للخواطر التى تسنح فى القلب من الالتفات إلى الأسباب ، وإما لغير ذلك .

وفى الحديث المشهور الذى رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سلوا الله اليقين والعافية ، فما أعطى أحد بعد اليقين شيئاً خيراً من العافية ، فسلوهما الله » فأهل اليقين إذا ابتلوا ثبتوا ؛ بخلاف غيرهم فإن الإبتلاء قد يذهب إيمانه أو ينقصه . قال تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) ألا ترى إلى قوله تعالى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) . فهذه حال هؤلاء .

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا) ، إلى قوله : (هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا * وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا) ! . وقال تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) الآيتين .

وأما كيف يحصل اليقين فبثلاثة أشياء :

أحدها : تدبر القرآن .

والثانى : تدبر الآيات التى يحدثها الله فى الأنفس والآفاق التى تبين أنه حق .

والثالث : العمل بموجب العلم ، قال تعالى : (سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ) ،والضمير عائد على القرآن . كما قال تعالى : (قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ * سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ) الآية .

وأما قول طائفة من المتفلسفة ومن تبعهم من المتكلمة والمتصوفة : أن الضمير عائد إلى الله ، وأن المراد ذكر طريق معرفته بالاستدلال بالعقل ؛ فتفسير الآية بذلك خطأ من وجوه كثيرة ، وهو مخالف لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها .

فبين سبحانه أنه يرى الآيات المشهودة ليبين صدق الآيات المسموعة ، مع أن شهادته بالآيات المسموعة كافية ، لأنه سبحانه لم يدل عباده بالقرآن بمجرد الخبر — كما يظنه طوائف من أهل الكلام يظنون أن دلالة القرآن إنما هو بطريق الخبر ، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر الذى هو الرسول ، والعلم بصدقه موقوف على إثبات الصانع ، والعلم بما يجب ويجوز ويمتنع عليه ؛ والعلم بجواز بعثة الرسل ؛ والعلم بالآيات الدالة على صدقهم ، ويسمون هذه الأصول العقليات . لأن السمع عندهم موقوف عليها ، وهذا غلط عظيم ، وهو من أعظم ضلال طوائف من أهل الكلام والبدع .

فإن الله سبحانه بين فى كتابه كل مايحتاج إليه فى أصول الدين ، قرر فيه

التوحيد ، والنبوة ، والمعاد بالبراهين التي لا ينتهي إلى تحقيقها نظر ، خلاف المتكلمين[1] من المسلمين والفلاسفة وأتباعهم ، واحتج فيه بالأمثال الصمدية ، التي هي المقاييس العقلية المفيدة لليقين ، وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع .

وأما الآيات المشهودة فإن ما يشهد ، وما يعلم بالتواتر : من عقوبات مكذبي الرسل ومن عصاهم ، ومن نصر الرسل وأتباعهم على الوجه الذي وقع ، وما علم من إكرام الله تعالى لأهل طاعته وجعل العاقبة له ، وانتقامه من أهل معصيته وجعل الدائرة عليهم : فيه عبرة تبين أمره ونهيه ، ووعده ووعيده ، وغير ذلك ، مما يوافق القرآن .

ولهذا قال تعالى : (هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟) إلى قوله : (فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ) .

فهذا بين الاعتبار في أصول الدين ، وإن كان قد تناول الاعتبار في فروعه وكذلك قوله : (قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ) إلى قوله : (إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ) .

وأما العمل ، فإن العمل بموجب العلم يثبته ويقرره ومخالفته تضعفه ؛ بل قد تذهبه ، قال الله تعالى : (فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ) ، وقال تعالى : (وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ) ، وقال تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [خلافاً للمتكلمين] .

فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا) الآيات. وقال : (قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ * يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ) الآية . وقال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِۦ وَيَغْفِرْ لَكُمْ) الآية .

وأما العلم فيراد به فى الأصل نوعان :

أحدهما : العلم به نفسه ؛ وبما هو متصف به من نعوت الجلال والإكرام وما دلت عليه أسماؤه الحسنى . وهذا العلم إذا رسخ فى القلب أوجب خشية الله لا محالة ، فإنه لابد أن يعلم أن الله يثيب على طاعته ؛ ويعاقب على معصيته ؛ كما شهد به القرآن والعيان ، وهذا معنى قول أبى حبان التيمى - أحد أتباع التابعين - العلماء ثلاثة :

عالم بالله ليس عالماً بأمر الله . وعالم بأمر الله ليس عالماً بالله . وعالم بالله وبأمر الله . فالعالم بالله الذى يخشى الله ، والعالم بأمر الله الذى يعرف الحلال والحرام .

وقال رجل للشعبي : أيها العالم ! فقال : إنما العالم من يخشى الله . وقال — عبد الله بن مسعود : كفى بخشية الله علما ، وكفى بالاغترار بالله جهلا .

والنوع الثانى يراد بالعلم بالله : العلم بالأحكام الشرعية ، كما فى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه ترخص فى شيء فبلغه أن أقواما تنزهوا عنه ،

فقال : « ما بال أقوام يتنزهون عن أشياء أترخص فيها ! والله إنى لأعلمكم بالله وأخشاكم له » وفى رواية « والله إنى لأخشاكم لله وأعلمكم بحدوده » فجعل العلم به هو العلم بحدوده .

وقريب من ذلك قول بعض التابعين فى صفة أمير المؤمنين على بن أبى طالب ـ رضى الله عنه ـ حيث قال : إن كان الله فى صدرى لعظيما ، وإن كنت بذات الله لعليما ، أراد بذلك أحكام الله .

فإن لفظ الذات فى لغتهم لم يكن كلفظ الذات فى اصطلاح المتأخرين ، بل يراد به ما يضاف إلى الله ، كما قال خبيب رضى الله عنه .

وذلك فى ذات الإله وإن يشأ يبارك على أو صال شلو ممزع

ومنه الحديث : « لم يكذب ابراهيم إلا ثلاث كذبات كلها فى ذات الله » .
ومنه قوله تعالى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ) (وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) ونحو ذلك . فإن ذات تأنيث ذو ، وهو يستعمل مضافا يتوصل به إلى الوصف بالأجناس ، فإذا كان الموصوف مذكراً قيل ذو كذا ، وإن كان مؤنثا قيل ذات كذا ، كما يقال ذات سوار . فإن قيل أصيب فلان فى ذات الله فالمعنى فى جهته ووجهته : أى فيما أمر به وأحبه ، ولأجله .

ثم إن الصفات لما كانت مضافة إلى النفس فيقال فى النفس أيضاً إنها ذات علم وقدرة وكلام ونحو ذلك ، حذفوا الإضافة وعرفوها فقالوا : الذات الموصوفة

أى النفس الموصوفة ، فإذا قال هؤلاء المؤكدون « الذات » فإنما يعنون به النفس الحقيقية ، التى لها وصف ولها صفات .

والصفة والوصف تارة يراد به الكلام الذى يوصف به الموصوف ؛ كقول الصحابى فى (قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ) أحبها لأنها صفة الرحمن ، وتارة يراد به المعانى التى دل عليها الكلام : كالعلم والقدرة . والجهمية والمعتزلة وغيرهم تنكر هذه ، وتقول : إنما الصفات مجرد العبارة التى يعبر بها عن الموصوف . والكلابية ومن اتبعهم من الصفاتية قد يفرقون بين الصفة والوصف ، فيجعلون الوصف هو القول ، والصفة المعنى القائم بالموصوف .

وأما جماهير الناس فيعلمون أن كل واحد من لفظ الصفة والوصف مصدر فى الأصل ؛ كالوعد والعدة ، والوزن والزنة ؛ وأنه يراد به تارة هذا ، وتارة هذا .

ولما كان أولئك الجهمية ينفون أن يكون لله وصف قائم به: علم أو قدرة ، أو إرادة أو كلام — وقد أثبتها المسلمون — صاروا يقولون : هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات . وقد صار طائفة من مناظريهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق ، ويقولون : الصفات زائدة على الذات التى وصفوا — لها صفات ووصف — فيشعرون الناس أن هناك ذاتاً متميزة عن الصفات ، وأن لها صفات متميزة عن الذات . ويشنع نفاة الصفات بشناعات ليس هذا موضعها ، وقد بينا فسادها فى غير هذا الموضع .

والتحقيق أن الذات الموصوفة لا تنفك عن الصفات أصلا ، ولا يمكن وجود ذات خالية عن الصفات . فدعوى المدعى وجود حى عليم قدير بصير بلا حياة ولا علم ولا قدرة ؛ كدعوى قدرة وعلم وحياة لا يكون الموصوف بها حياً عليما قديراً ، بل دعوى شىء موجود قائم بنفسه قديم أو محدث ، عرى عن جميع الصفات ممتنع فى صريح العقل .

ولكن الجهمية المعتزلة وغيرهم ؛ لما أثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات صار مناظرهم يقول : أنا أثبت الصفات زائدة على ما أثبتموه من الذات ؛ أى لا أقتصر على مجرد إثبات ذات بلا صفات . ولم يعن بذلك أنه فى الخارج ذات ثابتة بنفسها ؛ ولا مع ذلك صفات هى زائدة على هذه الذات متميزة عن الذات ولهذا كان من الناس من يقول : الصفات غير الذات . كما يقوله المعتزلة ؛ والكرامية ؛ ثم المعتزلة تنفيها ، والكرامية تثبتها .

ومنهم من يقول : الصفة لا هى الموصوف ولا هى غيره . كما يقوله طوائف من الصفاتية ، كأبى الحسن الأشعرى وغيره .

ومنهم من يقول كما قالت الأئمة : لا نقول الصفة هى الموصوف ؛ ولا نقول : هى غيره ؛ لأنا لا نقول : لا هى هو ؛ ولا هى غيره ، فإن لفظ الغير فيه إجمال ، قد يراد به المباين للشىء أو ما قارن أحدهما الآخر ؛ وما قاربه بوجود أو زمان أو مكان ؛ ويراد بالغير : أن ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر .

وعلى الأول فليست الصفة غير الموصوف ، ولا بعض الجملة غيرها .

وعلى الثانى فالصفة غير الموصوف ، وبعض الجملة غيرها .

فامتنع السلف والأئمة من إطلاق لفظ الغير على الصفة نفياً أو إثباتاً ؛ لما في ذلك من الإجمال والتلبيس ؛ حيث صار الجهمى يقول : القرآن هو الله أو غير الله . فتارة يعارضونه بعلمه فيقولون : علم الله هو الله أو غيره ؛ إن كان ممن يثبت العلم ؛ أو لا يمكنه نفيه .

وتارة يحلون الشبهة ويثبتون خطأ الإطلاقين : النفي والإثبات ، لما فيه من التلبيس ، بل يستفصل السائل فيقال له : إن أردت بالغير ما يباين الموصوف فالصفة لا تباينه ؛ فليست غيره . وإن أردت بالغير ما يمكن فهم الموصوف على سبيل الإجمال ؛ وإن لم يكن هو فهو غير بهذا الاعتبار والله تعالى أعلم وصلى الله على محمد .

فصـــــــل

ولما أعرض كثير من أرباب الكلام والحروف ، وأرباب العمل والصوت ، عن القرآن والإيمان : تجدهم فى العقل على طريق كثير من المتكلمة ، يجعلون العقل وحده أصل علمهم ، ويفردونه ، ويجعلون الإيمان والقرآن تابعين له .

والمعقولات عندهم هى الأصول الكلية الأولية ، المستغنية بنفسها عن الإيمان والقرآن .

وكثير من المتصوفة يذمون العقل ويعيبونه ، ويرون أن الأحوال العالية ، والمقامات الرفيعة ، لا تحصل إلا مع عدمه ، ويقرون من الأمور بما يكذب به صريح العقل .

ويمدحون السكر والجنون والوله ، وأمورا من المعارف والأحوال التى لا تكون إلا مع زوال العقل والتمييز ، كما يصدقون بأمور يعلم بالعقل الصريح بطلانها ، ممن لم يعلم صدقه ، وكلا الطرفين مذموم .

بل العقل شرط فى معرفة العلوم ، وكمال وصلاح الأعمال ، وبه يكمل العلم

والعمل ؛ لكنه ليس مستقلا بذلك ؛ بل هو غريزة فى النفس ، وقوة فيها ، بمنزلة قوة البصر التى فى العين ؛ فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن ، كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار .

وإن انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التى يعجز وحده عن دركها ، وإن عزل بالكلية : كانت الأقوال ، والأفعال مع عدمه : أموراً حيوانية ، قد يكون فيها محبة ، ووجد ، وذوق ، كما قد يحصل للبهيمة .

فالأحوال الحاصلة مع عدم العقل ناقصة ، والأقوال المخالفة للعقل باطلة .

والرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه . لم تأت بما يعلم بالعقل امتناعه ، لكن المسرفون فيه قضوا بوجوب أشياء وجوازها ، وامتناعها لحجج عقلية بزعمهم اعتقدوها حقاً ، وهى باطل ، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به ، والمعرضون عنه صدقوا بأشياء باطلة ، ودخلوا فى أحوال ، وأعمال فاسدة ، وخرجوا عن التمييز الذى فضل الله به بنى آدم على غيرهم .

وقد يقترب من كل من الطائفتين بعض أهل الحديث تارة بعزل العقل عن محل ولايته ، وتارة بمعارضة السنن به .

فهذا الانحراف الذى بين الحرفية ، والصوتية فى العقل التمييزى بمنزلة الانحراف الذى بينهم فى الوجد القلبى فإن الصوتية صدقوا وعظموه ، وأسرفوا

فيه ، حتى جعلوه هو الميزان ، وهو الغاية ، كما يفعل أولئك فى العقل ، والحرفية أعرضت عن ذلك ، وطعنت فيه ولم تعده من صفات الكمال .

وسبب ذلك أن أهل الحرف لما كان مطلوبهم العلم ، وبابه هو العقل ، وأهل الصوت لما كان مطلوبهم العمل وبابه الحب : صار كل فريق يعظم ما يتعلق به ، ويذم الآخر ، مع أنه لا بد من علم ، وعمل : عقل علمى . وعملى ذهنى ، وحب . وتمييز ، وحركة . قال ، وحال . حرف ، وصوت . وكلاهما إذا كان موزونا بالكتاب والسنة كان هو الصراط المستقيم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله وسلم .

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

وإذا كانت الشهادتان هى أصل الدين . وفرعه ، وسائر دعائمه ، وشعبه داخلة فيهما . فالعبادة متعلقة بطاعة الله ورسوله ، كما قال تعالى : ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ وقال فى الآية المشروعة فى خطبة الحاجة : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .

وفى الخطبة : « من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه ، ولا يضر الله شيئاً » وقال : ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ وقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ .

وكذلك علق الأمور بمحبة الله ورسوله ، كقوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ

وَرَسُولِهِ) . وبرضا الله ورسوله ، كقوله : (وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ) وتحكيم الله ورسوله ، كقوله : (وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ) وقوله : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ) وأمر عند التنازع بالرد إلى الله ، والرسول ، فقال : (أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ) وجعل المغانم لله والرسول ، فقال : (يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ) ونظائر هذا متعددة .

فتعليق الأمور من المحبة والبغضة ، والموالاة والمعاداة ، والنصرة والخذلان ، والموافقة والمخالفة ، والرضا والغضب ، والعطاء والمنع ؛ بما يخالف هذه الأصول المنزلة من عند الله مما هو « أخص منها » أو « أعم منها » أو « أعم من وجه وأخص من وجه » .

فالأعم : ما عليه المتفلسفة ، ومن اتبعهم ـ من ضلال المتكلمة والمتصوفة والممالك المؤسسة على ذلك كملك الترك وغيرهم . ـ فى تسويغ التدين ، بغير ما جاء به محمد رسول الله ، وإن عظم محمدا وجعل دينه أفضل الأديان، وكذلك من سوغ النجاة والسعادة بعد مبعثه بغير شريعته .

و « الأعم من وجه الأخص من وجه » : مثل الأنساب . والقبائل ؛ والاجناس العربية ، والفارسية ، والرومية ، والتركية أو الأمصار والبلاد .

و « الأخص مطلقاً » : الانتساب إلى جنس معين من أجناس بعض شرائع الدين كالتجند للمجاهدين ، والفقه للعلماء ، والفقر والتصوف للعباد . أو الانتساب إلى بعض فرق هذه الطوائف كإمام معين ، أو شيخ ، أو ملك ، أو متكلم من رؤوس المتكلمين ، أومقالة ، أوفعل تتميز به طائفة ، أو شعار هذه الفرق من اللباس من عمائم أو غيرها ، كما يتعصب قوم للخرقة ، أو [اللبسة[1]] يعنون الخرقة الشاملة للفقهاء ، والفقراء ، أو المختصة بأحد هذين ، أو بعض طوائف أحد هؤلاء أو لباس التجند ، أو نحو ذلك . كل ذلك من أمور الجاهلية المفرقة بين الأمة وأهلها خارجون عن السنة والجماعة ، داخلون فى البدع والفرقة ؛ بل دين الله تعالى : أن يكون رسوله محمد صلى الله عليه وسلم : هو المطاع أمره ، ونهيه ، المتبوع فى محبته ومعصيته ، ورضاه ، وسخطه ، وعطائه ، ومنعه ، وموالاته ، ومعاداته ، ونصره وخذلانه .

ويعطى كل شخص أو نوع من أنواع العالم ، من الحقوق : ما أعطاهم إياه الرسول . فالمقرب من قربه ، والمقصى من أقصاه ، والمتوسط من وسطه ويحب من هذه الأمور : أعيانها ، وصفاتها ما يحبه الله ورسوله منها ، ويكره منها ما كرهه الله ورسوله منها ، ويترك منها ـ لا محبوبا ولا مكروها ـ ما تركه الله ، ورسوله كذلك ـ لا محبوبا ولا مكروها .

ويؤمر منها بما أمر الله به ورسوله ، وينهى عما نهى الله عنه ورسوله

---

(1) كذا بالاصل .

ويباح منها ما أباحه الله ورسوله ، ويعفى عما عفا الله عنه ورسوله ويفضل منها ما فضله الله ورسوله ، ويقدم ما قدمه الله ورسوله ، ويؤخر ما أخره الله ورسوله ، ويرد ما تنوزع منها إلى الله ورسوله . فما وضح اتبع ، وما اشتبه بين فيه .

وما كان منها من الاجتهاديات المتنازع فيها التى أقرها الله ورسوله ، كاجتهاد الصحابة فى تأخير العصر عن وقتها يوم قريظة ، أو فعلها فى وقتها ، فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم واحدة من الطائفتين ، وكما قطع بعضهم نخل بني النضير ، وبعضهم لم يقطع ، فأقر الله الأمرين . وكما ذكر الله عن داود وسليمان : — أنهما حكما فى الحرث ، ففهم الحكومة أحدهما ، وأثنى على كل منهما بالعلم والحكم به . وكما قال صلى الله عليه وسلم : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا إجتهد فأخطأ فله أجر » .

فما وسعه الله ورسوله وسع ، وما عفا الله عنه ورسوله عفى عنه . وما اتفق عليه المسلمون من إيجاب . أو تحريم ، أو استحباب ، أو إباحة ، أو عفو بعضهم لبعض عما أخطأ فيه ، وإقرار بعضهم لبعض فيما اجتهدوا به ، فهو مما أمر الله به ورسوله ؛ فإن الله ورسوله أمر بالجماعة ، ونهى عن الفرقة .

ودل على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، على ما هو مسطور فى مواضعه .

وسئل شيخ الإسلام
أحمد بن تيمية - قدس الله روحه -

عن قوله صلى الله عليه وسلم: « تفترق أمتى ثلاث وسبعين فرقة » . ما الفرق؟ وما معتقد كل فرقة من هذه الصنوف ؟ .

فأجاب :-

الحمد لله . الحديث صحيح مشهور فى السنن والمساند ؛ كسنن أبى داود والترمذى والنسائى وغيرهم ، ولفظه « افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة ، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة ، وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة » وفى لفظ «على ثلاث وسبعين ملة ، وفى رواية قالوا : يارسول الله من الفرقة الناجية ؟ قال : « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى » وفى رواية قال « هى الجماعة يد الله على الجماعة » .

ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السنة والجماعة ، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم .

وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرق والبدع والأهواء ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريبا من مبلغ الفرقة الناجية فضلا عن أن تكون بقدرها ، بل قد تكون الفرقة منها فى غاية القلة . وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسنة والإجماع . فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة .

وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكروهم فى كتب المقالات ؛ لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة[1] هى إحدى الثنتين و السبعين لا بد له من دليل ، فإن الله حرم القول بلا علم عموما ؛ وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً ؛ فقال تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) ، وقال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) ، وقال تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ) .

وأيضاً فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة ؛ ويجعل من خالفها أهل البدع ، وهذا ضلال مبين . فإن أهل الحق والسنة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذى لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ، فهو الذى يجب تصديقه فى كل ما أخبر؛ وطاعته فى كل ما أمر ، وليست

---

(١) كلمة لم تظهر .

هذه المنزلة لغيره من الأئمة ، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحبه ووافقه كان من أهل السنة والجماعة ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة - كما يوجد ذلك فى الطوائف من اتباع أئمة فى الكلام فى الدين وغير ذلك - كان من أهل البدع والضلال والتفرق .

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هى الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة ، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها وأئمتهم فقهاء فيها [وأهل] معرفة بمعانيها واتباع لها : تصديقاً وعملا وحبا وموالاة لمن والاها ومعاداة لمن عاداها ، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة ، فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذى يعتقدونه ويعتمدونه .

وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله ، ويفسرون الألفاظ المجملة التى تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف ؛ فما كان من معانيها موافقا للكتاب والسنة أثبتوه ؛ وما كان منها مخالفاً للكتاب والسنة

أبطلوه ؛ ولا يتبعون الظن وما تهوى الأنفس ، فإن اتباع الظن جهل ، واتباع هوى النفس بغير هدى من الله ظلم .

وجماع الشر الجهل والظلم ، قال الله تعالى : (وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) إلى آخر السورة . وذكر التوبة لعلمه سبحانه وتعالى أنه لا بد لكل إنسان من أن يكون فيه جهل وظلم ثم يتوب الله على من يشاء ، فلا يزال العبد المؤمن دائما يتبين له من الحق ما كان جاهلا به ، ويرجع عن عمل كان ظالما فيه .

وأدناه ظلمه لنفسه كما قال تعالى : (ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ) ، وقال تعالى (هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ) وقال تعالى (الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ) .

ومما ينبغي أيضا أن يعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين فى أصول الدين والكلام: على درجات ، منهم من يكون قد خالف السنة فى أصول عظيمة ومنهم من يكون إنما خالف السنة فى أمور دقيقة .

ومن يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه ؛ فيكون محمودا فيما رده من الباطل وقاله من الحق ؛ لكن يكون قد جاوز العدل فى رده بحيث جحد بعض الحق وقال بعض الباطل ، فيكون قد رد بدعة كبيرة ببدعة أخف منها ، ورد بالباطل باطلا بباطل أخف منه ، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة .

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولا يفارقون به جماعة المسلمين ؛ يوالون عليه ويعادون ؛ كان من نوع الخطأ . والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم فى مثل ذلك .

ولهذا وقع فى مثل هذا كثير من سلف الأمة وأئمتها : لهم مقالات قالوها باجتهاد ، وهى تخالف ما ثبت فى الكتاب والسنة ؛ بخلاف من والى موافقه وعادى مخالفه وفرق بين جماعة المسلمين ، وكفر وفسق مخالفه دون موافقه فى مسائل الآراء والاجتهادات ؛ واستحل قتال مخالفه دون موافقه فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات .

ولهذا كان أول من فارق جماعة المسلمين من أهل البدع « الخوارج » المارقون . وقد صح الحديث فى الخوارج عن النبى صلى الله عليه وسلم من عشرة أوجه خرجها مسلم فى صحيحه ؛ وخرج البخارى منها غير وجه .

وقد قاتلهم أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، فلم يختلفوا فى قتالهم كما اختلفوا فى قتال الفتنة يوم الجمل وصفين إذ كانوا فى ذلك ثلاثة أصناف : صنف قاتلوا مع هؤلاء ؛ وصنف قاتلوا مع هؤلاء ؛ وصنف أمسكوا عن القتال وقعدوا . وجاءت النصوص بترجيح هذه الحال .

فالخوارج لما فارقوا جماعة المسلمين وكفروهم واستحلوا قتالهم جاءت السنة

بما جاء فيهم ؛ كقول النبي صلى الله عليه وسلم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ! فإن فى قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة» .

وقد كان أولهم خرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى قسمة النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا محمد اعدل فإنك لم تعدل ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « لقد خبت وخسرت إن لم أعدل » فقال له بعض أصحابه : دعنى يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : « إنه يخرج من ضئضئ هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم » الحديث .

فكان مبدأ البدع هو الطعن فى السنة بالظن والهوى ؛ كما طعن إبليس فى أمر ربه برأيه وهواه .

وأما تعيين الفرق الهالكة فأقدم من بلغنا أنه تكلم فى تضليلهم يوسف بن أسباط ، ثم عبد الله بن المبارك ، وهما — إمامان جليلان من أجلاء أئمة المسلمين قالا : أصول البدع أربعة : الروافض ، والخوارج ، والقدرية ، والمرجئة . فقيل لابن المبارك : والجهمية ؟ فأجاب : بأن أولئك ليسوا من أمة محمد . وكان يقول : إنا لنحكى كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكى كلام الجهمية . وهذا الذى قاله اتبعه عليه طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم ، قالوا :

إن الجهمية كفار فلا يدخلون فى الاثنتين والسبعين فرقة ، كما لا يدخل فيهم - المنافقون الذين يبطنون الكفر ويظهرون الإسلام ، وهم الزنادقة .

وقال آخرون من أصحاب أحمد وغيرهم : بل الجهمية داخلون فى الاثنتين والسبعين فرقة وجعلوا أصول البدع خمسة ، فعلى قول هؤلاء : يكون كل طائفة من « المبتدعة الخمسة » اثنا عشر فرقة ، وعلى قول الأولين : يكون كل طائفة من « المبتدعة الأربعة » ثمانية عشر فرقة .

وهذا يبنى على أصل آخر ، وهو « تكفير أهل البدع » فمن أخرج الجهمية منهم لم يكفرهم ، فإنه لا يكفر سائر أهل البدع بل يجعلهم من أهل الوعيد بمنزلة الفساق والعصاة ، ويجعل قوله هم فى النار مثل ما جاء فى سائر الذنوب ، مثل أكل مال اليتيم وغيره ، كما قال تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارًا) .

ومن أدخلهم فيهم فهم على قولين :

منهم من يكفرهم كلهم ، وهذا إنما قاله بعض المستأخرين المنتسبين إلى الأئمة أو المتكلمين .

وأما السلف والأئمة فلم يتنازعوا فى عدم تكفير « المرجئة » و « الشيعة » المفضلة ونحو ذلك ، ولم تختلف نصوص أحمد فى أنه لا يكفر هؤلاء ، وإن كان من أصحابه من حكى فى تكفير جميع أهل البدع — من هؤلاء وغيرهم — خلافاً

عنه ، أوفى مذهبه ، حتى أطلق بعضهم تخليد هؤلاء وغيرهم . وهذا غلط على مذهبه ، وعلى الشريعة .

ومنهم من لم يكفر أحداً من هؤلاء إلحاقاً لأهل البدع بأهل المعاصى ، قالوا : فكما أن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحدا بذنب فكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة .

والمأثور عن السلف والأئمة إطلاق أقوال بتكفير «الجهمية المحضة» الذين ينكرون الصفات ، وحقيقة قولهم أن الله لا يتكلم ولا يرى ؛ ولا يباين الخلق ؛ ولا له علم ولا قدرة ، ولا سمع ولا بصر ولا حياة ، بل القرآن مخلوق ، وأهل الجنة لا يرونه كما لا يراه أهل النار ، وأمثال هذه المقالات .

وأما الخوارج والروافض ففى تكفيرهم نزاع وتردد عن أحمد وغيره .

وأما القدرية الذين ينفون [الكتابة] والعلم فكفروهم ، ولم يكفروا من أثبت العلم ولم يثبت خلق الأفعال .

وفصل الخطاب ، فى هذا الباب بذكر أصلين :

أحدهما : أن يعلم أن الكافر فى نفس الأمر من أهل الصلاة لا يكون إلا منافقاً ، فإن الله منذ بعث محمداً صلى الله عليه وسلم وأنزل عليه القرآن وهاجر إلى المدينة صار الناس ثلاثة أصناف : مؤمن به ، وكافر به مظهر الكفر ،

ومنافق مستخف بالكفر . ولهذا ذكر الله هذه الأصناف الثلاثة فى أول سورة البقرة ، ذكر أربع آيات فى نعت المؤمنين ، وآيتين فى الكفار ، وبضع عشر آية فى المنافقين .

وقد ذكر الله الكفار والمنافقين فى غير موضع من القرآن ، كقوله : (وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ) . وقوله : (إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا) . وقوله : (فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟) . وعطفهم على الكفار ليميزهم عنهم بإظهار الإسلام ، والا فهم فى الباطن شر من الكفار كما قال تعالى : (إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ) . وكما قال : (وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ) . وكما قال : (قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ * وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ) .

وإذا كان كذلك فأهل البدع فيهم المنافق الزنديق فهذا كافر ، ويكثر مثل هذا فى الرافضة والجهمية ، فإن رؤساءهم كانوا منافقين زنادقة . وأول من ابتدع الرفض كان منافقاً . وكذلك التجهم فإن أصله زندقة ونفاق . ولهذا كان الزنادقة المنافقون من القرامطة الباطنية المتفلسفة وأمثالهم يميلون إلى الرافضة والجهمية لقربهم منهم .

ومن أهل البدع من يكون فيه إيمان باطناً وظاهراً ، لكن فيه جهل وظلم

حتى أخطأ ما أخطأ من السنة ؛ فهذا ليس بكافر ولا منافق ، ثم قد يكون منه عدوان وظلم يكون به فاسقاً أو عاصياً ؛ وقد يكون مخطئاً متأولا مغفوراً له خطؤه؛ وقد يكون مع ذلك معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه ، فهذا أحد الأصلين .

والأصل الثانى : أن المقالة تكون كفراً : كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج ، وتحليل الزنا والخمر والميسر ونكاح ذوات المحارم ، ثم القائل بها قد يكون بحيث لم يبلغه الخطاب وكذا لا يكفر به جاحده ، كمن هو حديث عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة لم تبلغه شرائع الإسلام ، فهذا لا يحكم بكفره بجحد شيء مما أنزل على الرسول إذا لم يعلم أنه أنزل على الرسول ، ومقالات الجهمية هى من هذا النوع ، فإنها جحد لما هو الرب تعالى عليه ولما أنزل الله على رسوله .

وتغلظ مقالاتهم من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النصوص المخالفة لقولهم فى الكتاب والسنة والإجماع كثيرة جداً مشهورة وإنما يردونها بالتحريف .

الثانى : أن حقيقة قولهم تعطيل الصانع ، وإن كان منهم من لا يعلم أن قولهم مستلزم تعطيل الصانع . فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله فأصل الكفر الإنكار لله .

الثالث : أنهم يخالفون ما اتفقت عليه الملل كلها وأهل الفطر السليمة كلها ؛ لكن مع هذا قد يخفى كثير من مقالاتهم على كثير من أهل الإيمان حتى يظن أن الحق معهم ، لما يوردونه من الشبهات. ويكون أولئك المؤمنون مؤمنين بالله ورسوله باطناً وظاهراً ؛ وإنما التبس عليهم واشتبه هذا كما التبس على غيرهم من أصناف المبتدعة ، فهؤلاء ليسوا كفاراً قطعا ، بل قد يكون منهم الفاسق والعاصي ؛ وقد يكون منهم المخطىء المغفور له ؛ وقد يكون معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه به من ولاية الله بقدر إيمانه وتقواه.

وأصل قول أهل السنة الذى فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض ؛ كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان» وحينئذ فتتفاضل ولاية الله وتتبعض بحسب ذلك.

وإذا عرف أصل البدع فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب ويعتقدون ذنباً ماليس بذنب ويرون اتباع الكتاب دون السنة التى تخالف ظاهر الكتاب - وإن كانت متواترة - ويكفرون من خالفهم ويستحلون منه لارتداده عندهم مالا يستحلونه من الكافر الأصلى ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم « يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان » ولهذا كفروا عثمان وعليا وشيعتهما ؛ وكفروا أهل صفين — الطائفتين — فى نحو ذلك من المقالات الخبيثة.

وأصل قول الرافضة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على على نصا قاطعاً للعذر ، وأنه إمام معصوم ومن خالفه كفر ، وأن المهاجرين والأنصار كتموا النص وكفروا بالإمام المعصوم ، واتبعوا أهواءهم وبدلوا الدين وغيروا الشريعة وظلموا واعتدوا ، بل كفروا إلا نفراً قليلا : بضعة عشر أو أكثر ، ثم يقولون : إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين . وقد يقولون : بل آمنوا ثم كفروا .

وأكثرهم يكفر من خالف قولهم ويسمون أنفسهم المؤمنين ومن خالفهم كفاراً ، ويجعلون مدائن الإسلام التى لا تظهر فيها أقوالهم دار ردة أسوأ حالا من مدائن المشركين والنصارى ، ولهذا يوالون اليهود والنصارى والمشركين على بعض جمهور المسلمين. وعلى معاداتهم ومحاربتهم: كما عرف من موالاتهم الكفار المشركين على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم الإفرنج النصارى على جمهور المسلمين ؛ ومن موالاتهم اليهود على جمهور المسلمين .

ومنهم ظهرت أمهات الزندقة والنفاق ، كزندقة القرامطة الباطنية وأمثالهم ، ولا ريب أنهم أبعد طوائف المبتدعة عن الكتاب والسنة ، ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسنة ، فجمهور العامة لا تعرف ضد السنى إلا الرافضى ، فإذا قال أحدهم : أنا سنى فإنما معناه لست رافضياً .

ولا ريب أنهم شر من الخوارج : لكن الخوارج كان لهم فى مبدأ الإسلام سيف على أهل الجماعة ، وموالاتهم الكفار أعظم من سيوف

الخوارج ، فإن القرامطة والإسماعيلية ونحوهم من أهل المحاربة لأهل الجماعة ، وهم منتسبون إليهم ، وأما الخوارج فهم معروفون بالصدق ؛ والروافض معروفون بالكذب . والخوارج مرقوا من الإسلام وهؤلاء نابذوا الإسلام .

وأما القدرية المحضة فهم خير من هؤلاء بكثير وأقرب إلى الكتاب والسنة لكن المعتزلة وغيرهم من القدرية هم جهمية أيضا ، وقد يكفرون من خالفهم ويستحلون دماء المسلمين فيقربون من أولئك .

وأما المرجئة فليسوا من هذه البدع المعظلة ، بل قد دخل فى قولهم طوائف من أهل الفقه والعبادة ؛ وما كانوا يعدون إلا من أهل السنة ؛ حتى تغلظ أمرهم بما زادوه من الأقوال المغلظة .

ولما كان قد نسب إلى الإرجاء والتفضيل قوم مشاهير متبعون : تكلم أئمة السنة المشاهير فى ذم المرجئة المفضلة تنفيرا عن مقالتهم ، كقول سفيان الثورى : من قدم عليا على أبى بكر والشيخين فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار ؛ وما أرى يصعد له إلى الله عمل مع ذلك . أو نحو هذا القول . قاله لما نسب إلى تقديم على بعض أئمة الكوفيين . وكذلك قول أيوب السختيانى : من قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار قاله لما بلغه ذلك عن بعض أئمة الكوفيين . وقد روى أنه رجع عن ذلك . وكذلك قول الثورى ومالك والشافعى وغيرهم فى ذم المرجئة لما نسب إلى الإرجاء بعض المشهورين .

وكلام الإمام أحمد فى هذا الباب جار على كلام من تقدم من أئمة الهـدى ، ليس له قول ابتدعه ولكن أظهر السنة وبينها ، وذب عنها وبين حال مخالفيها وجاهد عليها ، وصبر على الأذى فيها لما أظهرت الأهواء والبدع ، وقد قال الله تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) ، فالصبر واليقين بهما تنال الإمامة فى الدين، فلما قام بذلك قرنت باسمه من الإمامة فى السنة ماشهر به وصار متبوعاً لمن بعده ، كما كان تابعاً لمن قبله .

وإلا فالسنة هى ما تلقاه الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتلقاه عنهم التابعون ثم تابعوهم إلى يوم القيامة وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها أصبر . والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم . والله أعلم .

فصـــــل

قاعـدة :

الانحراف عن الوسط كثير فى أكثر الأمور ، فى أغلب الناس . مثل تقابلهم فى بعض الأفعال ، يتخذها بعضهم دينا واجبا ، أو مستحبا ، أو مأمورا به فى الجملة . و بعضهم يعتقدها حراما مكروها ، أو محرما ، أو منهيا عنه فى الجملة .

مثال ذلك « سماع الغناء » فإن طائفة من المتصوفة ، والمتفقرة تتخذه دينا ، وإن لم تقل بألسنتها ، أو تعتقد بقلوبها أنه قربة — فإن دينهم حال ؛ لا اعتقاد : لحالهم ، وعملهم ، هو استحسانها فى قلوبهم ، ومحبتهم لها ، ديانة وتقربا إلى الله . وإن كان بعضهم قد يعتقد ذلك ، ويقوله بلسانه .

وفيهم من يعتقد ، ويقول : ليس قربة — لكن حالهم هو كونه قربة ، ونافعاً فى الدين ، ومصلحاً للقلوب .

ويغلو فيه من يغلو ؛ حتى يجعل التاركين له كلهم خارجين عن ولاية الله ، وثمراتها من المنازل العلية .

وبإزائهم من ينكر جميع أنواع الغناء ويحرمه ، ولا يفصل بين غناء الصغير والنساء فى الأفراح ، وغناء غيرهن وغنائهن فى غير الأفراح .

ويغلو من يغلو فى فاعليه حتى يجعلهم كلهم فساقا أو كفارا .

وهذان الطرفان من اتخاذ ما ليس بمشروع دينا ، أو تحريم ما لم يحرم ، دين الجاهلية ، والنصارى : الذى عابه الله عليهم كما قال تعالى : (وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ) وقال تعالى فيما رواه مسلم فى صحيحه من حديث عياض بن حمار : « إنى خلقت عبادى حنفاء فاجتالتهم الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطانا » وقال فى حق النصارى : (وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ) .

ومثال ذلك : أن يحصل من بعضهم « تقصير فى المأمور » أو « اعتداء فى المنهى » : إما من جنس الشبهات ، وإما من جنس الشهوات : فيقابل ذلك بعضهم بالاعتداء فى الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، أو بالتقصير ، فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

والتقصير والاعتداء : إما فى المأمور به والمنهى عنه شرعا ، وإما فى نفس أمر الناس ونهيهم : هو الذى استحق به أهل الكتاب العقوبة حيث قال : (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ

وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ) فجعل ذلك بالمعصية ، والاعتداء . والمعصية : مخالفة الأمر ، وهو التقصير ، والاعتداء مجاوزة الحد .

وكذلك يضمن كل « مؤتمن على مال » إذا قصر وفرط فى ما أمر به وهو المعصية ، إذا اعتدى بخيانة أو غيرها ؛ ولهذا قال : (وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ) فالإثم هو المعصية والله أعلم .

وقال النبى صلى الله عليه وسلم « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم محارم فلا تنتهكوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء رحمة لكم من غير نسيان فلا تسألوا عنها » فالمعصية تضييع الفرائض ، وانتهاك المحارم : وهو مخالفة الأمر والنهى والاعتداء مجاوزة حدود المباحات .

وقال تعالى : (يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَـٰٓئِثَ) فالمعصية مخالفة أمره ونهيه والاعتداء مجاوزة ما أحله إلى ما حرمه وكذلك قوله ـ والله أعلم ـ : (رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا) فالذنوب : المعصية ، والإسراف : الاعتداء ومجاوزة الحد .

واعلم أن « مجاوزة الحد » هى نوع من مخالفة النهى لأن إعتداء الحد محرم منهى عنه فيدخل فى قسم المنهى عنه ؛ لكن المنهى عنه قسمان :

منهى عنه مطلقاً كالكفر ، فهذا فعله إثم ، ومنهى عنه .

وقسم أبيح منه أنواع ومقادير ، وحرم الزيادة على تلك الأنواع والمقادير فهذا فعله عدوان .

وكذلك قد يحصل العدوان في المأمور به كما يحصل في المباح فإن الزيادة على المأمور به قد يكون عدواناً محرماً وقد يكون مباحاً مطلقاً وقد يكون مباحا إلى غاية فالزيادة عليها عدوان .

ولهذا التقسيم قيل في « الشريعة » هي الأمر والنهي ، والحلال والحرام ، والفرائض والحدود ، والسنن والأحكام .

« فالفرائض » هي المقادير في المأمور به . و« الحدود » النهايات لما يجوز من المباح المأمور به وغير المأمور به .

وقال شيخ الإسلام

قدس الله روحه

بسم الله الرحمن الرحيم

من أحمد بن تيمية إلى من يصل إليه هذا الكتاب [1] من المسلمين المنتسبين إلى السنة والجماعة ؛ المنتمين إلى جماعة الشيخ العارف القدوة . « أبى البركات عدى بن مسافر الأموى » ـ رحمه الله ـ ومن نحى نحوهم ـ وفقهم الله لسلوك سبيله ، وأعانهم على طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وجعلهم معتصمين بحبله المتين ؛ مهتدين لصراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وجنبهم طريق أهل الضلال والاعوجاج ؛ الخارجين عما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم من الشرعة والمنهاج ؛ حتى يكونوا ممن أعظم الله عليهم المنة ؛ بمتابعة الكتاب والسنة .

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وبعد : فإنا نحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو ، وهو للحمد أهل ؛ وهو

---

(١) تسمى الوصية الكبرى .

على كل شي قدير . ونسأله أن يصلي على خاتم النبيين وسيد ولد آدم ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأكرم الخلق على ربه وأقربهم إليه زلفى ، وأعظمهم عنده درجة ؛ محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .

أما بعد : فإن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيداً ، وأنزل عليه الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ، ومهيمنا عليه . وأكمل له ولأمته الدين ، وأتم عليهم النعمة وجعلهم خير أمة أخرجت للناس ، فهم يوفون سبعين أمة هم خيرها وأكرمها على الله .

وجعلهم أمة وسطاً أى عدلا خياراً ، ولذلك جعلهم شهداء على الناس ، هداهم لما بعث به رسله جميعهم من الدين الذى شرعه لجميع خلقه ، ثم خصهم ، بعد ذلك بما ميزهم به وفضلهم من الشرعة والمنهاج الذى جعله لهم .

(فالأول) مثل « أصول الايمان » وأعلاها وأفضلها هو « التوحيد » وهو شهادة أن لا إله إلا الله . كما قال تعالى : (وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ) وقال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ) ، وقال تعالى : (وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ) وقال تعالى : (شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ)

وقال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ * وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ) .

ومثل الإيمان بجميع كتب الله ، وجميع رسله ، كما قال تعالى : (قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ) ، ومثل قوله تعالى: (وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ) ، ومثل قوله تعالى : (ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ) إلى آخرها .

ومثل الإيمان باليوم الآخر وما فيه من الثواب والعقاب ، كما أخبر عن إيمان من تقدم من مؤمنى الأمم به حيث قال : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) .

ومثل أصول الشرائع كما ذكر فى سورة « الأنعام » و « الأعراف » و « سبحان » وغيرهن من السور المكية : من أمره بعبادته وحده لا شريك له ، وأمره ببر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والعدل فى المقال ؛ وتوفية الميزان والمكيال ؛ وإعطاء السائل والمحروم ؛ وتحريم قتل النفس بغير

الحق وتحريم الفواحش ماظهر منها وما بطن ؛ وتحريم الإثم والبغى بغير الحق وتحريم الكلام فى الدين بغير علم ؛ مع ما يدخل فى التوحيد من إخلاص الدين لله ، والتوكل على الله والرجاء لرحمة الله ، والخوف من الله والصبر لحكم الله والقيام لأمر الله ؛ وأن يكون الله ورسوله أحب إلى العبد من أهله وماله والناس أجمعين .

إلى غير ذلك من أصول الإيمان التى أنزل الله ذكرها فى مواضع من القرآن كالسور المكية وبعض المدنية .

(وأما الثانى) فما أنزله الله فى السور المدنية من شرائع دينه ، وما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته . فإن الله سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة وامتن على المؤمنين بذلك ، وأمر أزواج نبيه بذكر ذلك فقال : (وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ) وقال : (لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ) وقال : (وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ)

قال غير واحد من السلف : الحكمة هى السنة . لأن الذى كان يتلى فى بيوت أزواجه رضى الله عنهن سوى القرآن هو سننه صلى الله عليه وسلم ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « ألا وإنى أوتيت الكتاب ومثله معه » وقال حسان بن عطية : كان جبريل عليه السلام ينزل على النبى صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن فيعلمه إياها كما يعلمه القرآن .

وهذه « الشرائع » التى هدى الله بهـا هذا النبي وأمته مثل : الوجهة ، والمنسك ، والمنهاج ، وذلك مثل الصلوات الخمس فى أوقاتها بهذا العدد ، وهذه القراءة ، والركوع ، والسجود ، واستقبال الكعبة .

ومثل فرائض الزكاة ونصبها التى فرضها فى أموال المسلمين : من الماشية والحبوب ، والثمـار ، والتجارة ، والذهب ، والفضة ، ومن جعلت له ؛ حيث يقول : (إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ).

ومثل صيام شهر رمضان ، ومثـل حج البيت الحرام ، ومثل الحدود التى حدها لهم : فى المناكح ، والمواريث ، والعقوبات والمبايعات ، ومثل السنن التى سنها لهم : من الأعيـاد ، والجمعات ، والجماعات فى المكتوبات ، والجماعات فى الكسوف ، والاستسقاء ، وصلاة الجنازة والتراويح .

وما سنه لهم فى العادات ، مثـل : المطاعم ، والملابس ، والولادة ، والموت ، ونحو ذلك : من السنن ، والآداب ، والأحكام التى هى حكم الله ورسوله بينهم : فى الدماء ، والأموال ، والأبضاع ، والأعراض ، والمنافع ، والأبشار ، وغير ذلك من الحدود والحقوق ، إلى غير ذلك مما شرعه لهم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ،

وحبب إليهم الإيمان وزينه فى قلوبهم ؛ فجعلهم متبعين لرسوله صلى الله عليه وسلم ، وعصمهم أن يجتمعوا على ضلالة كما ضلت الأمم قبلهم ، إذ كانت كل أمة إذا ضلت أرسل الله تعالى رسولا إليهم ، كما قال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) ، وقال تعالى (وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ) .

ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء لا نبي بعده ، فعصم الله أمته أن تجتمع على ضلالة . وجعل فيها من تقوم به الحجة إلى يوم القيامة . ولهذا كان اجماعهم حجة كما كان الكتاب والسنة حجة . ولهذا امتاز أهل الحق من هذه الأمة والسنة والجماعة : عن أهل الباطل ، الذين يزعمون أنهم يتبعون الكتاب ، ويعرضون عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعما مضت عليه جماعة المسلمين .

فإن الله أمر فى كتابه باتباع سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولزوم سبيله ، وأمر بالجماعة والائتلاف ، ونهى عن الفرقة والاختلاف ، فقال تعالى : (مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ) ، وقال تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ) ، وقال تعالى : (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) ، وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) .

وقال تعالى : (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا) ، وقال تعالى :

(إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) ، وقال تعالى : (وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ) (وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ) ، وقال تعالى : (وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ) ، وقال تعالى فى أم الكتاب : (ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ) .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون » .

فأمر سبحانه فى « أم الكتاب » التى لم ينزل فى التوراة ولا فى الإنجيل ولا فى الزبور ولا فى الفرقان مثلها ، والتى أعطيها نبينا صلى الله عليه وسلم من كنز تحت العرش ، والتى لا تجزىء صلاة إلا بها : أن نسأله أن يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم : كاليهود ، ولا الضالين كالنصارى .

وهذا « الصراط المستقيم » هو دين الإسلام المحض ، وهو ما فى كتاب الله تعالى ، وهو « السنة والجماعة » فإن السنة المحضة هى دين الإسلام المحض ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه من وجوه متعددة رواها أهل السنن والمسانيد كالإمام أحمد وأبى داود والترمذى وغيرهم أنه قال : « ستفترق هذه

الأمة على ثنتين وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة ، وهى الجماعة » وفى رواية « من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى » .

وهذه الفرقة الناجية « أهل السنة » وهم وسط فى النحل ؛ كما أن ملة الإسلام وسط فى الملل ، فالمسلمون وسط فى أنبياء الله ورسله وعباده الصالحين ؛ لم يغلوا فيهم كما غلت النصارى فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون .

ولا جفوا عنهم كما جفت اليهود ؛ فكانوا يقتلون الأنبياء بغير حق ، ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس ، وكلما جاءهم رسول بما لا تهوى أنفسهم كذبوا فريقاً وقتلوا فريقاً .

بل المؤمنون آمنوا برسل الله وعزروهم ونصروهم ووقروهم وأحبوهم وأطاعوهم ، ولم يعبدوهم ولم يتخذوهم أرباباً ، كما قال تعالى : (مَاكَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ) .

ومن ذلك أن المؤمنين توسطوا فى « المسيح » فلم يقولوا هو الله ولا ابن الله

ولا ثالث ثلاثة ، كما تقوله النصارى ، ولا كفروا به ، وقالوا على مريم بهتاناً عظيما ، حتى جعلوه ولد بغية كما زعمت اليهود ، بل قالوا هذا عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم العذراء البتول وروح منه .

وكذلك المؤمنون « وسط فى شرائع دين الله » فلم يحرموا على الله أن ينسخ ما شاء ويمحو ما شاء . ويثبت ، كما قالته اليهود كما حكى الله تعالى ذلك عنهم بقوله : (سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّـٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا) ، وبقوله : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ) .

ولا جوزوا لأكابر علمائهم وعبادهم أن يغيروا دين الله ، فيأمروا بما شاؤا وينهوا عما شاؤا ، كما يفعله النصارى ، كما ذكر الله ذلك عنهم بقوله: (ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ). قال عدى بن حاتم رضى الله عنه : قلت : يا رسول الله ما عبدوهم ؟ قال : « ما عبدوهم ، ولكن أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم » .

والمؤمنون قالوا : « لله الخلق والأمر » فكما لا يخلق غيره لا يأمر غيره . وقالوا : سمعنا وأطعنا ، فأطاعوا كل ما أمر الله به . وقالوا : (إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) . وأما المخلوق فليس له أن يبدل أمر الخالق تعالى ولو كان عظيما .

وكذلك فى صفات الله تعالى : فإن اليهود وصفوا الله تعالى بصفات المخلوق

الناقصة ، فقالوا : هو فقير ونحن أغنياء . وقالوا : يد الله مغلولة . وقالوا : إنه تعب من الخلق فاستراح يوم السبت . إلى غير ذلك .

والنصارى وصفوا المخلوق بصفات الخالق المختصة به ، فقالوا : إنه يخلق ويرزق ، ويغفر ويرحم ، ويتوب على الخلق ويثيب ويعاقب .

والمؤمنون آمنوا بالله سبحانه وتعالى ، ليس له سمى ولا ند ، ولم يكن له كفواً أحد ، وليس كمثله شيء . فإنه رب العالمين وخالق كل شيء ، وكل ما سواه عباد له فقراء إليه (إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا * لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا * وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا) .

ومن ذلك أمر الحلال والحرام . فإن اليهود كما قال الله تعالى : (فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) ، فلا يأكلون ذوات الظفر ؛ مثل الإبل والبط . ولا شحم الثرب والكليتين ، ولا الجدى فى لبن أمه . الى غير ذلك مما حرم عليهم من الطعام واللباس وغيرهما ؛ حتى قيل : إن المحرمات عليهم ثلاثمائة وستون نوعا . والواجب عليهم مئتان وثمانية وأربعون أمراً ، وكذلك شدد عليهم فى النجاسات حتى لا يؤاكلوا الحائض ولا يجامعوها فى البيوت .

وأما النصارى فاستحلوا الخبائث وجميع المحرمات ، وباشروا جميع النجاسات ، وإنما قال لهم المسيح ، (وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ)

ولهذا قال تعالى : (قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ) .

وأما المؤمنون فكما نعتهم الله به فى قوله : (وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) .

وهذا باب يطول وصفه .

وهكذا أهل السنة والجماعة فى الفرق . فهم فى « باب أسماء الله وآياته ، وصفاته » وسط بين « أهل التعطيل » الذين يلحدون فى أسماء الله وآياته ، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه ؛ حتى يشبهوه بالعدم والموات ، وبين « أهل التمثيل » الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات .

فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ؛ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف وتمثيل .

وهم فى « باب خلقه وأمره » وسط بين المكذبين بقدرة الله ؛ الذين

لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء ، وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل . فيعطلون الأمر والنهى والثواب والعقاب ، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا : (لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ) .

فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير . فيقدر أن يهدى العباد ويقلب قلوبهم ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . فلا يكون فى ملكه ما لا يريد ولا يعجز عن إنفاذ مراده ، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات .

ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل ، وأنه مختار ، ولا يسمونه مجبوراً ، إذ المجبور من أكره على خلاف اختياره ، والله سبحانه جعل العبد مختاراً لما يفعله فهو مختار مريد ، والله خالقه وخالق اختياره ، وهذا ليس له نظير . فإن الله ليس كمثله شيء لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله .

وهم فى « باب الأسماء والأحكام والوعد الوعيد » وسط بين الوعيدية ؛ الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين فى النار ، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية ، ويكذبون بشفاعة النبى صلى الله عليه وسلم . وبين المرجئة الذين يقولون : إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء ، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان . ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية .

فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله ، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذى يستوجبون به الجنة ، وأنهم لا يخلدون فى النار . بل يخرج منها من كان فى قلبه مثقال حبة من إيمان أو مثقال خردلة من إيمان ، وأن النبى صلى الله عليه وسلم ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته .

وهم أيضاً فى « أصحاب رسول الله» صلى الله عليه وسلم ورضى عنهم وسط بين الغالية . الذين يغالون فى على رضى الله عنه ، فيفضلونه على أبى بكر وعمر رضى الله عنهما ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما ، وأن الصحابة ظلموا وفسقوا ، وكفروا الأمة بعدهم كذلك ، وربما جعلوه نبياً أو إلهاً ، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره ، وكفر عثمان رضى الله عنهما ، ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما . ويستحبون سب على وعثمان ونحوهما ، ويقدحون فى خلافة على رضى الله عنه وإمامته .

وكذلك فى سائر « أبواب السنة » هم وسط . لأنهم متمسكون بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان .

فصـــــل

وأنتم أصلحكم الله قد من الله عليكم بالانتساب إلى الإسلام الذى هو دين الله ، وعافاكم الله مما ابتلى به من خرج عن الإسلام من المشركين وأهل الكتاب. والإسلام أعظم النعم وأجلها ، فإن الله لا يقبل من أحد ديناً سواه (وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ) .

وعافاكم الله بانتسابكم إلى السنة من أكثر البدع المضلة ، مثل كثير من بدع الروافض والجهمية والخوارج والقدرية ، بحيث جعل عندكم من البغض لمن يكذب بأسماء الله وصفاته ، وقضائه وقدره ، أو يسب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو من طريقة أهل السنة والجماعة ، وهذا من أكبر نعم الله على من أنعم عليه بذلك ، فإن هذا من تمام الإيمان وكمال الدين ولهذا كثر فيكم من أهل الصلاح والدين وأهل القتال المجاهدين مالا يوجد مثله فى طوائف المبتدعين ، وما زال فى عساكر المسلمين المنصورة وجنود الله المؤيدة منكم من يؤيد الله به الدين ، ويعز به المؤمنين .

وفى أهل الزهادة والعبادة منكم من له الأحوال الزكية والطريقة المرضية ، وله المكاشفات والتصرفات .

وفيكم من أوليـاء الله المتقين من له لسان صدق فى العالمين ، فإن قدماء المشايخ الذين كانوا فيكم ، مثل الملقب بشيخ الإسلام « أبى الحسن على بن أحمد ابن يوسف القرشى الهكارى » وبعده الشيخ العارف القدوة « عدى بن مسافر الأموى » ومن سلك سبيلهما فيهم من الفضل والدين والصلاح والاتباع للسنة ما عظم الله به أقدارهم ، ورفع به منارهم .

والشـيخ « عدى » قدس الله روحه كان من أفاضـل عباد الله الصالحين وأكابر المشايخ المتبعين ، وله من الأحوال الزكية والمناقب العلية ما يعرفه أهل المعرفة بذلك . وله فى الأمة صيت مشهور ولسـان صدق مذكور ، وعقيدته المحفوظة عنه لم يخرج فيهـا عن عقيدة من تقدمه من المشايخ الذين سلك سبيلهم ، كالشيخ الإمام الصالح « أبى الفرج عبد الواحد ابن محمد بن على الأنصارى الشيرازى ، ثم « الدمشقى » وكشيخ الإسـلام « الهكارى » ونحوهما .

وهؤلاء المشـايخ لم يخرجوا فى الأصول الـكبار عن أصول « أهل السنة والجمـاعة » بل كان لهم من الترغيب فى أصول أهل السنة والدعاء إليها والحرص على نشرها ومنـابذة من خالفها مع الدين والفضل والصلاح ما رفع الله به أقدارهم ، وأعلى منارهم ، وغالب ما يقولونه فى أصولها الـكبار جيـد ، مع أنه لا بد وأن يوجد فى كلامهم وكلام نظرائهم من المسـائل

المرجوحة والدلائل الضعيفة ، كأحاديث لا تثبت ، ومقاييس لا تطرد (مع)[1] ما يعرفه أهل البصيرة .

وذلك أن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما المتأخرون من الأمة الذين لم يحكموا معرفة الكتاب والسنة ، والفقه فيهما ، ويميزوا بين صحيح الأحاديث وسقيمها وناتج المقاييس وعقيمها ، مع ما ينضم إلى ذلك من غلبة الأهواء ، وكثرة الأراء ، وتغلظ الاختلاف والافتراق ، وحصول العداوة والشقاق .

فإن هذه الأسباب ونحوها مما يوجب « قوة الجهل والظلم » اللذين نعت الله بهما الإنسان فى قوله : (وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) فإذا منّ الله على الإنسان بالعلم والعدل أنقذه من هذا الضلال ، وقد قال سبحانه : (وَٱلْعَصْرِ * إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ) ، وقد قال تعالى : (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ) .

وأنتم تعلمون — أصلحكم الله — أن « السنة » التى يجب اتباعها ، ويحمد أهلها ويذم من خالفها : هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : فى أمور الاعتقادات ، وأمور العبادات ، وسائر أمور الديانات . وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه فى أقواله وأفعاله ، وما تركه من قول وعمل . ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان .

---

(١) أضيفت حسب مفهوم السياق .

وذلك « فى دواوين الإسلام المعروفة » : مثل صحيحى البخارى ومسلم ، وكتب السنن . مثل سنن أبى داوود ، والنسائى ، وجامع الترمذى ، وموطأ الإمام مالك ، ومثل المسانيد المعروفة ؛ كمثل مسند الإمام أحمد وغيره . ويوجد فى كتب « التفاسير » و « المغازى » وسائر « كتب الحديث » جملها وأجزائها من الآثار ما يستدل ببعضها على بعض . وهذا أمر قد أقام الله له من أهل المعرفة من اعتنى به حتى حفظ الله الدين على أهله .

وقد جمع طوائف من العلماء الأحاديث والآثار المروية فى أبواب « عقائد أهل السنة » مثـــــل : حماد بن سلمة ، وعبد الرحمن بن مهدى ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ؛ وعثمان بن سعيد الدارمى ، وغيرهم فى طبقتهم . ومثلها ما بوب عليه البخارى ، وأبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه وغيرهم فى كتبهم .

ومثل مصنفات أبى بكر الأثرم ، وعبد الله بن أحمد ، وأبى بكر الخلال وأبى القاسم الطبرانى ، وأبى الشيخ الأصبهانى ، وأبى بكر الآجرى ، وأبى الحسن الدارقطنى ، وأبى عبد الله بن منده ، وأبى القاسم اللالكائى ، وأبى عبد الله ابن بطة ؛ وأبى عمرو الطلمنكى ، وأبى نعيم الأصبهانى ، وأبى بكر البيهقى ، وأبى ذر الهروى . وإن كان يقع فى بعض هذه المصنفات من الأحاديث الضعيفة ما يعرفه أهل المعرفة .

وقد يروى كثير من الناس : فى الصفات ، وسائر أبواب الاعتقادات

وعامة أبواب الدين : أحاديث كثيرة تكون مكذوبة ، موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى قسمان : —

منها ما يكون كلاما باطلا لا يجوز أن يقال ، فضلا عن أن يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والقسم الثانى من الكلام : ما يكون قد قاله بعض السلف أو بعض العلماء أو بعض الناس ، ويكون حقا . أو مما يسوغ فيه الاجتهاد ، أو مذهباً لقائله ، فيعزى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كثير عند من لا يعرف الحديث ، مثل المسائل التى وضعها الشيخ « أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن على الأنصارى» وجعلها محنة يفرق فيها بين السنى والبدعى ، وهى «مسائل معروفة» عملها بعض الكذابين وجعل لها إسناداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها من كلامه ، وهذا يعلمه من له أدنى معرفة أنه مكذوب مفترى .

وهذه المسائل وإن كان غالبها موافقاً لأصـــول السنة ففيها ما إذا خالفه الإنسان لم يحكم بأنه مبتدع ، مثل أول نعمة أنعم بها على عبده ، فإن هذه المسئلة فيها نزاع بين أهل السنة ، والنزاع فيها لفظى لأن مبناها على أن اللذة [التى] يعقبها ألم ؛ هل تسمى نعمة أم لا ؟ وفيها أيضاً أشياء مرجوحة .

فالواجب أن يفرق بين الحديث الصحيح والحديث الكذب ، فإن السنة هى الحق دون الباطل ؛ وهى الأحاديث الصحيحة دون الموضوعة : فهذا « أصل عظيم » لأهل الإسلام عموما ولمن يدعى السنة خصوصا .

فصـــــل

وقد تقدم أن دين الله وسط بين الغالى فيه . والجافى عنه . والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين لا يبالى بأيهما ظفر : إما إفراط فيه ، وإما تفريط فيه . وإذا كان الإسلام الذى هو دين الله لا يقبل من أحد سواه ، قد اعترض الشيطان كثيراً ممن ينتسب إليه ؛ حتى أخرجه عن كثير من شرائعه ؛ بل أخرج طوائف من أعبد هذه الأمة وأورعها عنه ، حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرمية .

وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال المارقين منه ؛ فثبت عنه فى الصحاح وغيرها من رواية أمير المؤمنين «على بن أبى طالب وأبى سعيد الخدرى ، وسهل بن حنيف ، وأبى ذر الغفارى ، وسعد بن أبى وقاص ، وعبدالله بن عمر ، وابن مسعود» رضى الله عنهم ، وغير هؤلاء . أن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج فقال «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم أو فقاتلوهم ؛ فإن فى قتلهم أجراً عندالله لمن قتلهم يوم القيامة لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» ، وفى رواية «شر قتيل تحت أديم السماء ، خير

قتيل من قتلوه» وفى رواية «لو يعلم الذين يقاتلونهم ما زوى لهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم لنكلوا عن العمل» .

وهؤلاء لما خرجوا فى خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب — رضى الله عنه — قاتلهم هو وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم « بأمر النبى صلى الله عليه وسلم وتحضيضه على قتالهم . واتفق على قتالهم جميع أئمة الإسلام .

وهكذا كل من فارق جماعة المسلمين وخرج عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشريعته من أهل الأهواء المضلة والبدع المخالفة .

ولهذا قاتل المسلمون أيضاً « الرافضة » الذين هم شر من هؤلاء ، وهم الذين يكفرون جماهير المسلمين ، مثل الخلفاء الثلاثة وغيرهم . ويزعمون أنهم هم المؤمنون ومن سواهم كافر ، ويكفرون من يقول : إن الله يرى فى الآخرة ، أو يؤمن بصفات الله وقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة ، ويكفرون من خالفهم فى بدعهم التى هم عليها .

فإنهم يمسحون القدمين ولا يمسحون على الخف ، ويؤخرون الفطور والصلاة إلى طلوع النجم ، ويجمعون بين الصلاتين من غير عذر ، ويقنتون فى الصلوات الخمس ، ويحرمون الفقاع ، وذبائح أهل الكتاب ، وذبائح من خالفهم من المسلمين ، لانهم عندهم كفار ، ويقولون على الصحابة رضى

الله عنهم أقوالا عظيمة لا حاجة إلى ذكرها هنا ، إلى أشياء أخر . فقاتلهم المسلمون بأمر الله ورسوله .

فإذا كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ، قد انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة ؛ حتى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم ، فيعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة فى هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام والسنة ، حتى يدعى السنة من ليس من أهلها ، بل قد مرق منها وذلك «بأسباب» :-

منها الغلو الذى ذمه الله تعالى فى كتابه حيث قال : (يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُ) إلى قوله : (وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا) وقال تعالى . (قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ ٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهۡوَآءَ قَوۡمٖ قَدۡ ضَلُّواْ مِن قَبۡلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرٗا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ) ؛ وقال النبي صلى الله عليه وسلم : «إياكم والغلو فى الدين ، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين» وهو حديث صحيح .

ومنها التفرق والاختلاف الذى ذكره الله تعالى فى كتابه العزيز :

ومنها أحاديث تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهى كذب عليه باتفاق أهل المعرفة ، يسمعها الجاهل بالحديث فيصدق بها لموافقة ظنه وهواه .

« وأضل الضلال » اتباع الظن والهوى ، كما قال الله تعالى فى حق من ذمهم : (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ) وقال فى حق نبيه صلى الله عليه وسلم : (وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ) ، فنزهه عن الضلال والغواية اللذين هما الجهل والظلم ، فالضال هو الذى لا يعلم الحق ، والغاوى الذى يتبع هواه . وأخبر أنه ما ينطق عن هوى النفس ؛ بل هو وحى أوحاه الله إليه ، فوصفه بالعلم ونزهه عن الهوى .

وأنا أذكر جوامع من أصول الباطل التى ابتدعها طوائف ممن ينتسب إلى السنة وقد مرق منها ، وصار من أكابر الظالمين . وهى فصول : —

الفصل الأول

أحاديث رووها فى الصفات زائدة على الأحاديث التى فى دواوين الإسلام مما نعلم باليقين القاطع أنها كذب وبهتان ، بل كفر شنيع .

وقد يقولون من أنواع الكفر مالا يروون فيه حديثاً ؛ مثل حديث يروونه: إن الله ينزل عشية عرفة على جمل أورق ، يصافح الركبان ويعانق المشاة . وهذا من أعظم الكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وقائله من أعظم القائلين على الله غير الحق ، ولم يرو هذا الحديث أحد من علماء المسلمين أصلا ، بل أجمع علماء المسلمين وأهل المعرفة بالحديث على أنه مكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال أهل العلم — كابن قتيبة وغيره — هذا وأمثاله إنما وضعه الزنادقة الكفار ليشينوا به [على] أهل الحديث ، ويقولون: إنهم يروون مثل هذا .

وكذلك حديث آخر : فيه أنه رأى ربه حين أفاض من مزدلفة يمشى أمام الحجيج وعليه جبة صوف ، أو ما يشبه هذا البهتان والافتراء على الله ، الذى لا يقوله من عرف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

وهكذا حديث فيه « أن الله يمشى على الأرض ، فإذا كان موضع خضرة قالوا : « هذا موضع قدميه » ويقرءون قوله تعالى : (فَانظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ) هذا أيضاً كذب باتفاق العلماء . ولم يقل الله فانظر إلى آثار خطى الله ، وإنما قال : آثار رحمة الله) ورحمته هنا النبات .

وهكذا أحاديث فى بعضها «أن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه فى الطواف» وفى بعضها «أنه رآه وهو خارج من مكة» وفى بعضها « أنه رآه فى بعض سكك المدينة » إلى أنواع أخر .

وكل حديث فيه « أن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه فى الأرض » فهو كذب باتفاق المسلمين وعلمائهم ، هذا شىء لم يقله أحد من علماء المسلمين ولا رواه أحد منهم .

وإنما كان النزاع بين الصحابة فى أن محمدا صلى الله عليه وسلم هل رأى ربه ليلة المعراج ؟ فكان ابن عباس رضى الله عنهما وأكثر علماء السنة يقولون : إن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه ليلة المعراج ، وكانت عائشة رضى الله عنها وطائفة معها تنكر ذلك ، ولم ترو عائشة رضى الله عنها فى ذلك عن النبى صلى الله عليه وسلم شيئا ، ولا سألته عن ذلك . ولا نقل فى ذلك عن الصديق رضى الله عنه ، كما يروونه ناس من الجهال : « أن أباها سأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : نعم . وقال لعائشة : لا » فهذا الحديث كذب باتفاق العلماء .

ولهذا ذكر القاضى « أبو يعلى » وغيره : أنه اختلفت الرواية عن الإمام

أحمد ـ رحمه الله ـ هل يقال : إن محمدا صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعيني رأسه ؟ أو يقال بعين قلبه . أو يقال : رآه ولا يقال بعيني رأسه ولا بعين قلبه ؟ على ثلاث روايات .

وكذلك الحديث الذى رواه أهل العلم أنه قال : « رأيت ربى فى صورة كذا وكذا » يروى من طريق ابن عباس ومن طريق أم الطفيل وغيرهما وفيه « أنه وضع يده بين كتفىَّ » حتى وجدت برد أنامله على صدرى » هذا الحديث لم يكن ليلة المعراج. فإن هذا الحديث كان بالمدينة . وفى الحديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم نام عن صلاة الصبح ثم خرج إليهم ، وقال : « رأيت كذا وكذا » وهو من رواية من لم يصل خلفه إلا بالمدينة كأم الطفيل وغيرها ، والمعراج إنما كان من مكة باتفاق أهل العلم وبنص القرآن والسنة المتواترة ، كما قال الله تعالى : (سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا) .

فعلم أن هذا الحديث كان رؤيا منام بالمدينة ، كما جاء مفسرا فى كثير من طرقه « انه كان رؤيا منام » مع أن رؤيا الأنبياء وحى ، لم يكن رؤيا يقظة ليلة المعراج .

وقد اتفق المسلمون على أن النبى صلى الله عليه وسلم لم ير ربه بعينيه فى الأرض ، وأن الله لم ينزل له إلى الأرض ، وليس عن النبى صلى الله عليه وسلم قط حديث فيه « أن الله نزل له إلى الأرض » بل الأحاديث الصحيحة : « أن الله يدنو عشية عرفة » ، وفى رواية « إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى

ثلث الليل الآخر ، فيقول : من يدعونى فأستجيب له ؟ من يسألنى فأعطيه ؟ من يستغفرنى فأغفر له ؟ » .

وثبت فى الصحيح : أن الله يدنو عشية عرفة ، وفى رواية « إلى سماء الدنيا ، فيباهى الملائكة بأهل عرفة ، فيقول : أنظروا إلى عبادى ! أتونى شعثا غبرا ، ما أراد هؤلاء ؟ وقد روى «أن الله ينزل ليلة النصف من شعبان» إن صح الحديث فإن هذا مما تكلم فيه أهل العلم .

وكذلك ما روى بعضهم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل من حراء تبدى له ربه على كرسى بين السماء والأرض » غلط باتفاق أهل العلم . بل الذى فى الصحاح : « أن الذى تبدى له الملك الذى جاءه بحراء فى أول مرة ، وقال له : « اقرأ ! فقلت : لست بقارىء ، فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد ، ثم أرسلنى ، فقال : اقرأ فقلت : لست بقارىء ، فأخذنى فغطنى حتى بلغ منى الجهد ؛ ثم أرسلنى ، فقال : (ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ * خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ * ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ * ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ * عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) فهذا أول ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم .

ثم جعل النبي صلى الله عليه وسلم يحدث عن فترة الوحى . قال : « فبينا أنا أمشى إذ سمعت صوتا ؛ فرفعت رأسى فإذا الملك الذى جاءنى بحراء جالس على كرسى بين السماء والأرض » رواه جابر رضى الله عنه فى الصحيحين . فأخبر أن الملك الذى جاءه بحراء رآه بين السماء والأرض ، وذكر أنه رعب

منه ، فوقع فى بعض الروايات المَلَك فظن القارىء أنه الملك ، وأنه الله وهذا غلط و باطل .

وبالجملة أن كل حديث فيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينيه فى الأرض » وفيه « أنه نزل له إلى الأرض » وفيه « أن رياض الجنة من خطوات الحق » وفيه « أنه وطئ على صخرة بيت المقدس » كل هذا كذب باطل باتفاق علماء المسلمين من أهل الحديث وغيرهم .

وكذلك كل من ادعى أنه رأى ربه بعينيه قبل الموت فدعواه باطل باتفاق أهل السنة والجماعة ؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحداً من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت . وثبت ذلك فى صحيح مسلم عن النواس ابن سمعان عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أنه لما ذكر الدجال قال : « واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » .

وكذلك روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه أخر : يحذر أمته فتنة الدجال ، وبين لهم « أن أحداً منهم لن يرى ربه حتى يموت » فلا يظنن أحد أن هذا الدجال الذى رآه هو ربه .

ولكن الذى يقع لأهل حقائق الإيمان من المعرفة بالله ويقين القلوب ومشاهدتها وتجلياتها هو على مراتب كثيرة ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان قال : « الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك » .

وقد يرى المؤمن ربه فى المنـام فى صور متنوعة على قدر إيمانه ويقينه ؛ فإذا كان إيمانه صحيحاً لم يره إلا فى صورة حسنة ، وإذا كان فى إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمـانه . ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة فى اليقظة ، ولها « تعبير وتأويل » لمـا فيها من الأمثال المضروبة للحقائق .

وقد يحصل لبعض الناس فى اليقظة أيضاً من الرؤيا نظير ما يحصل للنائم فى المنام : فيرى بقلبه مثل ما يرى النائم . وقد يتجلى له من الحقائق ما يشهده بقلبه ، فهذا كله يقع فى الدنيا .

وربما غلب أحدهم ما يشهده قلبه وتجمعه حواسه فيظن أنه رأى ذلك بعينى رأسه ، حتى يستيقظ فيعلم أنه منام ، وربما علم فى المنام أنه منام .

فهكذا من العبـاد من يحصل له مشاهدة قلبية تغلب عليه حتى تفنيه عن الشعور بحواسه ، فيظنها رؤية بعينه وهو غالط فى ذلك ، وكل من قال من العباد المتقدمين أو المتأخرين أنه رأى ربه بعينى رأسـه فهو غالط فى ذلك بإجماع أهل العلم والإيمان .

نعم رؤية الله بالأبصار هى للمؤمنين فى الجنة ، وهى أيضاً للناس فى عرصات القيامة ؛ كما تواترت الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم حيث قال : « إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس فى الظهيرة ليس دونها سحاب ، وكما ترون القمر ليلة البدر صحواً ليس دونه سحاب » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « جنات الفردوس أربع : جنتان من ذهب آنيتهما وحليتهما وما فيهما . وجنتان من فضة آنيتهما وحليتهما وما فيهما . وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه فى جنة عدن » وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه ! فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار ؛ فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهى الزيادة .

وهذه الأحاديث وغيرها فى الصحاح ؛ وقد تلقاها السلف والأئمة بالقبول ؛ واتفق عليها أهل السنة والجماعة ، وإنما يكذب بها أو يحرفها « الجهمية » ومن تبعهم من المعتزلة والرافضة ونحوهم : الذين يكذبون بصفات الله تعالى وبرؤيته وغير ذلك ، وهم المعطلة شرار الخلق والخليقة .

ودين الله وسط بين تكذيب هؤلاء بما أخبر به رسوله صلى الله عليه وسلم فى الآخرة ؛ وبين تصديق الغالية ؛ بأنه يرى بالعيون فى الدنيا ، وكلاهما باطل .

وهؤلاء الذين يزعم أحدهم أنه يراه بعينى رأسه فى الدنيا هم ضلال كما تقدم ، فإن ضموا إلى ذلك أنهم يرونه فى بعض الأشخاص : إما بعض الصالحين ، أو بعض المردان ، أو بعض الملوك أو غيرهم ، عظم ضلالهم

وكفرهم ، وكانوا حينئذ أضل من النصارى الذين يزعمون أنهم رأوه فى صورة عيسى بن مريم .

بل هم أضل من أتباع الدجال الذى يكون فى آخر الزمان ، ويقول للناس أنا ربكم ! ويأمر السماء فتمطر والأرض فتنبت ! ويقول للخربة : أخرجى كنوزك فتتبعه كنوزها ! وهذا هو الذى حذر منه النبى صلى الله عليه وسلم أمته . وقال : « ما من خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال » وقال : « إذا جلس أحدكم فى الصلاة فليستعذ بالله من أربع ؛ ليقل : اللهم إنى أعوذ بك من عذاب جهنم ، وأعوذ بك من عذاب القبر . وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال » .

فهذا ادعى الربوبية وأتى بشبهات فتن بها الخلق ، حتى قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم : « إنه أعور ؛ وإن ربكم ليس بأعور ، واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت » ، فذكر لهم علامتين ظاهرتين يعرفهما جميع الناس ؛ لعلمه صلى الله عليه وسلم بأن من النـاس من يضل فيجوز أن يرى ربه فى الدنيا فى صورة البشر ، كهؤلاء الضلال الذين يعتقدون ذلك ، وهؤلاء قد يسمون « الحلولية» و « الاتحادية » .

وهم صنفان :—

« قوم » يخصونه بالحلول أو الاتحاد فى بعض الأشياء . كما يقوله النصارى

فى المسيح عليه السلام ، والغالية فى على رضى الله عنه ونحوه ؛ وقوم فى أنواع من المشايخ ، وقوم فى بعض الملوك ، وقوم فى بعض الصور الجميلة ؛ إلى غير ذلك من الأقوال التى هى شر من مقالة النصارى .

و « صنف » يعمون فيقولون بحلوله أو اتحاده فى جميع الموجودات — حتى الكلاب والخنازير والنجاسات وغيرها — كما يقول ذلك قوم من الجهمية ومن تبعهم من الاتحادية : كأصحاب ابن عربى ، وابن سبعين ، وابن الفارض ، والتلمسانى ، والبليانى ، وغيرهم » .

ومذهب جميع المرسلين ومن تبعهم من المؤمنين وأهل الكتب أن الله سبحانه خالق العالمين ، ورب السموات والأرض وما بينهما ؛ ورب العرش العظيم ، والخلق جميعهم عباده وهم فقراء إليه .

وهو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ؛ ومع هذا فهو معهم أينما كانوا ؛ كما قال سبحانه وتعالى : (هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) .

فهؤلاء « الضلال الكفار » الذين يزعم أحدهم أنه يرى ربه بعينيه ، وربما زعم أنه جالسه وحادثه أو ضاجعه ! وربما يعين أحدهم آدمياً إما شخصاً ؛

أو صبياً ، أو غير ذلك ، ويزعم أنه كلهم ، يستتابون . فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم وكانوا كفاراً ، إذ هم أكفر من اليهود والنصارى (ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ) فإن المسيح رسول كريم وجيه عند الله فى الدنيا والآخرة ومن المقربين ، فإذا كان الذين قالوا : إنه هو الله وإنه اتحد به أو حل فيه قد كفرهم وعظم كفرهم ؛ بل الذين قالوا إنه اتخذ ولدا حتى قال : (وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا * لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا * تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا * أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا * وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا * إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا) ، فكيف بمن يزعم فى شخص من الأشخاص أنه هو ؟ هذا أكفر من الغالية الذين يزعمون أن علياً رضى الله عنه ، أو غيره من أهل البيت هو الله .

وهؤلاء هم « الزنادقة » الذين حرقهم على ـ رضى الله عنه ـ بالنار ، وأمر بأخاديد خدت لهم عند باب كندة ، وقذفهم فيها بعد أن أجلهم ثلاثاً ليتوبوا ، فلما لم يتوبوا أحرقهم بالنار ، واتفقت الصحابة ـ رضى الله عنهم ـ على قتلهم ؛ لكن ابن عباس ـ رضى الله عنهما ـ كان مذهبه أن يقتلوا بالسيف بلا تحريق ، وهو قول أكثر العلماء ، وقصتهم معروفة عند العلماء .

فصـــــل

وكذلك الغلو فى بعض المشايخ : إما فى الشيخ « عدى » ويونس القتى أو الحلاج و غيرهم ؛ بل الغلو فى على بن أبى طالب ـ رضى الله عنه ـ ونحوه ، بل الغلو فى المسيح عليه السلام ونحوه .

فكل من غلا فى حى ؛ أو فى رجل صالح كمثـــل على ـ رضى الله عنه ـ أو « عدى » أو نحوه ؛ أو فيمن يعتقد فيه الصلاح ؛ كالحلاج أو الحاكم الذى كان بمصر ، أو يونس القتى ونحوهم ، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول : كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده ، أو يقول إذا ذبح شاة : باسم سيدى ، أو يعبده بالسجود له أو لغيره ، أو يدعوه من دون الله تعالى ؛ مثل أن يقول : يا سيدى فلان اغفر لى أو ارحمنى أو انصرنى أو ارزقنى ، أو أغثنى أو أجرنى ، أو توكلت عليك ، أو أنت حسبى ؛ أو أنا فى حسبك ؛ أو نحو هذه الأقوال والأفعال ؛ التى هى من خصائص الربوبية التى لا تصلح إلا لله تعالى ، فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه ، فإن تاب وإلا قتل . فإن الله إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب لنعبد الله وحده لا شريك له ولا نجعل مع الله إلهاً آخر .

والذين كانوا يدعون مع الله آلهة أخرى — مثل : الشمس والقمر والكواكب ، والعزير والمسيح والملائكة ، واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ، ويغوث ويعوق ونسر ، أو غير ذلك — لم يكونوا يعتقدون أنها تخلق الخلائق ؛ أو أنها تنزل المطر ، أو أنها تنبت النبات ، وإنما كانوا يعبدون الأنبياء والملائكة والكواكب والجن والتماثيل المصورة لهؤلاء ، أو يعبدون قبورهم ، ويقولون : إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى . ويقولون : هم شفعاؤنا عند الله .

فأرسل الله رسله تنهى أن يدعى أحد من دونه ، لا دعاء عبادة ؛ ولا دعاء استغاثة . وقال تعالى : (قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) .

قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون المسيح وعزيرا والملائكة ؛ فقال الله لهم : هؤلاء الذين تدعونهم يتقربون إليّ كما تتقربون ، ويرجون رحمتي كما ترجون رحمتي ، ويخافون عذابي كما تخافون عذابي ، وقال تعالى : (قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ * وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ) فأخبر سبحانه : أن مايدعى من دون الله ليس له مثقال ذرة فى الملك

ولا شرك فى الملك ، وأنه ليس له من الخلق عون يستعين به ، وأنه لا تنفع الشفاعة عنده إلا بإذنه .

وقال تعالى : (وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ) وقال تعالى : (أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) وقال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ) الآية .

وعبادة الله وحده : هى أصل الدين ، وهو التوحيد الذى بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب ، فقال تعالى : (وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ) ؟ وقال تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ) وقال تعالى : (وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ) .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحقق التوحيد ويعلمه أمته ، حتى قال له رجل : ما شاء الله وشئت . فقال : « أجعلتنى لله ندا ؟ ! بل ما شاء الله وحده » وقال : « لا تقولوا : ما شاء الله وشاء محمد ؛ ولكن ما شاء الله ثم شاء محمد » ، ونهى عن الحلف بغير الله فقال : « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت »

وقال : « من حلف بغير الله فقد أشرك » ، وقال : « لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، إنما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ورسوله » .

ولهذا اتفق العلماء على أنه ليس لأحد أن يحلف بمخلوق ، كالكعبة ونحوها .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السجود له ، ولما سجد بعض أصحابه نهاه عن ذلك وقال : « لا يصلح السجود إلا لله » ، وقال : « لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » ، وقال لمعاذ بن جبل — رضى الله عنه — : « أرأيت لو مررت بقبرى أكنت ساجداً له » ؟ قال : لا . قال : « فلا تسجد لى » .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ القبور مساجد ؛ فقال فى مرض موته : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا» قالت عائشة رضى الله عنها : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجدا .

وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا بيتى عيدا ولا بيوتكم قبورا ، وصلوا على حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغنى » ، ولهذا اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء المسجد على القبور ، ولا تشرع الصلاة عند القبور ؛ بل كثير من العلماء يقول الصلاة عندها باطلة .

والسنة فى زيارة قبور المسلمين نظير الصلاة عليهم قبل الدفن ، قال الله تعالى فى كتابه عن المنافقين (وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ) فكان دليل الخطاب أن المؤمنين يصلى عليهم ويقام على قبورهم .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا : « السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين . نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » .

وذلك أن من أكبر أسباب عبادة الأوثان كان التعظيم للقبور بالعبادة ونحوها ، قال الله تعالى فى كتابه : (وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) . قال طائفة من السلف : كانت هذه أسماء قوم صالحين ؛ فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوروا تماثيلهم وعبدوها .

ولهذا اتفق العلماء على أن من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره أنه لا يتمسح بحجرته ولا يقبلها ، لأن التقبيل والاستلام إنما يكون لأركان بيت الله الحرام ، فلا يشبه بيت المخلوق ببيت الخالق .

وكذلك الطواف والصلاة والاجتماع للعبادات إنما تقصد فى بيوت الله وهى المساجد التى أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . فلا تقصد بيوت المخلوقين فتتخذ عيدا ، كما قال صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا بيتى عيدا » كل هذا لتحقيق

التوحيد الذى هو أصل الدين ورأسه الذى لا يقبل الله عملا إلا به ، ويغفر لصاحبه ولا يغفر لمن تركه ، وكما قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ .

ولهذا كانت كلمة التوحيد أفضل الكلام وأعظمه ، فأعظم آية فى القرآن آية الكرسى ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ . وقال صلى الله عليه وسلم : (من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة) . والإله : الذى يألهه القلب عبادة له ، واستعانة ، ورجاء له ، وخشية ، وإجلالا ، وإكراما .

فصـــــل

ومن ذلك الاقتصاد فى السنة ، واتباعها كما جاءت — بلا زيادة ولا نقصان — مثل الكلام : فى (القرآن) و (سائر الصفات) فإن مذهب سلف الأمة وأهل السنة أن القرآن كلام الله ؛ منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود . هكذا قال غير واحد من السلف . روى عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار — وكان من التابعين الأعيان — قال : ما زلت أسمع الناس يقولون ذلك .

والقرآن الذى أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم هو هذا القرآن الذى يقرؤه المسلمون ويكتبونه فى مصاحفهم ، وهو كلام الله لا كلام غيره ؛ وإن تلاه العباد وبلغوه بحركاتهم وأصواتهم . فإن الكلام لمن قاله مبتدئًا لا لمن قاله مبلغا مؤديا ، قال الله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ) ، وهذا القرآن فى المصاحف ، كما قال تعالى : (بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ * فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظ) وقال تعالى : (يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً * فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ) . وقال : (إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ * فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ) .

والقرآن كلام الله بحروفه ونظمه ومعانيه ، كل ذلك يدخل فى القرآن وفى كلام الله . وإعراب الحروف هو من تمام الحروف ؛ كما قال النبى صلى الله

عليه وسلم : « من قرأ القرآن فأعربه فـله بكل حرف عشر حسنات » وقال أبو بكر وعمر رضى الله عنهما : حفظ إعراب القرآن أحب إلينـا من حفظ بعض حروفه .

وإذا كتب المسلمون مصحفاً فإن أحبوا أن لا ينقطوه ولا يشكلوه جاز ذلك ؛ كما كان الصحابة يكتبون المصاحف من غير تنقيط ولا تشكيل ؛ لأن القوم كانوا عربا لا يلحنون . وهكذا هى المصاحف التى بعث بها عثمان رضى الله عنه إلى الأمصار فى زمن التابعين .

ثم فشا « اللحن » فنقطت المصاحف وشكلت بالنقط الحمر ، ثم شكلت بمثل خط الحروف ؛ فتنازع العلماء فى كراهة ذلك . وفيه خلاف عن الإمام أحمد رحمه الله وغيره من العلماء ، قيل : يكره ذلك لأنه بدعة : وقيل : لا يكره للحاجة إليه . وقيل يكره النقط دون الشكل لبيان الإعراب . والصحيح أنه لا بأس به .

والتصديق بما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن الله يتكلم بصوت ؛ وينادى آدم عليه السلام بصوت ؛ إلى أمثال ذلك من الأحاديث . فهذه الجملة كان عليها سلف الأمة وأئمة السنة .

وقال أئمة السنة : القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق . حيث تلى وحيث

كتب . فلا يقال لتلاوة العبد بالقرآن : إنها مخلوقة ، لأن ذلك يدخل فيه القرآن المنزل ، ولا يقال : غير مخلوقة ، لأن ذلك يدخل فيه أفعال العباد .

ولم يقل قط أحد من أئمة السلف : إن أصوات العباد بالقرآن قديمة ، بل أنكروا على من قال : لفظ العبد بالقرآن غير مخلوق .

وأما من قال : إن المداد قديم : فهذا من أجهل الناس وأبعدهم عن السنة ، قال الله تعالى : (قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا) فأخبر أن المداد يكتب به كلماته .

وكذلك من قال ليس القرآن فى المصحف ، وإنما فى المصحف مداد وورق ، أو حكاية وعبارة . فهو مبتدع ضال . بل القرآن الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو ما بين الدفتين . والكلام فى المصحف ـ على الوجه الذى يعرفه الناس ـ له خاصة يمتاز بها عن سائر الأشياء .

وكذلك من زاد على السنة فقال : إن ألفاظ العباد وأصواتهم قديمة فهو مبتدع ضال . كمن قال : إن الله لا يتكلم بحرف ولا بصوت فإنه أيضاً مبتدع منكر للسنة .

وكذلك من زاد وقال : إن المداد قديم ، فهو ضال . كمن قال : ليس فى المصاحف كلام الله .

وأما من زاد على ذلك من الجهال الذين يقولون : إن الورق ، والجلد ، والوتد ، وقطعة من الحائط : كلام الله ، فهو بمنزلة من يقول : ما تكلم الله بالقرآن ولا هو كلامه . هذا الغلو من جانب الإثبات يقابل التكذيب من جانب النفي ، وكلاهما خارج عن السنة والجماعة .

وكذلك إفراد الكلام في النقطة والشكلة بدعة نفيا وإثباتا ، وإنما حدثت هذه البدعة من مائة سنة أو أكثر بقليل ، فإن من قال : إن المداد الذي تنقط به الحروف ويشكل به قديم ، فهو ضال جاهل ، ومن قال : إن إعراب حروف القرآن ليس من القرآن فهو ضال مبتدع .

بل الواجب أن يقال : هذا القرآن العربي هو كلام الله . وقد دخل في ذلك حروفه بإعرابها كما دخلت معانيه ، ويقال : ما بين اللوحين جميعه كلام الله . فإن كان المصحف منقوطا مشكولا أطلق على ما بين اللوحين جميعه أنه كلام الله . وإن كان غير منقوط ولا مشكول : كالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة ؛ كان أيضاً ما بين اللوحين هو كلام الله . فلا يجوز أن تلقى الفتنة بين المسلمين بأمر محدث ونزاع لفظي لا حقيقة له ، ولا يجوز أن يحدث في الدين ما ليس منه .

فصـــــل

وكذلك يجب الاقتصاد والاعتدال فى أمر « الصحابة » و « القرابة » - رضى الله عنهم - فإن الله تعالى أثنى على أصحاب نبيه صلى الله عليه وسلم من السابقين والتابعين لهم بإحسان. وأخبر أنه رضى عنهم ورضوا عنه ؛ وذكرهم فى آيات من كتابه ؛ مثل قوله تعالى: (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا)

وقال تعالى: (لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا).

وفى الصحاح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: « لا تسبوا أصحابى ، فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ».

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على ما تواتر عن أمير المؤمنين على بن أبى

طالب - رضى الله عنه - أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر رضى الله عنهما ، واتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيعة عثمان بعد عمر رضى الله عنهما ، وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا » وقال صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة » . وكان أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه آخر الخلفاء الراشدين المهديين .

وقد اتفق عامة أهل السنة من العلماء والعباد والأمراء والأجناد على أن يقولوا : أبو بكر ثم عمر ؛ ثم عثمان ؛ ثم على رضى الله عنهم . ودلائل ذلك ، وفضائل الصحابة كثير ؛ ليس هذا موضعه .

وكذلك نؤمن « بالإمساك عما شجر بينهم » ونعلم أن بعض المنقول فى ذلك كذب . وهم كانوا مجتهدين ؛ إما مصيبين لهم أجران ؛ أو مثابين على عملهم الصالح مغفور لهم خطؤهم ؛ وما كان لهم من السيئات — وقد سبق لهم من الله الحسنى — فإن الله يغفرها لهم : إما بتوبة أو بحسنات ماحية ، أو مصائب مكفرة ؛ أو غير ذلك . فإنهم خير قرون هذه الأمة كما قال صلى الله عليه وسلم : « خير القرون قرنى الذى بعثت فيهم ؛ ثم الذين يلونهم » وهذه خير أمة أخرجت للناس .

ونعلم مع ذلك أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان أفضل وأقرب إلى الحق من معاوية وممن قاتله معه لما ثبت فى الصحيحين عن أبى سعيد الخدرى — رضى الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » . وفى هذا الحديث دليل على أنه مع كل طائفة حق ؛ وأن علياً رضى الله عنه أقرب إلى الحق .

وأما الذين قعدوا عن القتال فى الفتنة ؛ كسعد بن أبى وقاص ، وابن عمر ، وغيرهما رضى الله عنهم ؛ فاتبعوا النصوص التى سمعوها فى ذلك عن القتال فى الفتنة ، وعلى ذلك أكثر أهل الحديث .

وكذلك « آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم » لهم من الحقوق ما يجب رعايتها ، فإن الله جعل لهم حقاً فى الخمس والفىء ، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لنا : « قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » . وآل محمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة ، هكذا قال الشافعى وأحمد بن حنبل ؛ وغيرهما من العلماء رحمهم الله ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » وقد قال الله تعالى فى كتابه : (إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) وحرم الله عليهم الصدقة لأنها

أوساخ الناس ، وقد قال بعض السلف : حب أبى بكر وعمر إيمان ؛ وبغضهما نفاق . وفى المسانيد والسنن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس — لما شكا إليه جفوة قوم لهم قال : « والذى نفسى بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم من أجلى » .

وفى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله اصطفى بنى إسماعيل ؛ واصطفى بنى كنانة من بنى إسماعيل ؛ واصطفى قريشا من كنانة ، واصطفى بنى هاشم من قريش ؛ واصطفانى من بنى هاشم » .

وقد كانت الفتنة لما وقعت بقتل عثمان وافتراق الأمة بعده ، صار قوم ممن يحب عثمان ويغلو فيه ينحرف عن على رضى الله عنه ، مثل كثير من أهل الشام ؛ ممن كان إذ ذاك يسب علياً رضى الله عنه ويبغضه .

وقوم ممن يحب علياً رضى الله عنه ويغلو فيه ينحرف عن عثمان رضى الله عنه ، مثل كثير من أهل العراق ؛ ممن كان يبغض عثمان ويسبه رضى الله عنه .

ثم تغلظت بدعتهم بعد ذلك ؛ حتى سبوا أبا بكر وعمر رضى الله عنهما وزاد البلاء بهم حينئذ .

والسنة محبة عثمان وعلى جميعا ، وتقديم أبى بكر وعمر عليهما رضى الله

عنهم ؛ لمـا خصهما الله به من الفضائل التى سبقا بها عثمان وعلياً جميعاً . وقد نهى الله فى كتابه عن التفرق والتشتت ؛ وأمر بالاعتصام بحبله .

فهذا موضع يجب [على] المؤمن أن يتثبت فيه ويعتصم بحبل الله .فإن السنة مبناها على العلم والعدل ، والاتباع لـكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

فالرافضة لمـا كانت تسب « الصحابة » صار العلماء يأمرون بعقوبة من يسب الصحابة ، ثم كفرت الصحابة وقالت عنهم أشياء قد ذكرنا حكمهم فيها فى غير هذا الموضع .

ولم يكن أحد إذ ذاك يتكلم فى « يزيد بن معاوية » ولا كان الـكلام فيه من الدين ، ثم حدثت بعد ذلك أشيـاء ، فصار قوم يظهرون لعنة يزيد بن معاوية . وربما كان غرضهم بذلك التطرق إلى لعنة غيره ، فـكره أكثر أهل السنة لعنة أحد بعينه ، فسمع بذلك قوم ممن كان يتسنن ؛ فاعتقد أن يزيد كان من كبار الصالحين وأئمة الهدى .

وصار الغلاة فيه على طرفى نقيض ، هؤلاء يقولون : إنه كافر زنديق ، وإنه قتل ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقتل الأنصـار وأبناءهم بالحرة ليأخذ بثأر أهل بيته الذين قتلوا كفاراً ، مثل جده لأمه عتبة بن ربيعة ، وخاله الوليد ، وغيرهما ويذكرون عنه من الاشتهـار بشرب الخمر وإظهـار الفواحش أشياء .

وأقوام يعتقدون أنه كان إماما عادلا هاديا مهديا ، وأنه كان من الصحابة أو أكابر الصحابة ، وأنه كان من أولياء الله تعالى . وربما اعتقد بعضهم أنه كان من الأنبياء ! ويقولون: من وقف فى يزيد وقفه الله على نار جهنم. ويروون عن الشيخ «حسن بن عدى» أنه كان كذا وكذا ولياً ; ومن وقفوا فيه وقفوا على النار : لقولهم فى يزيد . وفى زمن الشيخ حسن زادوا أشياء باطلة نظماً ونثراً . وغلوا فى الشيخ « عدى » وفى « يزيد » بأشياء مخالفة لما كان عليه الشيخ « عدى » الكبير ـ قدس الله روحه ـ فإن طريقته كانت سليمة لم يكن فيها من هذه البدع ، وابتلوا بروافض عادوهم ، وقتلوا الشيخ حسنا ، وجرت فتن لا يحبها الله ولا رسوله .

وهذا الغلو فى يزيد من الطرفين خلاف لما أجمع عليه أهل العلم والإيمان .

فإن يزيد بن معاوية ولد فى خلافة عثمان بن عفان ـ رضى الله عنه ـ ولم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ; ولا كان من الصحابة باتفاق العلماء ; ولا كان من المشهورين بالدين والصلاح ، وكان من شبان المسلمين ; ولا كان كافراً ولا زنديقاً ; وتولى بعد أبيه على كراهة من بعض المسلمين ورضا من بعضهم ، وكان فيه شجاعة وكرم ، ولم يكن مظهراً للفواحش كما يحكى عنه خصومه .

وجرت فى إمارته أمور عظيمة : ـ

أحدها مقتل الحسين رضى الله عنه ; وهو لم يأمر بقتل الحسين ، ولا أظهر

الفرح بقتله ؛ ولا نكت بالقضيب على ثناياه ـ رضى الله عنه ـ ولا حمل رأس الحسين ـ رضى الله عنه ـ إلى الشام ، لكن أمر بمنع الحسين رضى الله عنه ، وبدفعه عن الأمر . ولو كان بقتاله ، فزاد النواب على أمره ؛ وحض «الشمرذى» الجيوش[1] على قتله لعبيد الله بن زياد، فاعتدى عليه عبيد الله ابن زياد ، فطلب منهم الحسين رضى الله عنه أن يجيء إلى يزيد ؛ أو يذهب إلى الثغر مرابطاً ؛ أو يعود إلى مكة . فمنعوه رضى الله عنه ، إلا أن يستأسر لهم ، وأمر عمر بن سعد بقتاله — فقتلوه مظلوما — له ولطائفة من أهل بيته . رضى الله عنهم .

وكان قتله ـ رضى الله عنه ـ من المصائب العظيمة ، فإن قتل الحسين ، وقتل عثمان قبله : كانا من أعظم أسباب الفتن فى هذه الأمة ، وقتلتهما من شرار الخلق عند الله .

ولما قدم أهلهم رضى الله عنهم على يزيد بن معاوية أكرمهم وسيرهم إلى المدينة ، وروى عنه أنه لعن ابن زياد على قتله . وقال : كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين ، لكنه مع هذا لم يظهر منه إنكار قتله . والانتصار له ، والأخذ بثأره ، كان هو الواجب عليه ، فصار أهل الحق يلومونه على تركه للواجب مضافا إلى أمور أخرى . وأما خصومه فيزيدون عليه من الفرية أشياء .

---

(١) هكذا وردت في المطبوع ولعل الصواب [وحض شمر بن ذى الجوشن على قتله لعبيد الله بن زياد] .

وأما (الأمر الثانى) : فإن أهل المدينة النبوية نقضوا بيعته وأخرجوا نوابه وأهله ، فبعث إليهم جيشاً ؛ وأمره إذا لم يطيعوه بعد ثلاث أن يدخلها بالسيف ويبيحها ثلاثا ، فصار عسكره فى المدينة النبوية ثلاثا يقتلون وينهبون ، ويفتضون الفروج المحرمة . ثم أرسل جيشاً إلى مكة المشرفة ، فحاصروا مكة ، وتوفى يزيد وهم محاصرون مكة ، وهذا من العدوان والظلم الذى فعل بأمره .

ولهذا كان الذى عليه معتقد أهل السنة وأئمة الأمة أنه لا يسب ولا يحب قال « صالح بن أحمد بن حنبل » قلت لأبى : إن قوما يقولون : إنهم يحبون يزيد . قال : يابنى ! وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ فقلت : يا أبت ! فلماذا لا تلعنه ؟ قال : يا بنى ! ومتى رأيت أباك يلعن أحداً ؟ .

وروى عنه قيل له : أتكتب الحديث عن يزيد بن معاوية ؟ فقال : لا . ولا كرامة . أو ليس هو الذى فعل بأهل المدينة ما فعل ؟ .

فيزيد عند علماء أئمة المسلمين ملك من الملوك . لا يحبونه محبة الصالحين وأولياء الله ؛ ولا يسبونه . فإنهم لا يحبون لعنة المسلم المعين . لما روى البخارى فى صحيحه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أن رجلا كان يدعى حمارا ، وكان يكثر شرب الخمر ، وكان كلما أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضربه . فقال

رجل : لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله » .

ومع هذا فطائفة من أهل السنة يجيزون لعنه ، لأنهم يعتقدون أنه فعل من الظلم ما يجوز لعن فاعله .

وطائفة أخرى ترى محبته ، لأنه مسلم تولى على عهد الصحابة ، وبايعه الصحابة . ويقولون : لم يصح عنه ما نقل عنه وكانت له محاسن أو كان مجتهدا فيما فعله .

والصواب هو ما عليه الأئمة : من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن . ومع هذا فإن كان فاسقا أو ظالما فالله يغفر للفاسق والظالم ، لا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة . وقد روى البخارى فى صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له » وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية ، وكان معه أبو أيوب الانصارى رضى الله عنه .

وقد يشتبه يزيد بن معاوية بعمه يزيد بن أبى سفيان ، فإن يزيد بن أبى سفيان كان من الصحابة وكان من خيار الصحابة ، وهو خير آل حرب . وكان أحد أمراء الشام الذين بعثهم أبو بكر رضى الله عنه فى فتوح الشام ، ومشى أبو بكر فى ركابه يوصيه مشيعاً له ، فقال له : يا خليفة رسول الله : إما أن تركب وإما أن أنزل . فقال : لست براكب ولست بنازل ، إنى أحتسب خطاى هذه

فى سبيل الله . فلما توفى بعد فتوح الشام فى خلافة عمر ، ولى عمر رضى الله عنه مكانه أخاه معاوية ، وولد له يزيد فى خلافة عثمان بن عفان ، وأقام معاوية بالشام إلى أن وقع ما وقع .

فالواجب الاقتصار فى ذلك والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية وامتحان المسلمين به ، فإن هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة ، فإنه بسبب ذلك اعتقد قوم من الجهال أن يزيد بن معاوية من الصحابة ، وأنه من أكابر الصالحين وأئمة العدل ، وهو خطأ بين .

فصـــــل

وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بمـا لم يأمر الله به ولا رسوله : مثل أن يقال للرجل : أنت شكيلي . أو قرفندى . فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان ، وليس فى كتاب الله ولا سـنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا فى الآثار المعروفة عن سلف الأئمة لا شكيلي ولا قرفندى . والواجب على المسلم إذا سـئل عن ذلك أن يقول : لا أنا شكيلي ولا قرفندى ؛ بل أنا مسلم متبع لـكتاب الله وسنة رسوله .

وقد روينا عن معاوية بن أبى سفيان : أنه سأل عبد الله بن عباس رضى الله عنهما فقال : أنت على ملة على ، أو ملة عثمان ؟ فقال : لست على ملة على ، ولا على ملة عثمان ، بل أنا على ملة رسول الله صلى الله عليه وسـلم ، وكذلك كان كل من السلف يقولون : كل هذه الأهواء فى النـــار : ويقول أحدهم : ما أبالى أى النعمتين أعظم علىّ أن هدانى الله للإسلام ، أو أن جنبنى هذه الأهواء ، والله تعالى قد سمانا فى القرآن : المسلمين المؤمنين عباد الله ، فلا نعدل عن الأسماء التى سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم ـ وسموها هم وآباؤهم ـ ما أنزل الله بها من سلطان .

بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها مثل انتساب الناس إلى إمام كالحنفي والمالكي ، والشافعي ، والحنبلي أو إلى شيخ ، كالقادري ، والعدوي ونحوهم ، أو مثل الانتساب إلى القبائل : كالقيسي واليماني ، وإلى الأمصار كالشامي والعراقي والمصري .

فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها ، ولا يوالي بهذه الأسماء ولا يعادي عليها ، بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان .

وأولياء الله الذين هم أولياؤه : هم الذين آمنوا وكانوا يتقون ، فقد أخبر سبحانه أن أولياءه هم المؤمنون المتقون وقد بين المتقين في قوله تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ والتقوى هي فعل ما أمر الله به وترك ما نهى الله عنه .

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن حال أولياء الله وما صاروا به أولياء ، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقول الله تبارك وتعالى : من عادى لي ولياً فقد بارزني

بالمحاربة ، وما تقرب إلى عبـدى بمثل أداء ما افترضت عليه ، ولا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به ، وبصره الذى يبصر به ، ويده التى يبطش بها ، ورجله التى يمشى بها ، فبي يسمع ، وبى يبصر ، وبى يبطش ، وبى يمشى ولئن سألنى لأعطينه ، ولئن استعاذنى لأعيذنه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن ، يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه » .

فقد ذكر فى هذا الحديث أن التقرب إلى الله تعـالى على درجتين : إحداهما التقرب إليه بالفرائض . والثـانية هى التقرب إلى الله بالنوافل بعد أداء الفرائض .

فالأولى درجة « المقتصدين » الأبرار أصحاب اليمين . والثـانية درجة « السابقين » المؤمنين ، كما قال الله تعالى : (إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ * عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ * تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ * يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ * خِتَـٰمُهُۥ مِسْكٌ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَـٰفِسُونَ) .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : يمزج لأصحاب اليمين مزجاً ، ويشربه المقربون صرفا .

وقد ذكر الله هذا المعنى فى عدة مواضع من كتابه ، فكل من آمن بالله ورسوله واتقى الله فهو من أولياء الله .

والله سبحانه قد أوجب موالاة المؤمنين بعضهم لبعض ، وأوجب عليهم معاداة الكافرين . فقال تعالى :

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ * فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ * وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَٰسِرِينَ * يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ * إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ * وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ) .

فقد أخبر سبحانه أن ولى المؤمن هو الله ورسوله وعباده المؤمنين ، وهذا عام فى كل مؤمن موصوف بهذه الصفة ، سواء كان من أهل نسبة أو بلدة أو مذهب أو طريقة أو لم يكن ، وقال الله تعالى : (وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ) ، وقال تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ) إلى

قوله (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنكُمْ) ، وقال تعالى: (وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟) إلى قوله تعالى : (فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ * إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) .

وفى الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال . « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ، وفى الصحاح أيضاً أنه قال : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ، وشبك بين أصابعه ، وفى الصحاح أيضاً أنه قال : « والذى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقال صلى الله عليه وسلم : « المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه » وأمثال هذه النصوص فى الكتاب والسنة كثيرة .

وقد جعل الله فيها عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض ، وجعلهم إخوة ، وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين ، وأمرهم سبحانه بالائتلاف ونهاهم عن الافتراق والاختلاف ، فقال : (وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟) . وقال : (إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ) الآية .

فكيف يجوز مع هذا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم أن تفترق وتختلف ،

حتى يوالى الرجل طائفة ويعادى طائفة أخرى بالظن والهوى ؛ بلا برهان من الله تعالى . وقد برأ الله نبيه صلى الله عليه وسلم ممن كان هكذا .

فهذا فعل أهل البدع ؛ كالخوارج الذين فارقوا جماعة المسلمين واستحلوا دماء من خالفهم .

وأما أهل السنة والجماعة فهم معتصمون بحبل الله ، وأقل ما فى ذلك أن يفضل الرجل من يوافقه على هواه وإن كان غيره أتقى لله منه .

وإنما الواجب أن يقدم من قدمه الله ورسوله ، ويؤخر من أخره الله ورسوله ويحب ما أحبه الله ورسوله ويبغض ما أبغضه الله ورسوله ؛ وينهى عما نهى الله عنه ورسوله ، وأن يرضى بما رضى الله به ورسوله ؛ وأن يكون المسلمون يداً واحدة ، فكيف إذا بلغ الأمر ببعض الناس إلى أن يضلل غيره ويكفره ، وقد يكون الصواب معه وهو الموافق للكتاب والسنة ، ولو كان أخوه المسلم قد أخطأ فى شىء من أمور الدين فليس كل من أخطأ يكون كافراً ولا فاسقاً ، بل قد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان ، وقد قال تعالى فى كتابه فى دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم والمؤمنين : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا) وثبت فى الصحيح أن الله قال : قد فعلت .

لا سيما وقد يكون من يوافقكم فى أخص من الإسلام ، مثل أن يكون مثلكم فى

على مذهب « الشافعي » أو منتسباً إلى الشيخ « عدى » ثم بعد هذا قد يخالف في شيء ، وربما كان الصواب معه ، فكيف يستحل عرضه ودمه أو ماله ؟ مع ما قد ذكر الله تعالى من حقوق المسلم والمؤمن! .

وكيف يجوز التفريق بين الأمة بأسماء مبتدعة لا أصل لها في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ؟

وهذا التفريق الذى حصل من الأمة علمائها ومشايخها ، وأمرائها وكبرائها هو الذى أوجب تسلط الأعداء عليها . وذلك بتركهم العمل بطاعة الله ورسوله ، كما قال تعالى : (وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ) .

فمتى ترك الناس بعض ما أمرهم الله به وقعت بينهم العداوة والبغضاء وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا ، وإذا اجتمعوا صلحوا وملكوا ؛ فإن الجماعة رحمة والفرقة عذاب .

وجماع ذلك في الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، كما قال تعالى : (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ * وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ) ، الى قوله : (وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ) ، فمن الأمر بالمعروف : الأمر بالائتلاف والاجتماع ؛ والنهى

عن الاختلاف والفرقة ، ومن النهى عن المنكر إقامة الحدود على من خرج من شريعة الله تعالى .

فمن اعتقد فى بشر أنه إله ؛ أو دعا ميتاً ؛ أو طلب منه الرزق والنصر والهداية ، وتوكل عليه أو سجد له ، فإنه يستتاب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

ومن فضل أحداً من « المشايخ » على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو اعتقد أن أحدا يستغنى عن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استتيب . فإن تاب وإلا ضربت عنقه .

وكذلك من اعتقد أن أحداً من « أولياء الله » يكون مع محمد صلى الله عليه وسلم كما كان الخضر مع موسى عليه السلام ، فإنه يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه . لأن الخضر لم يكن من أمة موسى عليه السلام ، ولا كان يجب عليه طاعته ، بل قال له : إنى على علم من علم الله علمنيه الله لا تعلمه ؛ وأنت على علم من علم الله علمكه الله لا أعلمه . وكان مبعوثا إلى بنى إسرائيل . كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم : « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت إلى الناس عامة » .

ومحمد صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى جميع الثقلين : إنسهم وجنهم . فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته فهو كافر يجب قتله .

وكذلك من كفر المسلمين أو استحل دماءهم وأموالهم ، ببدعة ابتدعها ليست فى كتاب الله ولا سنة رسوله ، فإنه يجب نهيه عن ذلك وعقوبته بما يزجره ، ولو بالقتل أو القتال . فإنه إذا عوقب المعتدون من جميع الطوائف ، وأكرم المتقون من جميع الطوائف ، كان ذلك من أعظم الأسباب التى ترضى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . وتصلح أمر المسلمين .

ويجب على أولى الأمر وهم علماء كل طائفة وأمراؤها ومشايخها أن يقوموا على عامتهم ، ويأمروهم بالمعروف وينهوهم عن المنكر ؛ فيأمرونهم بما أمر الله به ورسوله ، وينهونهم عما نهى الله عنه ورسوله صلى الله عليه وسلم .

(فالأول) مثل شرائع الإسلام : وهى الصلوات الخمس فى مواقيتها ، وإقامة الجمعة والجماعات من الواجبات ، والسنن الراتبات : كالأعياد ، وصلاة الكسوف ، والاستسقاء ، والتراويح ، وصلاة الجنائز ، وغير ذلك . وكذلك الصدقات المشروعة ، والصوم المشروع ، وحج البيت الحرام . ومثل الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره ؛ ومثل الإحسان ، وهو أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك .

ومثل سائر ما أمر الله به ورسوله من الأمور الباطنة والظاهرة ، ومثل إخلاص الدين لله ، والتوكل على الله ، وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما

سواهما ، والرجاء لرحمة الله والخشية من عذابه ، والصبر لحكم الله ، والتسليم لأمر الله ، ومثل صدق الحديث ، والوفاء بالعهود ، وأداء الأمانات إلى أهلها ، وبر الوالدين ، وصلة الأرحام ، والتعاون على البر والتقوى ، والإحسان إلى الجار واليتيم والمسكين ، وابن السبيل والصاحب والزوجة والمملوك ، والعدل فى المقال والفعال ؛ ثم الندب إلى مكارم الأخلاق ؛ مثل أن تصل من قطعك ، وتعطى من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك ؛ قال الله تعالى : (وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ * وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ * إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ * وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ) .

وأما « المنكر » الذى نهى الله عنه ورسوله فأعظمه الشرك بالله ، وهو أن يدعو مع الله إلها آخر ؛ إما الشمس وإما القمر أو الكواكب ؛ أو ملكا من الملائكة أو نبياً من الأنبياء ؛ أو رجلا من الصالحين أو أحداً من الجن ، أو تماثيل هؤلاء أو قبورهم ، أو غير ذلك مما يدعى من دون الله تعالى ، أو يستغاث به أو يسجد له ، فكل هذا وأشباهه من الشرك الذى حرمه الله على لسان جميع رسله .

وقد حرم الله قتل النفس بغير حقها ، وأكل أموال الناس بالباطل ، إما

بالغصب وإما بالربا أو الميسر ، كالبيوع والمعاملات التى نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك قطيعة الرحم وعقوق الوالدين ، وتطفيف المكيال والميزان ، والإثم والبغى بغير الحق .

وكذلك مما حرمه الله تعالى ، أن يقول الرجل على الله ما لا يعلم ، مثل أن يروى عن الله ورسوله أحاديث يجزم بها وهو لا يعلم صحتها ، أو يصف الله بصفات لم ينزل بها كتاب من الله ولا أثارة من علم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سواء كانت من صفات النفى والتعطيل ، مثل قول الجهمية : إنه ليس فوق العرش ولا فوق السموات ؛ وإنه لا يرى فى الآخرة ؛ وإنه لا يتكلم ولا يحب ، ونحو ذلك مما كذبوا به الله ورسوله ، أو كانت من صفات الإثبات والتمثيل ، مثل من يزعم أنه يمشى فى الأرض أو يجالس الخلق ، أو أنهم يرونه بأعينهم أو أن السموات تحويه وتحيط به ، أو أنه سار فى مخلوقاته ، إلى غير ذلك من أنواع الفرية على الله .

وكذلك العبادات المبتدعة التى لم يشرعها الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، كما قال تعالى : (أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ) ، فإن الله شرع لعباده المؤمنين عبادات ؛ فأحدث لهم الشيطان عبادات ضاهاها بها ، مثل أنه شرع لهم عبادة الله وحده لا شريك له ؛ فشرع لهم شركاء ؛ وهى عبادة ما سواه والإشراك به . وشرع لهم الصلوات الخمس وقراءة القرآن فيها والاستماع

له ؛ والاجتماع لسماع القرآن خارج الصلاة أيضاً ، فأول سورة أنزلها على نبيه صلى الله عليه وسلم : (ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ) أمر فى أولها بالقراءة ؛ وفى آخرها بالسجود ، بقوله تعالى : (وَٱسۡجُدۡ وَٱقۡتَرِب).

ولهذا كان أعظم الأذكار التى فى الصلاة قراءة القرآن ؛ وأعظم الأفعال السجود لله وحده لا شريك له ، وقال تعالى : (وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِۖ إِنَّ قُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ كَانَ مَشۡهُودٗا) ، وقال تعالى : (وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ).

وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعوا أمروا واحداً منهم أن يقرأ والباقى يستمعون ، وكان عمر بن الخطاب يقول لأبى موسى رضى الله عنهما : ذكرنا ربنا . فيقرأ وهم يستمعون ، ومر النبى صلى الله عليه وسلم بأبى موسى رضى الله عنه وهو يقرأ ؛ فجعل يستمع لقراءته ، فقال : يا أبا موسى: مررت بك البارحة فجعلت استمع لقراءتك » فقال : لو علمت لحبرته لك تحبيراً وقال : « لله أشد أذنا » أى استماعا « إلى الرجل يحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته » .

وهذا هو سماع المؤمنين وسلف الأمة وأكابر المشايخ ، كمعروف الكرخى والفضيل بن عياض ، وأبى سليمان الدارانى ، ونحوهم . وهو سماع المشايخ

المتأخرين الأكابر ، كالشيخ عبد القادر ، والشيخ عدى بن مسافر ، والشيخ أبى مدين ، وغيرهم من المشايخ رحمهم الله .

وأما المشركون فكان سماعهم كما ذكره الله تعالى فى كتابه ؛ بقوله تعالى : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً) . قال السلف : المكاء الصفير . والتصدية التصفيق باليد ، فكان المشركون يجتمعون فى المسجد الحرام يصفقون ويصوتون يتخذون ذلك عبادة وصلاة ، فذمهم الله على ذلك ، وجعل ذلك من الباطل الذى نهى عنه .

فمن اتخذ نظير هذا السماع عبادة وقربة يتقرب بها إلى الله فقد ضاهى هؤلاء فى بعض أمورهم ، وكذلك لم تفعله القرون الثلاثة التى أثنى عليها النبى صلى الله عليه وسلم ، ولا فعله أكابر المشايخ .

وأما سماع الغناء على وجه اللعب ، فهذا من خصوصية الأفراح للنساء والصبيان كما جاءت به الآثار ، فإن دين الإسلام واسع لا حرج فيه .

وعماد الدين الذى لا يقوم إلا به هو الصلوات الخمس المكتوبات ، ويجب على المسلمين من الاعتناء بها ما لا يجب من الاعتناء بغيرها . كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يكتب إلى عماله : إن أهم أمركم عندى الصلاة ، فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ، ومن ضيعها كان لما سواها من عمله أشد إضاعة .

وهى أول ما أوجبه الله من العبادات ، والصلوات الخمس تولى الله إيجابها بمخاطبة رسوله ليلة المعراج ، وهى آخر ما وصى به النبي صلى الله عليه وسلم أمته وقت فراق الدنيا ، جعل يقول : « الصلاة الصلاة ! وما ملكت أيمانكم ! » وهى أول ما يحاسب عليه العبد من عمله ، وآخر ما يفقد من الدين . فإذا ذهبت ذهب الدين كله ، وهى عمود الدين فمتى ذهبت سقط الدين .

قال النبي صلى الله عليه وسلم « رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد فى سبيل الله » وقد قال الله فى كتابه : (فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا) .

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وغيره : إضاعتها تأخيرها عن وقتها ، ولو تركوها كانوا كفاراً . وقال تعالى : (حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ) ، والمحافظة عليها :فعلها فى أوقاتها ، وقال تعالى : (فَوَيۡلٌ لِّلۡمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ) ، وهم الذين يؤخرونها حتى يخرج الوقت .

وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل ولا تأخير صلاة الليل إلى النهار ، لا لمسافر ولا لمريض ولا غيرهما . لكن يجوز عند الحاجة أن يجمع المسلم بين صلاتى النهار وهى الظهر والعصر فى وقت إحداهما ، ويجمع بين صلاتى الليل وهى المغرب والعشاء فى وقت إحداهما ، وذلك لمثل المسافر والمريض وعند المطر ، ونحو ذلك من الأعذار .

وقد أوجب الله على المسلمين أن يصلوا بحسب طاقتهم ، كما قال الله تعالى : (فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ) ، فعلى الرجل أن يصلى بطهارة كاملة وقراءة كاملة ، وركوع وسجود كامل ، فإن كان عادما للماء ؛ أو يتضرر باستعماله لمرض أو برد أو غير ذلك ؛ وهو محدث أو جنب يتيمم الصعيد الطيب ؛ وهو التراب . يمسح به وجهه ويديه ويصلى ؛ ولا يؤخرها عن وقتها باتفاق العلماء .

وكذلك إذا كان محبوساً أو مقيداً أو زمناً أو غير ذلك صلى على حسب حاله ؛ وإذا كان بإزاء عدوه صلى أيضاً صلاة الخوف ، قال الله تعالى : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا * وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ) إلى قوله : (وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ) الى قوله : (فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا) .

ويجب على أهل القدرة من المسلمين أن يأمروا بالصلاة كل أحد من الرجال والنساء حتى الصبيان . قال النبي صلى الله عليه وسلم « مروهم بالصلاة لسبع ؛ واضربوهم على تركها لعشر ؛ وفرقوا بينهم فى المضاجع » .

والرجل البالغ إذا امتنع من صلاة واحدة من الصلوات الخمس أو ترك بعض فرائضها المتفق عليها . فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . فمن العلماء من

يقول : يكون مرتداً كافراً لا يصلى عليه ولا يدفن بين المسلمين . ومنهم من يقول يكون كقاطع الطريق وقاتل النفس ، والزانى المحصن .

وأمر الصلاة عظيم شأنها أن تذكر ههنا ، فإنها قوام الدين وعماده ، وتعظيمه تعالى لها فى كتابه فوق جميع العبادات ؛ فإنه سبحانه يخصها بالذكر تارة . ويقرنها بالزكاة تارة ، وبالصبر تارة ، وبالنسك تارة ، كقوله تعالى : (وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ) ، وقوله : (وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ) ، وقوله : (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ) وقوله : (قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ) . وتارة يفتتح بها أعمال البر ويختمها بها ؛ كما ذكره فى سورة (سَأَلَ سَآئِلٌۢ) وفى أول سورة « المؤمنين » . قال تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ * إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ * وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ * ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ) .

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا وإياكم من الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، والحمد لله وحده . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً .

(آخر كتاب مجمل اعتقاد السلف)

ويليـــه

(كتاب مفصل الاعتقاد)

فهرس المجلد الثالث

الصفحة | الموضوع

الصفحة	الموضوع
١٥٢	« فصل » فى مذهب أهل السنة فى الصحابة وتفضيل بعضهم على بعض .
١٥٣	شهادتهم بالجنة لمن شهد له الرسول بعينه .
١٥٣	مراتب الخلفاء الأربعة فى الفضل والخلافة .
١٥٤	مذهب أهل السنة فى أهل بيت الرسول وأزواجه وحقوق الجميع .
١٥٤	مسلك الروافض والنواصب فى أهل البيت .
١٥٤ ، ١٥٥	إمساك أهل السنة عما شجر بين بعض الصحابة . وقولهم فى الآثار المروية فى مساويهم .
١٥٥ ، ١٥٦	فضائلهم توجب مغفرة ذنوبهم إن كانت لهم ذنوب نادرة .
١٥٥	الأسباب التى تدفع موجب العذاب عن من استحقه .
١٥٦	يصدق أهل السنة بكرامات الأولياء . الأولياء ، الكرامات . أنواعها .
١٥٧	« فصل » من طريقة أهل السنة التمسك بها وبما كان عليه السابقون وتعظيم كلام الله وهدى رسوله لذلك سموا أهل الكتاب والسنة دون غيرهم .
١٥٧	سبب تسميتهم الجماعة ، حد الإجماع المعلوم .
١٥٨ ، ١٥٩	«فصل» فى اعتدال أهل السنة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وبيان محاسنهم وأخلاقهم .
١٥٩	طريقة أهل السنة هى الإسلام ، الأبدال : هم أئمة الدين .

الصفحة | الموضوع

الصفحة	الموضوع
١٩٢	جواب الشيخ عن طعنهم فى حديث الأوعال .
١٩٣	رده على من زعم أن قوله : (فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ) من آيات الصفات وأن السلف تأولوها .
١٩٤ـ٢٠٢	حكاية الشيخ علم الدين للمناظرة فى الواسطية ، وهى معنى المناظرة الأولى ، لكن باختصار .
٢٠٢ـ٢١١	كتب عبد الله بن تيمية لأخيه زين الدين عن حاصل المناظرة فى المجلس الثانى وهو معنى ما تقدم أيضاً .
٢٠٧	سألوه عن لفظ الظاهر هل هو مراد فقال ليس فى العقيدة وتبرع بالجواب عليه .
٢١١ـ٢٤٨	جواب عن ورقة أرسلت إليه فى السجن .
٢١١ـ٢١٤	عاقبة الصبر . النصر لا يكون إلا بعد امتحان . تحذيره للأمير مما يفسد الدين والدولة . أعداء الإسلام هم الذين أثاروا الفتنة على الشيخ
٢١٤ـ٢١٦	تصريحه بأنه لن ينكس راية المسلمين وأنه ليس له ما يخاف الناس عليه
٢١٦	الشيخ لم يسئ إلى أحد لكن كان فيهم من يسمع كلام المنافقين .
٢١٧	جوابه لما قالوا له أنت تخالف المذاهب الأربعة .
٢١٨	حكاية الشيخ لأقوال معارضيه فى صفتى العلو والاستواء وأنهم يقولون بالنفى الصرف .
٢١٨	اعتراف الأمير بأن الشيخ على الحق وأن معارضيه قد ضيعوا الله .

الصفحة الموضوع

الصفحة	الموضوع
٣٢٠ ، ٣٢١	النوع الثانى اتفاقهم على أن غير المطيق للفعل لا يؤمر به شرعاً لكن تنازعوا فى جواز الأمر به عقلا .
٣٢١	نازع بعضهم فى الممتنع لذاته هل يؤمر به عقلا ، من زعم وقوع هذا فى الشريعة فهو مبطل .
٣٢١	خلاصة ذلك : أن النزاع فى تكليف ما لا يطاق يتنوع بالنسبة إلى الفعل ، وبالنسبة إلى الأمر به .
٣٢١	والنزاع فى ذلك لا يتعلق بمسائل الأمر والنهى وإنما يتعلق بمسائل القضاء والقدر .
٣٢٢	فإطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البدع الحادثة كإطلاق الجبر .
٣٢٢	الجبرية يدخلون فى القدرية .
٣٢٣ ، ٣٢٤	جواب الزبيدى والأوزاعى لما سئلا عن الجبر .
٣٢٤ ، ٣٢٥	جواب الأوزاعى أقوم ، معنى الجوابين .
٣٢٥ ، ٣٢٦	وجه إنكار أحمد على من قال جبر ومن قال لم يجبر .
٣٢٧–٣٣٨	« سئل » ما الذى يجب على المكلف اعتقاده ، وما الذى يجب عليه علمه ، وما هو العلم المرغب فيه ، وما هو اليقين وكيف يحصل وما العلم بالله .

الصفحة الموضوع

الصفحة	الموضوع
٣٧٨	السنة موجودة فى دواوين الإسلام .
٣٧٩	من جمع من العلماء الأحاديث والآثار فى أبواب العقائد .
٣٧٩ ، ٣٨٠	أحاديث مكذوبة فى عامة أبواب الدين .
٣٨١	« فصل » ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان فيه .
٣٨١ ، ٣٨٢	قصة خروج الخوارج ، وقتال عليّ لهم .
٣٨٢ ، ٣٨٣	مذهب الرافضة . ومقاتلة المسلمين لهم .
٣٨٣	قد يخرج من الإسلام من انتسب إليه بأسباب منها . . . إلخ
٣٨٤	اتباع الظن والهوى أكبر الضلال ، تفسير : (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ)
٣٨٤ــ٤٣٠	« فصول » فى بيان أصول الباطل التى ابتدعها من مرق من السنة .
٣٨٥	« الفصل (أ) » أحاديث رووها فى الصفات وهى كذب .
٣٨٦ــ٣٩٠	فصل النزاع فى رؤية الرسول ربه .
٣٨٩ــ٣٩٤	من ادعى أنه رأى ربه فى الدنيا فهو كاذب ضال .
٣٩٠	قد يرى المؤمن ربه فى المنام فى صور متنوعة على حسب عمله .
٣٩٠ ، ٣٩١	رؤية الله بالأبصار فى الجنة وفى الموقف .
٣٩١	من كذب بأحاديث الرؤية .
٣٩٢	حذر النبى من الدجال وذكر منه علامتين .

الصفحة الموضوع

٧٩٢

خ
١٦

(١١٠٠٠/ي ٣ -٣ - ج٣) (٦) (٠١)

ردمك : ٦-٠٢-٧٧٠-٩٩٦٠ (مجموعة)
٠-٢٣-٧٧٠-٩٩٦٠ (ج ٣)

القاعدة السابعة

أن يقال : إن كثيراً مما دل عليه « السمع » يعلم « بالعقل » أيضاً ، والقرآن يبين ما يستدل به العقل ، ويرشد إليه وينبه عليه ؛ كما ذكر الله ذلك فى غير موضع .

فإنه سبحانه وتعالى : بين من الآيات الدالة عليه ، وعلى وحدانيته ، وقدرته ، وعلمه ، وغير ذلك : ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه ؛ كما بين أيضاً ما دل على نبوة أنبيائه ، وما دل على المعاد وإمكانه .

فهذه المطالب هى شرعية من جهتين : —

من جهة أن الشارع أخبر بها .

ومن جهة أنه بين الأدلة العقلية التى يستدل بها عليها . والأمثال المضروبة فى القرآن ، هى « أقيسة عقلية » وقد بسط فى غير هذا الموضع ، وهى أيضاً عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضاً .

وكثير من أهل الكلام يسمى هذه « الأصول العقلية » لاعتقاده أنها

لا تعلم إلا بالعقل فقط . فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق وخبر الصادق ، الذى هو النبي لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل .

ثم إنهم قد يتنازعون فى الأصول التى تتوقف إثبات النبوة عليها .

« فطائفة » تزعم : أن تحسين العقل وتقبيحه داخل فى هذه الأصول ، وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك ، ويجعلون التكذيب بالقدر مما ينفيه العقل .

و «طائفة» تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول ، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه ، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام ، وحدوثها يعلم إما بحدوث الصفات ، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها ، فيجعلون نفى أفعال الرب ، ونفى صفاته من الأصول التى لا يمكن إثبات النبوة إلا بها .

ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على نقيض قولهم ، لظنهم أن العقل عارض السمع ـ وهو أصله ـ فيجب تقديمه عليه . والسمع : إما أن يؤول ، وإما أن يفوض ، وهم أيضاً عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسنة على وفق قولهم لما تقدم .

وهؤلاء يضلون من وجوه : —

(منها) : ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة ، وليس الأمر كذلك ، بل القرآن بين من الدلائل العقلية ـ التى تعلم بها المطالب الدينية ـ ما لا يوجد مثله فى كلام أئمة النظر ، فتكون هذه المطالب : شرعية عقلية .

و(منها) : ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التى سلكوها ، وهم مخطئون قطعاً فى انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه ، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة ، كما قد بسط فى غير هذا الموضع .

و(منها) : ظنهم أن تلك الطريق التى سلكوها صحيحة ، وقد تكون باطلة .

(ومنها) : ظنهم أنّ ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل ، ويكونون غالطين فى ذلك ؛ فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسنة ، من المجهولات ؛ لا من المعقولات . وقد بسط الكلام على هذا فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من « صفات الله تعالى » ما قد يعلم بالعقل ، كما يعلم أنه عالم ، وأنه قادر ، وأنه حى ؛ كما أرشد إلى ذلك قوله : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) .

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات : على أنه يعلم بالعقل (عند المحققين) أنه حى ؛ عليم ؛ قدير ؛ مريد ؛ وكذلك السمع ؛ والبصر ، والكلام : يثبت

بالعقل عند المحققين منهم ، بل وكذلك الحب ، والرضا ، والغضب . يمكن إثباته بالعقل . وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل ، كما أثبتته بذلك الأئمة : مثل أحمد بن حنبل ، وغيره .

ومثل : عبد العالى المكى ، وعبد الله بن سعيد بن كلاب ؛ بل وكذلك إمكان الرؤية : يثبت بالعقل ، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته .

ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه يمكن رؤيته . وهذه الطريق أصح من تلك .

وقد يمكن إثبات الرؤية ، بغير هذين الطريقين ، بتقسيم دائر بين النفى والإثبات ، كما يقال : إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية ، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم : أحق به من الممكن المحدث .

والكلام على هذه الأمور مبسوط فى غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أن من الطرق التى يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نظار السنة فى هذا الباب : أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين : للزم اتصافه بالأخرى ؛ فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت ؛ ولو لم يوصف

بالقدرة لوصف بالعجز ؛ ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصمم والخرس والبكم .

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلا فيه . فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى ، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات ، فتنزيه الخالق عنها أولى .

وهذه الطريق غير قولنا إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق ؛ فالخالق أولى . فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفي ما يناقضها .

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور ؛ لبسوا به على الناس ؛ حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ، ويضعف الإثبات به ، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار ، حتى الأمادى أمسى [1] مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية ، وأمثالهم من الجهمية . فقالوا : القول بأنه لو لم يكن متصفا بهذه الصفات ؛ كالسمع والبصر والكلام ، مع كونه حياً : لكان متصفا بما يقابلها .

فالتحقيق فيه متوقف على بيان حقيقة (المتقابلين) . وبيان أقسامهما . فنقول :

---

(١) هكذا بالأصل .

أما المتقابلان فلا يجتمعان فى شىء واحد من جهة واحدة ، وهو إما ألا يصح اجتماعهما فى الصدق ولا فى الكذب : أو يصح ذلك فى أحد الطرفين ؛ ولأنهما متقابلان بالسلب والإيجاب ، وهو تقابل التناقض ؛ والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان فى الصدق ولا فى الكذب لذاتيهما ؛ كقولنا زيد حيوان ، زيد ليس بحيوان .

ومن خاصة استحالة اجتماع طرفيه فى الصدق والكذب : أنه لا واسطة بين الطرفين ، ولا استحالة لأحد الطرفين من جهة واحدة ، ولا يصح اجتماعهما فى الصدق ولا فى الكذب ؛ إذ كون الموجود واجباً بنفسه وممكنا بنفسه : لا يجتمعان ولا يرتفعان .

فإذا جعلتم هذا التقسيم : وهما « النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان » فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وليس هما السلب والإيجاب ، فلا يصح حصر النقيضين — اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان — فى السلب والإيجاب .

وحينئذ فقد ثبت وصفان — شيئان — لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ وهو خارج عن الأقسام الأربعة على هذا .

فمن جعل الموت معنى وجوديا : فقد يقول إن كون الشىء لا يخلو من الحيـاة والموت هو من هذا الباب ؛ وكذلك العلم والجهل ، والصمم والبكم ونحو ذلك .

(الوجه الثانى) : أن يقال : هذا التقسيم يتداخل؛ فإن العدم و الملكة : يدخل فى السلب والإيجاب وغايته أنه نوع منه . والمتضايفان يدخلان فى المتضادين ، إنما هما نوع منه . فإن قال : أعنى بالسلب والإيجاب : فلا يدخل فى العدم والملكة — وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له — ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه . إلى آخره .

قيل له : عن هذا جوابان : ـ

أحدهما : أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين : أحدهما : سلب ما يمكن اتصاف الشيء به .

والثانى : سلب مالا يمكن اتصافه به .

فيقال : الأول إثبات ما يمكن اتصافه به ولا يجب .

والثانى : إثبات ما يجب اتصافه به ؛ فيكون المراد به سلب ممتنع . وإثبات الواجب ؛ كقولنا زيد حيوان فإن هذا إثبات واجب ، وزيد ليس بحجر ، فإن هذا سلب ممتنع .

وعلى هذا التقدير فالممكنات التى تقبل الوجود والعدم ـ كقولنا المثلث إما موجود وإما معدوم ـ يكون من قسم العدم والملكة ، وليس كذلك . فإن

ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد على المتقابلين جميعاً ، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم .

وأيضاً فإنه على هذا التقدير ـ فصفات الرب كلها واجبة له ـ فإذا قيل إما أن يكون حياً أو عليما ، أو سميعاً أو بصيراً ، أو متكلما ؛ أولا يكون : كان مثل قولنا : إما أن يكون موجوداً ؛ وإما أن لا يكون . وهذا متقابل تقابل السلب والإيجاب ، فيكون الآخر مثله . وبهذا يحصل المقصود .

فإن قيل : هذا لا يصح حتى يعلم إمكان قبوله لهذه الصفات : قيل له هذا إنما اشتركا فيما أمكن أن يثبت له ويزول كالحيوان ؛ فأما الرب تعالى : فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة ؛ فإنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها ، باتفاق العقلاء . فإن ذلك يوجب أن يكون تارة حياً ، وتارة ميتاً ، وتارة أصم ، وتارة سميعاً ، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص ؛ وذلك منتف قطعاً ؛ بخلاف من نفاها وقال : إن نفيها ليس بنقص لظنه أنه لا يقبل الاتصاف بها .

فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول : إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون نفيها نقصاً ، فإن فساد هذا معلوم بالضرورة .

وقيل له أيضاً : أنت فى تقابل السلب والإيجاب ، إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين : لم يصح أن تقــول واجب الوجود ؛ إما موجود وإما معدوم ؛

والممتنع الوجود إما موجود وإما معدوم ؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجود . والآخر معلوم الامتناع .

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول إما أن يكون حياً ، وإما ألا يكون ؛ وإما أن يكون سميعاً بصيراً وإما أ لا يكون ؛ لأن النفى إن كان ممكناً صح التقسيم ، وإن كان ممتنعاً : كان الإثبات واجباً ، وحصل المقصود .

فإن قيل : هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب ، ونحن نسلم ذلك كما ذكر فى الاعتراض ؛ لكن غايته : أنه إما سميع وإما ليس بسميع ، وإما بصير وإما ليس ببصير ؛ والمنازع يختار النفى .

فيقال له : على هذا التقدير : فالمثبت واجب ؛ والمسلوب ممتنع . فإما أن تكون هذه الصفات واجبة له ، وإما أن تكون ممتنعة عليه ، والقول بالامتناع لا وجه له ؛ إذ لا دليل عليه بوجه .

بل قد يقال : نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع ؛ فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك إلا بما يستدل به على إبطال أصل الصفات ؛ وقد علم فساد ذلك .

وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له .

واعلم أن هذا يمكن أن يجعل طريقة مستقلة فى إثبات صفات الكمال له ، فإنها إما واجبة له وإما ممتنعة عليه ، والثانى باطل ، فتعين الأول ؛ لأن كونه قابلا

لها خالياً عنها يقتضى أن يكون ممكناً ، وذلك ممتنع فى حقه ، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار .

(الجواب الثانى) أن يقال : فعلى هذا إذا قلنا زيد إما عاقل وإما غير عاقل ؛ وإما عالم وإما ليس بعالم ، وإما حى وإما غير حى ، وإما ناطق وإما غير ناطق . وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها ، لم يكن هذا داخلا فى قسم تقابل السلب والإيجاب .

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة ، وخلاف اتفاق العقلاء ، وخلاف ما ذكروه فى المنطق وغيره . ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب ، على وجه يلزم من صدق إحداهما كذب الأخرى ، فلا يجتمعان فى الصدق والكذب ، فهذه شروط التناقض موجودة فيها .

وغاية فرقهم أن يقولوا إذا قلنا : هو إما بصير ، وإما ليس ببصير : كان إيجاباً وسلباً ، وإذا قلنا : إما بصير ، وإما أعمى : كان مَلَكة وعدما ، وهذه منازعة لفظية ، وإلا فالمعنى فى الموضعين سواء .

فعلم أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب ، وهذا يبطل قولهم فى حد ذلك التقابل : أنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر ، فإن الاستحالة هنا ممكنة كإمكانها إذا عبر بلفظ العمى .

(الوجه الثالث) أن يقال : التقسيم الحاصر أن يقال : المتقابلان إما أن

يختلفا بالسلب والإيجاب ، وإما أن لا يختلفا بذلك ، بل يكونان إيجابيين أو سلبيين .

فالأول هو النقيضان .

والثانى إما أن يمكن خلو المحل عنهما ، وإما أن لا يمكن . والأول : هما الضدان كالسواد والبياض ، والثانى : هما فى معنى النقيضين وإن كانا ثبوتيين ، كالوجوب والإمكان ، والحدوث والقدم ، والقيام بالنفس والقيام بالغير ، والمباينة والمجانبة ، ونحو ذلك .

ومعلوم أن الحياة والموت ، والصمم والبكم ، والسمع : ليس مما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما ، كالحمرة بين السواد والبياض ، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما ، فإذا انتفى تعين الآخر .

(الوجه الرابع) : المحل الذى لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم ، والقدرة والكلام ونحوها : أنقص من المحل الذى يقبل ذلك ويخلو عنها ، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحى الأعمى .

وحينئذ فإذا كان البارى منزهاً عن نفى هذه الصفات ، مع قبوله لها فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى ، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين واتصافه بالنقائص ممتنع ، فيجب اتصافه بصفات الكمال ، وبتقدير عدم قبوله

لا يمكن اتصافه : لا بصفات الـكمال ولا بصفات النقص ، وهذا أشد امتناعاً فثبت أن اتصافه بذلك ممـكن ، وأنه واجب له وهو المطلوب . وهذا فى غاية الحسن .

(الوجه الخامس) . أن يقال : أنتم جعلتم تقابل العدم والملـكة فيما يمكن اتصافه بثبوت ، فإذا عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجى-و هو أن يعلم ثبوت ذلك فى الخارج ـ كان هذا باطلا لوجهين :ــ

أحدهما : أنه يلزمكم أن تـكون الجامدات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة ولا ناطقة ولا صامتة ، وهو قولـكم ـ لـكن هذا إصطلاح محض ـ وألا تصفوا هذه الجمادات بالموت والصمت . وقد جاء القرآن بذلك . قال تعالى: (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ). فهذا فى « الأصنام » وهى من الجمادات وقد وصفت بالموت ، والعرب تقسم الأرض إلى الحيوان والموتان .

قال أهل اللغة : الموتان بالتحريك خلاف الحيوان ، يقال : اشتر الموتان ولا تشتر الحيوان ، أى اشتر الأرض والدور ؛ ولا تشتر الرقيق والدواب ؛ وقالوا أيضاً : الموات ما لا روح فيه .

فإن قيل : فهذا إنما يسمى مواتاً باعتبار قبوله « للحياة » التى هى إحيـاء الأرض: قيل وهذا يقتضى أن الحياة أعم من حياة الحيوان، وأن الجماد يوصف بالحياة ، إذا كان قابلا للزرع والعمارة ؛ والخرس ضد النطق ، والعرب تقول

« لبن أخرس » أى خاثر لا صوت له فى الإناء ، « وسحابة خرساء » ليس فيها رعد ولا برق ، « وعلم أخرس » إذا لم يسمع له فى الجبل صوت صدى » ويقال : « كتيبة خرساء » قال أبو عبيدة : هى التى صمتت من كثرة الدروع ليس لها فقاقع .

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت ؛ فإنه يوصف به القادر على النطق ، إذا تركه ؛ بخلاف الخرس فإنه عجز عن النطق . ومع هذا فالعرب تقول : « ما له صامت ولا ناطق» فالصامت الذهب والفضة . والناطق الإبل والغنم ، فالصامت من اللبن الخاثر ، والصموت الدرع التى صمت إذا لم يسمع لها صوت .

ويقولون : دابة عجماء وخرساء لما لا تنطق ، ولا يمكن منها النطق فى العادة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « العجماء جبار » وكذلك فى « العمياء » تقول العرب : عمى الموج يعمى عمى إذا رمى القذف والزبد ؛ و « الأعميان » السيل ، والجمل الهائج . وعمى عليه الأمر إذا التبس ، ومنه قوله تعالى : (فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ) .

وهذه الامثلة قد يقال فى بعضها إنه عدم مايقبل المحل الاتصاف به كالصوت؛ ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام .

الثانى : أن الجامدات يمكن اتصافها بذلك ، فإن الله سبحانه قادر أن يخلق فى الجمادات حياة ، كما جعل عصى موسى حية تبتلع الحبال والعصى - وإذا [كان]

فى إمكان العادات: كان ذلك مما قد علم بالتواتر - وأنتم أيضاً قائلون به فى مواضع كثيرة. وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك، فيكون الخالق أولى بهذا الإمكان. وإن عنيتم الإمكان الذهنى - وهو عدم العلم بالامتناع - فهذا حاصل فى حق الله، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام.

(الوجه السادس) أن يقال: هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجى، فإمكان الوصف للشىء يعلم تارة بوجوده له، أو بوجوده لنظيره، أو بوجوده لما هو الشىء أولى بذلك منه.

ومعلوم أن الحياة والعلم، والقدرة والسمع، والبصر والكلام: ثابت للموجودات المخلوقة، وممكن لها. فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى؛ فإنها صفات كمال. وهو قابل للاتصاف بالصفات؛ وإذا كانت ممكنة فى حقه فلو لم يتصف بها لا تصف بأضدادها.

(الوجه السابع) أن يقال: مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته سواء سميت عمى، وصمما، وبكما، أولم تسم. والعلم بذلك ضرورى، فأما إذا قدرنا موجودين أحدهما يسمع، ويبصر، ويتكلم، والآخر ليس كذلك: كان الأول أكمل من الثانى.

ولهذا عاب الله سبحانه من عبد ما تنتفى فيه هذه الصفات؛ فقال تعالى عن

ابراهيم الخليل : (لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا) وقال أيضاً فى قصته : (فَسْئَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ) وقال تعالى عنه : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ * قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ * قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ)

وكذلك فى قصة موسى فى العجل : (أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ). وقال تعالى : (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ).

فقابل بين الابكم العاجز ، وبين الآمر بالعـــدل : الذى هو على صراط مستقيم .
